جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

تخصص: علوم إقتصادية

فرع : علوم مالية

بعنوان :

تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية
دراسة قياسية لحالة الصين (2012-1978)

إعداد الطالب :
هداجي عبد الجليل

إشراف الأستاذ الدكتور :
بـن سعيـد محمد

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د. بشوندة رفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	**رئيسا**
أ.د. بـــن سعيـــد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	**مشرفا ومقررا**
أ.د. صواريوسف	أستاذ التعليم العالي	جـــــامعة سعيـــدة	**عضوا مناقشا**
أ.د.بن حميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	جـــــامعة سعيـــدة	**عضوا مناقشا**
د. جديدن لحسن	أستـــاذ محاضر – أ -	المركز الجامعي عين تموشنت	**عضوا مناقشا**
د. شهيدي محمد	أستـــاذ محاضر – أ -	جامعة سيدي بلعباس	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية : 2015-2016

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

"اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد حين الرضا، و لك الحمد إذا رضيت"

أتوجه بالشكر الجزيل بعد المولى تبارك وتعالى إلى فضيلة الدكتور ﴿محمد بن سعيد﴾ الذي لم يبخل علي بتوجيهاته وإرشاداته القيمة لي طيلة إعدادي لهذه الأطروحة، فجازاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل، سائلا العلي القدير أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

كما لا يفوتني أن اشكر كل من علمني حرفا أو لقنني علما، داعينا المولى عزل وجل أن يرفع قدرهم وينور دربهم.

عبد الجليل هداجي

الإهداء

إلى الوالدين العزيزين رعاهما الله وأمدَّ في عمرهما

إلى الزوجة الكريمة حفظها الله

إلى إخوتي وأخواتي الأوفياء

إلى جميع أفراد العائلة كبيرا وصغيرا كلا باسمه

إلى كل الأحباب والأصدقاء أين ما حلوا و ارتحلو

إلى كل طلبة العلم أينما كانوا

إلى كل من رضي بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيئا ورسولا.

عبد الجليل هداجي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	-
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول : عموميات حول سعر الصرف	08
تمهيد	09
المبحث الأول : أدبيات سعر الصرف	10
المطلب الأول : تعريف سعر الصرف	10
المطلب الثاني : صيغ سعر الصرف ووظائفه	10
المطلب الثالث : نظريات سعر الصرف	14
المبحث الثاني : أنظمة سعر الصرف	28
المطلب الأول : نظام سعر الصرف الثابت	28
المطلب الثاني : نظام الرقابة على الصرف	33
المطلب الثالث : نظام استقرار اسعار الصرف	36
المطلب الرابع : نظام أسعار الصرف المعومة	38
المبحث الثالث : سوق الصرف	46
المطلب الأول : تعريف سوق الصرف	46
المطلب الثاني : المتداخلون في سوق الصرف	47
المطلب الثالث : أنواع أسواق الصرف	49
المطلب الرابع : تحديد سعر الصرف في سوق الصرف	52
المطلب الخامس : كفاءة سوق الصرف و أهم العملات المتداولة فيه	59
المطلب السادس : وظائف سوق الصرف	61
خلاصة الفصل	64
الفصل الثاني : ماهية التجارة الخارجية	65
تمهيد	66
المبحث الأول : مفهوم التجارة الخارجية	67

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية	67
المطلب الثاني : أهمية التجارة الخارجية	68
المطلب الثالث : أسباب قيام التجارة الخارجية	69
المطلب الرابع : فوائد التجارة الخارجية واهم العوامل المؤثرة فيها	72
المبحث الثاني : النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية	75
المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية	75
المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية	88
المطلب الثالث : النظرية الحديثة في تفسير التجارة الخارجية	96
المبحث الثالث : سياسات التجارة الخارجية	105
المطلب الأول : مفهوم السياسة التجارية	105
المطلب الثاني: السياسة التجارية بين الحرية والتقييد	107
المطلب الثالث : أساليب السياسة التجارية	112
المبحث الرابع : التجارة الخارجية في ظل منظمة التجارة العالمية	119
المطلب الأول : الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة	119
المطلب الثاني: منظمة التجارة العالمية	122
المطلب الثالث : التجارة الخارجية في ظل منظمة التجارة العالمية	124
خلاصة الفصل	126
الفصل الثالث : التجربة الصينية في الإصلاح الاقتصادي	127
تمهيد	128
المبحث الأول : أهم المحطات التاريخية لتطور الاقتصاد الصيني	129
المطلب الأول : المرحلة الأولى : 1979-1984	129
المطلب الثاني : المرحلة الثانية : 1984-1991	132
المطلب الثالث : المرحلة الثالثة : 1991 إلى 2012	133
المبحث الثاني : قراءة في أهم المؤشرات الاقتصادية الصينية خلال فترة الدراسة	138
المطلب الأول : الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو	138
المطلب الثاني: الادخار والاستثمار	142
المطلب الثالث: الاحتياطي الأجنبي	146
المبحث الثالث : تطور سعر صرف اليوان والتجارة الخارجية للصين	149
المطلب الأول : تطور سعر صرف اليوان	149

المطلب الثاني : التجارة الخارجية للصين	154
المطلب الثالث : الصين ومنظمة التجارة العالمية	167
الفصل الرابع : الدراسة القياسية لتأثير سعر صرف اليوان على التجارة الخارجية للصين (1978-2012)	170
تمهيد	171
المبحث الأول : الإطار النظري للاقتصاد القياسي	172
المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي	172
المطلب الثاني : أهداف الاقتصاد القياسي	173
المطلب الثالث : منهاج الاقتصاد القياسي	174
المطلب الرابع : معيار اختيار النموذج القياسي	175
المطلب الخامس : الاقتصاد القياسي والنماذج الرياضية	176
المبحث الثاني : تقديم المنهج القياسي المستعمل في الدراسة	183
المطلب الأول : اختبار الاستقرارية	184
المطلب الثاني : اختبار التكامل المشترك (المتزامن) بطريقة انجل-جرانجر وطريقة جوهانسن	185
المطلب الثالث : اختبار سببية جرانجر	187
المبحث الثالث : الدراسة القياسية	189
المطلب الأول : تقديم معطيات الدراسة القياسية	189
المطلب الثاني: عرض الدراسة القياسية لتأثير سعر اليوان على التجارة الخارجية للصين	190
المطلب الثالث : الدراسة القياسية لتأثير سعر صرف اليوان على كلا من الصادرات والواردات	203
المطلب الرابع : نتائج الدراسة القياسية	211
خلاصة الفصل	212
خاتمة عامة	213
قائمة المراجع	219
الملاحق	229

فهرس الأشكال
والمخططات والجداول

فهرس الأشكال والمخططات والجداول

فهرس الأشكال	
العنوان	الصفحة
شكل رقم (1) : الخروج المنظم أو الذي يعود إلى وضعية الأزمة لأغلب الدول التي تخلت عن نظام الصرف الثابت لصالح نظام الصرف المرن.	42
شكل رقم (2) : النتائج الحسنة للدول النامية التي تبنت نظام الصرف العائم.	42
شكل رقم (3) : منحنى الطلب على الصرف الأجنبي.	55
شكل رقم (4) : منحنى عرض الصرف الأجنبي.	56
شكل رقم (5) : تحديد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي.	57
شكل رقم (6) : معدل التبادل المحلي والدولي لكل من انجلترا و ألمانيا	87
شكل رقم (7) : تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة	140
شكل رقم (8) : تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة	141
شكل رقم (9) : تطور المدخرات المنزلية في المناطق الحضرية والريفية (100 مليون يوان)	144
شكل رقم (10) : تطور الاستثمارات الأجنبية في الصين	146
شكل رقم (11) : احتياطي الذهب والعملة الأجنبية للصين	148
شكل رقم (12) : تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار	150
شكل رقم (13) : تطور قيمة الصادرات والواردات الصينية خلال فترة الدراسة	155
شكل رقم (14) : الهيكل السلعي للصادرات الصينية	158
شكل رقم (15) : الهيكل السلعي للواردات الصينية 2012	160
شكل رقم (16) : إجمالي قيمة الصادرات والواردات الصينية للعالم	161
شكل رقم (17) : المبادلات التجارية الصينية الأمريكية	163
شكل رقم (18) : المبادلات التجارية الصينية مع الاتحاد الأوروبي	164
شكل رقم (19) : المبادلات التجارية الصينية مع اليابان	165
شكل رقم (20) : المبادلات التجارية الصينية مع روسيا	166

شكل رقم (21) : التمثيل البياني لسلسلة الفروق الأولى لسعر الصرف بعد إزالة اثر الاتجاه العام	194
شكل رقم (22) : التمثيل البياني لسلسلة الفروق الأولى للتجارة الخارجية	196

فهرس المخططات

العنوان	الصفحة
المخطط رقم (1) : منهجية اختبار جذر الوحدة	183

فهرس الجداول

العنوان	الصفحة
جدول رقم (1) : سرد تاريخي لأنظمة أسعار الصرف خلال الفترة 1880-2000.	45
جدول رقم (2) : نفقات الإنتاج المطلقة مقدرة بساعات العمل بين الدولتين.	77
جدول رقم (3) : نفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل.	81
جدول رقم (4) : كمية السلع المنتجة من وجود حجم معين من العمل في الدولتين.	85
جدول رقم (5) : تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو للصين خلال فترة الدراسة	138
جدول رقم (6) : إيداع المدخرات المنزلية في المناطق الحضرية والريفية	143
جدول رقم (7) : قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين	145
جدول رقم (8) : تطور احتياطي الذهب والعملة الأجنبية للصين خلال فترة الدراسة	147
جدول رقم (9) : تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال فترة الدراسة	149
جدول رقم (10) : تطور قيمة الصادرات والواردات الصينية خلال فترة الدراسة	155
جدول رقم (11) : الصادرات الصينية لسنة 2012	157
جدول رقم (12) : الواردات الصينية لسنة 2012	159
جدول (13) : تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار، وقيمة التجارة الخارجية للصين خلال الفترة (1978-2012).	190
جدول رقم (14) : لوغاريتم سعر صرف اليوان والتجارة الخارجية للصين (1978-2012)	191
جدول رقم (15) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة لوغاريتم سعر الصرف	192

جدول رقم (16) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الأولى لسعر الصرف	193
جدول رقم (17) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الأولى لسعر الصرف بعد إزالة اثر الاتجاه العام	194
جدول رقم (18) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة لوغاريتم التجارة الخارجية	195
جدول رقم (19) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الأولى للتجارة الخارجية	196
جدول رقم (20) : نتائج تقدير معادلة الانحدار	197
جدول رقم (21) : نتائج فحص استقرار سلسلة البواقي	199
جدول رقم (22) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	200
جدول رقم (23) : نتائج اختبار جوهانسون	201
جدول رقم (24) : نتائج اختبار سببية جرانجر	202
جدول رقم (25) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة لوغاريتم الصادرات	203
جدول رقم (26) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الأولى للصادرات	204
جدول رقم (27) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة لوغاريتم الواردات	205
جدول رقم (28) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الأولى للواردات	206
جدول رقم (29) : نتائج تقدير معادلة الانحدار بين سلسلتي سعر صرف اليوان والصادرات	207
جدول رقم (30) : نتائج اختبار جوهانسون لسلسلتي سعر صرف اليوان والصادرات	208
جدول رقم (31) : نتائج تقدير معادلة الانحدار بين سلسلتي سعر صرف اليوان والواردات	209
جدول رقم (32) : نتائج اختبار جوهانسون لسلسلتي سعر صرف اليوان والواردات	210

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

يشهد الواقع العالمي اليوم شبكة من العلاقات المتزايدة بين مختلف أقطاره، و لعل ابرز هذه العلاقات كانت نتيجة للتبادلات الاقتصادية في شتى أشكالها، والتي تتبلور من خلال تبادل مختلف عوامل الإنتاج (الأشخاص، رؤوس الأموال، السلع والخدمات).

جوهر هذه التبادلات يقتضي على كل دولة تحصيل مقبوضات جراء صادراتها ودفع مستحقات من اجل تامين وارداتها، في صورة ما يسمى بالتجارة الخارجية. التي ارتقت إلى أعلى مستوياتها في ظل تباين الإمكانيات الإنتاجية والاقتصادية وتطور وسائل المواصلات بين الدول.

وفي إطار سعي مختلف دول العالم النامية منها والمتقدمة على حد سواء لتحقيق التنمية، زاد اهتمام كلا منها بالتجارة الخارجية، باعتبارها تمثل إحدى القطاعات الحيوية التي تفتح المجال لتسويق المنتجات المحلية بالخارج، وتطرح أكثر من خيار لتحديد مصادر الاستيراد التي تتناسب مع إمكانيات كل بلد، وفي نفس الوقت تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا رئيسيا لقياس قدرة تنافسية الاقتصاد المحلي لأي بلد مع شركائها الاقتصاديين.

لكننا عادة نجد أن ابرز صور التجارة الخارجية هي تصدير سلع أو خدمات متوفرة داخل الدولة واستيراد نظيراتها التي لا تتوفر فيها، هذا الاختلاف في طبيعة المتبادلات بالإضافة إلى اختلاف العملات التي تقيم بها هذه المتبادلات، قاد إلى وضع آلية يمكن من خلالها تسوية هذا الاختلاف من خلال إعطاء قيمة للعملة المحلية بالعملة الأجنبية، وهو ما اصطلح على تسميته بسعر الصرف، الذي أضحى يمثل حلقة الوصل في مختلف المعاملات الاقتصادية الدولية.

و انطلاقا مما سبق يمكن القول أن سعر الصرف هو الأداة المنظمة للتبادل الدولي المعاصر، وذلك لما يوفره من تسهيلات أثناء عمليات التبادل المختلفة، بالرغم من حساسيته المطلقة لمختلف العوامل التي تحدد قيمته.

ومما لاشك فيه أن انخفاض سعر الصرف أو ارتفاعه بالنسبة لأحد أطراف التجارة الخارجية يكون له الأثر البالغ على قيمة التجارة الخارجية للطرفين، وبالتالي على التوازن الخارجي لكل منهما، هذه العلاقة الحساسة بين التجارة الخارجية وسعر الصرف جعلت منهما موضوعا مثيرا للاهتمام، خصوصا ونحن نعيش وسط أمواج من الأحداث الاقتصادية المتغيرة لحظيا والمتجددة باستمرار.

وفي هذا الإطار قامت عديد الدول بتبني أنظمة مختلف للصرف، بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة، وتتماشيا مع خطط التنمية المسطرة، والتي تسعى من خلالها إلى حماية الاقتصاد المحلي، وتحقيق التوازن الخارجي.

وتعد تجربة الصين في وقتنا الراهن من ابرز الوقائع التي تتجلى فيها هذه العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، من خلال سعي السلطات النقدية في البلاد للمحافظة على قيمة اليوان في إطار إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير، مما انعكس على مختلف مؤشرات النشاط الاقتصادي في الصين والتي من بينها التجارة الخارجية الصينية.

ولقد نجحت الصين بداية من أواخر سبعينيات القرن الماضي في شق طريق صيني الطابع مكن هذه الدولة النامية ذات أكثر من مليار نسمة من التخلص من الفقر ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، ومن ثم مضي المجتمع الصيني قدما نحو التطور بخطوات سريعة، مع تحقيق منجزات مرموقة لفتت و تلفت أنظار العالم بأسره.

إشكالية الدراسة : بناءا على ما سبق عرضه تتضح لنا معالم الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي :

كيف يؤثر سعر صرف اليوان على التجارة الخارجية الصينية ؟

إن معالجة موضوع تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية تفتح المجال لطرح التساؤلات التالية :

- ما المقصود بسعر الصرف ؟ وما هي محدداته ؟

- ما المقصود بالتجارة الخارجية ؟ وما هي النظريات المفسرة لها ؟

- ما هو النموذج القياسي المناسب للتعبير عن العلاقة بين سعر صرف اليوان والتجارة الخارجية الصينية ؟

- ما طبيعة العلاقة القائمة بين سعر صرف اليوان والتجارة الخارجية الصينية ؟

فرضيات الدراسة : للإجابة على تساؤلات الدراسة أقترح الفرضيتين التاليتين :

- يعتبر نموذج التكامل المتزامن من ابرز النماذج المعبرة عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل.

- يسعى سعر صرف اليوان إلى دعم التجارة الخارجية للصين من خلال تحسين القدرة التنافسية للصادرات.

أهمية الدراسة : يعد استقرار أسعار السلع والخدمات وجذب الاستثمارات وزيادة حصة الدولة من التجارة الخارجية مكاسب تطمح معظم دول العالم إلى تحقيقها، مستخدمة لذلك كل السبل المتاحة، والتي من بينها سعر الصرف من خلال التحكم في قيمة العملة المحلية، حيث تعتبر هذه الأخيرة إحدى الوسائل الرئيسية التي تعتمدها السلطات النقدية لأي دولة من اجل تحديد معاملاتها الخارجية في إطار الحفاظ على توازن ميزان مدفوعاتها.

الهدف من الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط سعر الصرف بالتجارة الخارجية، من خلال تقديم أرضية نظرية للموضوع، ثم إسقاطها على حالة الصين، وا إبراز دور سعر صرف اليوان في دعم التجارة الخارجية للصين، التي اكتسحت معظم أسواق العالم، ولفتت أنظار العام قبل الخاص.

أسباب اختيار الموضوع : إن من أبرز الأسباب التي قادتني إلى اختيار هذا الموضوع هو اعتبار موضوع "تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية" من أهم المواضيع الحساسة والمؤثرة في العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تحرص على دراسة و معرفة مدى تأثير سعر الصرف على مختلف مؤشرات التوازن الاقتصادي والتي من بينها التجارة الخارجية،

خصوصاً مع تركيز بعض الدول ومنها الصين على سياسة التحكم في قيمة العملة لدعم التجار ة الخارجية، في ظل استياء شركائها التجاريين الذين يرون أن هذا الإجراء يسمح لها بتحقيق فائض تجاري ضخم على حساب الدول الأخرى.

منهج الدارسة : استنادا إلى الموضوع المدروس و من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، سأختار الأسلوب الوصفي والتحليلي فيما يتعلق بعرض المفاهيم العامة، كسعر الصرف و التجارة الخارجية، والأسلوب القياسي الذي سأتطرق له في استعراض حالة الصين وقياس مدى تأثير سعر صرف اليوان على تجارتها الخارجية.

تقسيمات الدراسة : سأعتمد في انجاز هذه الدراسة على أربع فصول أساسية مقسمة كالأتي:

الفصل الأول : سأتعرض فيه إلى تعريف عام لكل من سعر الصرف، سوق الصرف وأهم النظريات المحددة له ومن ثم محدداته.

الفصل الثاني : سوف أقوم من خلاله بتعريف التجارة الخارجية وذكر مكوناتها، بالإضافة إلى سبل تحريرها.

الفصل الثالث : سوف استعرض فيه أهم المؤشرات الاقتصادية للصين خلال فترة الدراسة، مع الإشارة إلى سعر الصرف و التجارة الخارجية.

الفصل الرابع : سأتعر ض فيه إلى دراسة العلاقة بين سعر صرف اليوان و التجارة الخارجية الصينية خلال فترة الدراسة، وهذا من خلال بناء نموذج قياسي، ومن ثم تحديد معاملات هذا النموذج وتفسيرها، للتعبير عن العلاقة القائمة بين سعر صرف اليوان والتجارية الخارجية الصينية.

حدود الدراسة : يمكن تحديد إطار مكاني وزماني للدراسة، فبالنسبة للإطار المكاني فقد اقتصرت الدراسة على حالة الصين، أما الإطار الزماني فقد شملت الدراسة الفترة الممتدة من سنة 1978 إلى غاية سنة 2012.

الدراسات السابقة : قام العديد من الباحثين والمختصين بالتطرق إلى موضوع سعر الصرف وعلاقته بالتجارة الخارجية، ويمكن ذكر بعض هذه الدراسات على النحو التالي :

1/ دراسة : دوحة سلمى، **"اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها- دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015، تطرقت الدراسة إلى طبيعة العلاقة القائمة بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري، من خلال إبراز دور سعر الصرف في علاج الاختلالات التي قد يتعرض لها الميزان التجاري، وقد خلصت الدراسة إلى أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف الأجنبي ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية، أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسن وضعية الميزان التجاري.

2/ دراسة : أمنية حلمي، **"تأثير انخفاض سعر الصرف على الميزان التجاري المصري"**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2015، عالجت الباحثة موضوع الدراسة من خلال عرض تطور جملة من المؤشرات الاقتصادية الكلية لمصر، وا إسقاطها في نموذج قياسي بالاعتماد على اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية، واختبار الحدود لنماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2014، وقد خلصت الباحثة إلى أن المغالاة في القيمة الحقيقية للجنيه المصري تؤثر سلبا على الميزان التجاري الكلي في الأجلين القصير والطويل، وأكدت على أهمية تخفيض معدل التضخم في مصر بالمقارنة بمعدل التضخم لدى شركائها التجاريين، للاستفادة من تخفيض سعر الصرف الاسمي للجنيه في تحسين الميزان التجاري.

3/ دراسة : Marilyne Huchet-Bourdon Jane Korinek، **"تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية"**، منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، 2011، عالجت هذه الدراسة موضوع تأثير أسعار الصرف وتقلباتها على التدفقات التجارية في الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تقلبات سعر الصرف لها تأثير سلبي

على التجارة الدولية، كما توصلت أيضا إلى أن تأثير تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الصادرات اكبر من تأثيره على الواردات في المدى الطويل.

4/ دراسة :

Martin Rappeti, Peter Skott, Arslan Razmi, 2011, **The Real Exchange Rate and Economic Growth : are Developing Countries Different ?** University of Massachusetts.

أشارت الدراسة إلى أن أغلبية الدراسات الحديثة أكدت على وجود علاقة إيجابية بين انخفاض سعر الصرف الحقيقي و النمو الاقتصادي، على الرغم من تفاوت قوة العلاقة ما بين مختلف الدراسات. غير أن أغلبية هذه الدراسات أكدت على قوة العلاقة خاصة لدى الدول النامية، و قد قامت الدراسة باختبار هذه العلاقة بين مجموعة من الدول قسمت إلى مجموعة الدول المتقدمة و مجموعة الدول النامية، و قد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة كبيرة و قوية ضمن مجموعة الدول النامية.

5/ دراسة :

Kanchana Senanayake Amarasingha Appuhamilage, Ahmed Abdulhusain Ali Alhayky (2010)، **"تأثير تحركات سعر الصرف على التجارة في كل من سريلانكا والصين (1993-2007)"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارة الخارجية الصينية، المجلد 3، قام الباحثان بدراسة تجريبية لآثار تحركات أسعار الصرف على الأداء التجاري مع الإشارة إلى العلاقات التجارية في سريلانكا والصين خلال الفترة (1993-2007)، و توصلت هذه الدراسة إلى أن تغيرات سعر الصرف الثنائية لا تلعب دورا نشطا في التجارة، في حين أن التغيرات في نمو الدخل لها تأثير أقل في تحديد إجمالي الصادرات والواردات بين البلدين، كما تشير نتائج الدراسة أيضا إلى أن تحركات سعر الصرف بين هذين البلدين لا يكون لها آثار كبيرة على التجارة الإجمالية فضلا عن التجارة القطاعية بين سريلانكا والصين.

6/ دراسة : سمية زيرار، بشير الزعبي، طالب عوض، **"أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري"**، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 2009،

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1970 -2004، من خلال تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححةكلي ًا والمستندة إلى اختبار التكامل المشترك، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط.

من خلال ما سبق عرضه في الدراسات السابقة يمكن القول أن هذه الدراسة تسعى إلى معالجة موضوع "تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية"، من خلال إسقاطه على اكبر دولة يمكن أن تتجل فيها هذه العلاقة بين المتغيرين (سعر الصرف، التجارة الخارجية)، انطلاقا من سنة 1978 التي تمثل ميلاد العصر الحديث للاقتصاد الصيني، وتقديمها في نموذج قياسي يساعد على فهم وتفسير طبيعة العلاقة القائمة بين متغيرتي الدراسة.

الفصل الاول

عموميات حول سعر الصرف

تمهيد :

إن المصالح الحيوية للشعوب تقتضي زيادات التبادلات والمعاملات فيما بينها، سواءا كان ذلك على المستوى المحلي (داخل الدولة الواحدة)، أو على المستوى الخارجي (فيما بين الدول)، وتعد المبادلات المحلية اقل تعقيدا من مثيلتها الخارجية، وذلك باعتبار تسويتها تتم بعملة واحدة، بينما تتم تسوية المبادلات الخارجية بأكثر من عملة واحدة ضمن آلية تدعى بسعر الصرف، والتي تتيح إمكانية تقييم العملة المحلية بالعملة الأجنبية والعكس، ومن خلال هذا الفصل سنستعرض أهم المفاهيم الخاصة بسعر الصرف، وهذا وفق المباحث التالية :

المبحث الأول : أدبيات سعر الصرف

المبحث الثاني : أنظمة سعر الصرف

المبحث الثالث : سوق الصرف

المبحث الأول : أدبيات سعر الصرف

أشارت العديد من الأدبيات في هذا المجال إلى تعريف سعر الصرف ووظائفه، بالإضافة إلى صيغه ومختلف النظريات المفسرة له، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول : تعريف سعر الصرف.

يحظى سعر الصرف باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، وعليه فقد عرف بأكثر من مفهوم، ومن جملة هذه التعريفات ما يلي:

"هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي."[1]

"ثمن الوحدة الواحدة من عملة ما، مقوما بوحدات من عملة أجنبية أخرى."[2]

"يتم التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات من العملة المحلية المقابل لكل وحدة من العملة الأجنبية."[3]

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن سعر الصرف هو الآلية التي يتم ضمنها تحديد عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، و العكس صحيح.

المطلب الثاني : صيغ سعر الصرف ووظائفه.

عادة ما يتم التمييز بين عدة صيغ من سعر الصرف، وهذا نظرا لقيامه بعدة وظائف لكل منها مدلولها و تأثيرها.

[1] - شمعون شمعون، "البورصة (بورصة الجزائر)"، دار الأطلس للنشر والتوزيع، 1994، ص139.

[2] - مدحت صادق، "النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي"، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،1997، ص125.

[3] - Peijie Wang, "The Economics of Foreign Exchange and Global Finance", Springer Berlin, Germany, 2005, P2.

أولا : صيغ سعر الصرف : يمكن عرض مختلف أنواع سعر الصرف كالأتي :

1- سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية، دون إبراز القوة الشرائية للعملة. فهو مؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة.[1]

ويكتسي الطلب والعرض على عملة ما أهمية بالغة في تحديد سعر الصرف الاسمي لها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

كما ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعرالصرف الر سمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.[2]

2- سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذقراراتهم فمثلا ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع فيالعوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وا ٍن ارتفعت مداخليهم الاسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات م أ، فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا

[1] - مروان عطوان، "الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم القد والمال)"، ج: 1، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1993، ص7.

[2] - عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006، ص103.

والقدرة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.[1]

و بما أن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي هي ناتجة عن عملية ترجيح أسعار الصرف الثنائية بين البلد وأهم المتعاملين التجاريين الرئيسين، فهي إذن تعبر عن مدى تغير القوة الشرائية المرجحة للعملة نسبة إلى فترة الأساس، كما تسمح بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض هذه الأخيرة والعكس بالعكس.[2]

3- سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى . يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل سنة الأساس، قائمة عملات لبلدان المتعامل معها والأوزان المعتمدة في تكوين السلة.[3]

كما يعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.[4]

و بصورة عامة فانه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، وكثيرا ما تجري المحاولة في الدراسات التجريبية لحساب سعر صرف فعلي للواردات وأخر للصادرات:[5]

[1]- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق، ص103.

[2]- Peyrard Josette, " risque de change ", librairie vuibert – paris - 1986, p: 70.

[3]- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سابق، ص104.

[4]- محمود حسن حسني، "النظرية النقدية"، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995، ص66.

[5]- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص 75.

3-1 سعر الصرف الفعلي للصادرات : هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته وحدة واحدة من العملة الأجنبية (الدولار مثلا)، على أن تؤخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة والإعانات الخاصة بعوامل الإنتاج وغير ذالك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات.

3-2 سعر الصرف الفعلي للواردات : هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحد من الواردات، على أن تؤخذ في عين الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية والفائدة على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.

ثانيا : وظائف سعر الصرف : يقوم سعر الصرف بوظائف عدة، سنوجزها بالاتي :

1/ وظيفة قياسية : حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية. وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.[1]

2/ وظيفة تطويرية : من خلال هذه الوظيفة يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار، إذ تتلخص هذه الوظيفة في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة، بهدف تشجيع هذه الصادرات، كما أنه من الممكن تعطيل فروع صناعية يمكن توفيرها عن طريق الاستيراد بسعر أقل من الأسعار المحلية.[2] وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للأقطار. وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة واليابان، فقد احدث الارتفاع الأخير لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكان على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم

[1] - عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص149.

[2] - محمد العربي ساكر، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى،2006 ، ص98 .

ارخص من السيارات الأمريكية، علاوة على ما تحتويه من تقنيات، مما قاد ذلك إلى انتعاش الصادرات اليابانية من السيارات بعامة والى الولايات المتحدة بخاصة.[1]

3/ وظيفة توزيعية : يمارس سعر الصرف اعتياديا وظيفة توزيعية داخل الاقتصاد الوطني أو على المستوى الدولي، فمن المعروفـأن ّ التجارة الخارجية تقوم بوظيفة توزيعية للثروات الوطنية من خلال عملية التبادل التجاري، وكما هو معلوم فإن التبادل التجاري بين البلدين يتم عن طريق الأسعار، لذا يمكن القولأن ّ سعر الصرف يعمل من جانبه على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية للدخل القومي بين البلدين،[2] حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم. ولتوضيح ذلك نعود إلى مثالنا السابق، ففي حالة ارتفاع القيمة الخارجية للدولار الأمريكي وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة فهنا ستضطر اليابان من دفع زيادة في الدولارات على استيراداتها توازي نسبة الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولارات الأمريكية، في حين سترتفع الاحتياطات الأمريكية من الدولارات. وينطبق ذلك أيضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني ... وهكذا.[3]

المطلب الثالث :نظريات سعر الصرف.

تحاول كثيرا من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات سعر الصرف بين الدول، واهم هذه النظريات هي :

01/ نظرية تعادل القدرة الشرائية :

قدم هذه النظرية الاقتصادية السويدي **"جوستاف كاسل"** في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وملخص هذه النظرية هو إن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة إنما يتوقف

[1]- عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، **ص149.**

[2]- أمين رشيد كنونة، " الاقتصاد الدولي"، مطبعة الجامعة ببغداد، الطبعة الأولى ،العراق،1980 ، ص205 .

[3]-عر فان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، **ص150.**

على القدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لقدرتها في الأسواق الخارجية، أي على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة الأسعار السائدة في الدول الأخرى[1].

تنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، ومن هنا فإن تكلفة شراء سلع ما على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية لابد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا، وهذا يعني أنه إذا كانت دولة **D** تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة **E** فإن الدولة **D** تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة **E**، لأن الأسعار هناك تكون أقل إرتفاعا، وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة **D** لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر إرتفاعا، ومن نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة **D** وهذا ما يؤدي إلى إتجاه الدولة **D** نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة **E** وتحقيق قيمة تعادل جديدة.[2]

وعليه فان :

$$\frac{\text{سعر الصرف الآني للعملة في الزمن 0}}{\text{سعر الصرف الآني المتوقع للعملة في الزمن 1}} = \frac{\text{مؤشر السعر في الخارج}}{\text{مؤشر السعر في الداخل}}$$

وهنا يمكن أن نميز بين صيغتين لهذه النظرية، وذلك على النحو الأتي :

أ -الصيغة المطلقة لتعادل القوى الشرائية: تفيد هذه الصيغة أن سعر الصرف التعادلي لعملتين مختلفتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما، هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر ويعبر عنها بالعلاقة البسيطة التالية [3]:

سعر الصرف = المستوى العام للأسعار المحلية / المستوى العام للأسعار الأجنبية.

ب -الصيغة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية: يشير تعادل القوة الشرائية النسبية إلى معدلات التغير في مستويات الأسعار"معدلات التضخم"، وتفيد بأن معدل ارتفاع عملة ما

[1]- فرانسس جيرونيلام، الاقتصاد الدولي، ترجمة د.محمد عزيز و د.محمود سعيد الفاخري، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي،1991، ص203.

[2]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 118.

[3]- سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، ترجمة محمود حسن حسنى، " النقود والتمويل الدولي"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص214.

سيكون مساويا للفرق بين نسبة التضخم بين الدولتين، وتأخذ هذه الصورة النسبية للنظرية الصيغة التالية [1]:

تغير معدل الصرف =التضخم الأجنبي /التضخم المحلي.

ولقد تم اختبار هذه النظرية فتبين أنها ذات دلالة في المدى الطويل أكثر منها في المدى القصير. كما أن العملات القليلة الأهمية في حركة رؤوس الأموال الدولية أقل استجابة لنظرية تعادل القدرة الشرائية.

إلا أن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:

- اختلاف أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة : أسعار استهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات ...إلخ.

- طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بالدقة، ونفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس.

- هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.

- إن نظرية تعادل القدرة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.

- تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.

- تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.

[1] - Jean- pierre ALLEGRET ? « économie monétaire international » 1erédition, Hachette carle, 1997, P129.

- وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة إعتبارات، ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها.

- هناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل: تغيير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة ...إلخ.

- هناك مشكل في تمييز المتغير التابع والمستقل، ذلك أن النظرية تفترض مستوى الأسعار هو المتغير المستقل وان سعر الصرف هو المتغير التابع. إلا انه يمكن أن نلاحظ بان التغيرات في أسعار الصرف تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار.

ورغم كل ذلك فهذه النظرية لا تزال هامة في تحديد سعر الصرف، لأنها أبرزت جانب مهم من محددات أسعار الصرف، من خلال إظهار العلاقة في الواقع العلمي بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، خاصة في المدى الطويل. كما أنها لا تزال مرجع الكثير من الاقتصاديين الذين يتناولون موضوع سعر الصرف، سواء بالأسلوب التحليلي أو القياسي، ومن ثم يمكن الاعتماد عليها لمعرفة تقدير تقريبي لسعر الصرف يستند على تفاوت القوة الشرائية من دولة إلى أخرى.

02/ نظرية تعادل أسعار الفائدة :

تسعى هذه النظرية إلى إبراز الصلة بين النظام النقدي لبلد وسوق النقد الأجنبي فيه، وما تحاول هذه النظرية إظهاره هو وجود علاقة بين الفرق في سعر الفوائد بين بلدين والعلاوة أو الخصم بسعر الصرف الآجل بين عملتي هذين البلدين[1]. ففي الربع الأخير من سنة 1960 وبداية 1961 عندما انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني قامت بريطانيا في جويلية 1961، باتخاذ إجراءات عدة من بينها الرفع في سعر إعادة الخصم من 5 % إلى7 % فنتج عن ذلك تحسن في قيمة الجنيه.[2]

[1]- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، "التمويل الدولي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص101.

[2] - Bernard. G, " Économie international ", 2eme édition, Dunod – Paris, 1981, p189.

و حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم التعويض بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي: [1]

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+i_D)$ (حيث i_D معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا، حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_E وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية. ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا :

$$M(1+i_D) = \frac{M}{CC}(1+i_E)xCT \quad (1)$$

حيث أن :

CC : سعر الصرف الآني(نقدا).

CT : سعر الصرف الأجل.

i_E : معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

i_D : معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

المعادلة (1) تؤدي إلى أن :

$$\frac{CT}{CC} = \frac{1+i_D}{1+i_E} \quad (2)$$

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 120.

وبطرح 1 من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على :

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1 + i_D}{1 + i_E} - 1 \quad (3)$$

أو :

$$\frac{CT - CC}{CC} = \frac{i_D - i_E}{1 + i_E} \quad (4)$$

وا ٍذا كانت i_E صغيرة جدا، يمكننا كتابة المعادلة (4) كالتالي :

$$\frac{CT - CC}{CC} = i_D - i_E$$

ومما سبق يمكن القول أن هذه النظرية تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.

03/ نظرية ميزان المدفوعات (الأرصدة) :

يعتبر ميزان المدفوعات مرآة عاكسة لمجمل المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين دولة ما والعالم الخارجي، تسوية هذه المعاملات تقتضي طلب أو عرض كمية معينة من العملات الأجنبية أو العملة المحلية، وذلك حسب طبيعة هذه المعاملات.

وتعرف نظرية ميز ان المدفوعات، بنظرية العرض والطلب وكذلك بنظرية التوازن العام لأسعار الصرف، وهي تشير إلى أن سعر الصرف الأجنبي في حالات السوق يتحدد بقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي. وعليه ووفقا لهذه النظرية فان سعر أي عملة (سعر الصرف) يتحدد كسعر أية سلعة أخرى، يتحدد بواسطة الحركة الحرة لقوى العرض والطلب في السوق. فقيمة أي عملة يعاد تقييمها عندما يزداد الطلب عليها، وتتجه هذه القيمة إلى الانخفاض عندما يقل الطلب عليها بالنسبة إلى العرض في سوق الصرف الأجنبي. ويعتمد مدى الطلب أو العرض من عملة البلد في سوق الصرف الأجنبي على وضع ميزان مدفوعات ذلك البلد. فعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن، يتساوى الطلب على

الصرف الأجنبي مع العرض الأجنبي. أما عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات فان الكمية المعروضة من عملة ذلك البلد تفوق الكمية المطلوبة منها، وهذا يتسبب في انخفاض القيمة الخارجية لعملة ذلك البلد. أما إذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات، فان الكمية المطلوبة من عملة ذلك البلد تفوق الكمية المعروضة منها مما يتسبب في زيادة القيمة الخارجية للعملة المحلية.[1]

04/ نظرية كفاءة السوق :

تقوم هذه النظرية على أن الاستغلال الكفء للمعلومات الاقتصادية هو ما يصطلح عليه بكفاءة المعلومات. و السوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة. وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكن الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الإقتصادية الحالية أو الماضية، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز التوازني، معدل التضخم .....إلخ.[2]

في السوق الكفء :

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.
- تكاليف المعاملات ضعيفة.
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج الآتية:

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.
- التسعيرة الآجلة يمكن إعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقدا) المستقبلي.

إلا أن هناك جدالا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفئة نسبيا، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة إعتبارات لإثبات ذلك، أظهر بعضها (إختبارات "جيدي" و

[1] - فرانسس جيرونيلام ، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص207.

[2] - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 122.

"ديفي" على التوالي في 1975، 1976) كفاءة السوق، في حين أن البعض الآخر (دراسات "هانت" 1986، ودراسات "كيرني وماك دولاند" 1989) يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.[1]

05/ نظرية مستوى الإنتاجية :

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية.

فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية يرتفع، وبالتالي تحسن سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماماً في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض القوة التنافسية للدولة ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة.[2]

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية، بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة،وا ٍلا انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج، وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 122.

[2]- مدحت محمد العقاد، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية "، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص342.

المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات، وهي الوضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924.[1]

أما في حالة تحسن المستوى الإنتاجي مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وحدوث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي على هذه الأخيرة، وهي الوضعية التي عرفتها الهند بعد الحرب العالمية الثانية، أين ارتفعت كفاءتها الإنتاجية مع تثبيت سعر صرف الروبية على أساس الجنيه الإسترليني[2].

06/ نظرية كمية النقود :

إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات، وزيادة الواردات، لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الصادرات، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر يؤدي إلى خروج الذهب، في حالة سريان نظام الذهب، وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.[3]

07/ نظرية الركن :

تعتبر نظرية الركن من أهم النظريات التي تناولت موضوع سعر الصرف، ويعود أصلها ل B. Eichengreen سنة 1994 حيث دفعته إلى التفكير وصياغة هذه النظرية أزمة 1992 التي مست أنظمة صرف دول الاتحاد الأوروبي على إثر إنشاء الاتحاد النقدي الأوروبي وتوحيد العملة.

---

[1]- بن قدور علي،دراسة اثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي"، مذكرة ماجتسير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعيدة، 2005/2004، ص 81.

[2]- مدحت محمد العقاد، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية "، مرجع سابق، ص342.

[3]- فليح حسن خلف، "التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص87.

و تقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية هي أنه لا يمكن لأي دولة أن تستمر في إتباع نظام سعر صرف يقع في مجال الأنظمة الوسيطية، والبديل العملي الوحيد المتاح لمواجهة هذا الوضع المعقد هو الالتزام بأحد أنظمة الركن، أي إما نظام الربط المحكم أو نظام التعويم الحر،و إن الاستمرار في إتباع الأنظمة الوسيطية يجعل البلد معرضا لأزمات مالية متتالية[1].

وسنتعرض إلى أهم محطات هذه النظرية من خلال العرض التالي : [2]

تنامى الاهتمام بهذه النظرية من قبل عدة اقتصاديين آخرين نذكر منهم K.Rogoff و Obstfeld سنة 1995 اللذان أكدا أن هجمات المضاربة تكون شرسة في ظل الأنظمة الوسيطة مدعمين رأيهما هذا بحالات أزمات العملة لدول شرق آسيا ما بين 1997 و 1998. كما أكدا أن هذه الأزمات تكون أكثر تواترا بالنسبة لدول الأسواق البارزة وأنها نتيجة حتمية للخارطة المالية الدولية الجديدة.

وتقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية هي انه لا يمكن لأي دولة أن تستمر في إتباع نظام سعر صرف يقع في مجال الأنظمة الوسيطة و البديل العملي الوحيد المتاح لمواجهة هذا الوضع المعقد هو الالتزام بأحد أنظمة الركن أي أما نظام الربط المحكم أو نظام التعويم الحر، و أن الاستمرار في إتباع الأنظمة الوسيطة يجعل البلد معرضا لأزمات مالية متتالية.

1/7/ اختبار الفرضية :

في ظل ظروف عدم التأكد من فكرة نظرية الركن حاول عدة اقتصاديون اختبار مدى صحة هذه الفكرة من خلال إسقاطها على واقع أنظمة صرف دول العالم خاصة التي تعرضت اقتصادياتها إلى أزمات مالية ودرسوا حدة هذه الأزمات وعلاقتها مع نظام سعر الصرف السائد في البلاد أثناء فترة حدوث الأزمة ، وكذا تواترها أي عدد مرات تكرار حدوث

[1]- بلحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص154.

[2]- الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة مستغانم، الجزائر، ص125.

الأزمات المالية ومن بين هذه الدراسات تلك التي قام بها خبراء صندوق النقد الدولي نذكر Inci Otker Robe و Andreo Bubula سنة 2003. وقد أخذوا عينة ل 150 بلد يضم البلدان المتقدمة والسائرة في طريق النمو والمتخلفة.

و قد تم حساب الأزمات في ظل كل نظام بعدد وقائع الأزمات من مجموع عدد الملاحظات أثناء سريان هذا النظام في فترة معينة والتي امتدت إلى 12 عاما وذلك من 1990 إلى 2001.

ومن النتائج التي تحصلا عليها ما يلي :

- مكان تواتر الأزمات المرتبطة بنظام الربط أعلى منه في ظل أنظمة التعويم.
- احتمال نشوب الأزمة في ظل الأنظمة الوسيطة يزيد بحوالي ثلاثة أمثال عنه في ظل الربط المحكم بالنسبة للدول النامية ويزيد بما يقرب من خمسة أمثال بالنسبة للدول المتقدمة.
- كانت الأنظمة الوسيطة أكثر تعرضا للأزمات عن الأنظمة القائمة في مجمل اقتصاديات دول العينة.

و بالنظر لنتائج هذه الدراسة التي تدعم بدرجة كبيرة نظرية القطبية الثنائية والتي توحي أيضا بان الأنظمة الوسيطة يجب أن تختفي فانه لا يزال هناك مجال لإعادة النظر في نتائج هذه الدراسة.

إلى جانب هذه الدراسة قام كل من **S.Fisher** سنة 2001 و **K.Rogoff** سنة 2002 بأخذ عينات جديدة من مختلف الدول التي تعرضت أنظمتها النقدية لأزمات مالية وأكدوا مجددا على أن الأنظمة الوسيطة هي الأنظمة الأكثر تعرضا للأزمات المالية، و أن أغلب بلدان العالم التي كانت تتبع نظم وسيطة اتجهت نحو الأخذ بالنظم المرنة في خلال العقد الماضي ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه.

2/7/ انتقادات وحدود الفرضية عند Masson :

رغم تعدد الدراسات الحديثة حول أزمات العملة والتي كانت معظم نتائجها تدعم نظرية الركن إلا أن هذه النظرية لا زالت تتعرض لجملة من الانتقادات من قبل بعض الاقتصاديين المعاصرين الذي يعترضون على فحوى النظرية أو يعارضون المنهجية التي اتبعها أنصار النظرية في إثبات صحتها.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية الركن تلك التي وجهها **P.Masson** سنة 2001 في دراسة لأنظمة الصرف والتي استعمل فيها سلاسل ماركوف **Markov** لاختبار فعالية نظم الصرف الوسيطة. و أكد في نتائج دراسته أن أنظمة الربط والتعويم هي الأخرى عرضة لخطر حدوث الأزمة على حد سواء مع الأنظمة الوسيطة ، و انه لا توجد أدلة تطبيقية راسخة تؤيد وجهة النظر التي ترى أن الأنظمة الوسيطة ستختفي في نهاية الأمر، وانه لا يوجد نظام واحد يصلح لكل البلدان في جميع الأوقات.

8/ نموذج ماندل فلمنح في تحديد أسعار الصرف :

يعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلمنح عام 1962 و روبرت ماندل عام 1963، و يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل.

***فرضيات النموذج:** يطرح النموذج مجموعة فرضيات كالأتي:[1]

- يطبق النموذج على اقتصاد صغير الحجم ومنفتح على الخارج وهذا يعني أن حجم الاقتصاد لا يسمح بالتأثير على باقي الاقتصاديات الدولية، كما أن الاقتصاد يعرف وضعية التشغيل الغير الكامل.

- تكون الأسعار غير مرنة وبالتالي عدم وجود آثار تضخمية، أسعار الصرف وأسعار الفائدة تعادل قيمتها الحقيقية.

[1]- سي محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي-فعالية سعر الصرف الموازي-دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص57.

- تعتبر الأسعار، سعر الفائدة، الإنفاق الحكومي، المتغيرات الأجنبية وسعر الصرف الحقيقي في نظام سعر الصرف الثابت متغيرات خارجية.

- في نظام سعر الصرف المرن، يصبح سعر الصرف متغيرة داخلية واحتياطات الصرف متغيرة خارجية.

من خلال هذه الفرضيات يمكن التعرض إلى مواصفات هذا النموذج كما يلي :[1]

يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح إلا أنه يستعمل كنموذج و أحيانا كنظرية لتحديد سعر الصرف.

يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في سعر الصرف و يركز النموذج على الاقتصاد المفتوح الصغير نسبيا الذي لا يؤثر على اتجاه أسعار الفائدة في باقي دول العالم. و من ثم يفترض النموذج ثبات مستوى أسعار الفائدة و الذي يعتبر متغيرا خارجيا.

يميز النموذج بين توازن الحساب الجاري وتوازن حساب رأس المال في إطار ميزان المدفوعات كما يفترض النموذج أن صافي الصادرات سوف يزداد في المدى القصير كاستجابة لانخفاض مستوى قيمة العملة المحلية و أن تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية و الخارجية.

كما يعتبر النموذج أن مستوى توازن الناتج مع سعر الفائدة الذي يترتب عليه في الاقتصاد المفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات توازنا مؤقتا و ظاهريا. و هو شبه توازن و حتى يتحقق التوازن الكامل لابد من الاستجابة لشروط توازن سوق السلع و توازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

ففي حالة تبني نظام سعر الصرف الثابت تكون السلطات النقدية المحلية ملزمة بزيادة ما تحتفظ به من احتياطي صرف أجنبي لامتصاص الزيادة في عرض العملات الأجنبية. و يمكن لهذه الزيادة في الاحتياط أن تؤدي إلى زيادة عرض النقود المحلية مما يؤدي إلى

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 124.

اضطراب عملية توازن سوق النقود. و يحدث التوازن الكامل فقط تتدخل لمقابلة زيادة عرض النقود و استخدام آليات لزيادة الطلب على النقود و تعمل في ذات الوقت على تخفيض معدلات الفائدة إلى الحد الذي يؤدي إلى تدهور في الحساب الجاري و حساب رأس المال، هذا الخليط من التدهور المقصود (المخطط) بنسبة معينة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفائض المحقق في ميزان المدفوعات ويعيد التوازن لسوق السلع و سوق النقود عند مستوى أعلى من الناتج. و في حالة تعويم أسعار الصرف يكون لمستوى الناتج و سعر الفائدة الذي يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات أثر على تحسن قيمة العملة المحلية التي يترتب عنها تدهور في الميزان التجاري الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني : أنظمة سعر الصرف

يعد نظام الصرف المعتمد من قبل دولة معينة من أهم معالم السياسة الاقتصادية التي تعتمدها هذه الدولة، وهذا بالنظر إلى الخصائص الاقتصادية لها، وعليه فقد تعددت أنظمة الصرف التي يشهدها الواقع الاقتصادي، وبصفة عامة يمكن تقسيم نظم الصرف في العالم إلى نظم الأسعار الثابتة، ونظم الأسعار المعومة. وأسعار الصرف الثابتة عادة ما توجد في أربع صور مختلفة هي : أسعار صرف ثابتة بصفة دائمة. وأسعار يتم تعديلها بصفة دورية، ذات أساس قابل للتعديل. وأسعار يتم الحفاظ عليها عن طريق تحديد حصص من النقد الأجنبي (الرقابة على النقد). وأسعار ثابتة مع السماح بقدر ملموس من التذبذب حول هذه الأسعار. أما أسعار الصرف المعومة فتوجد عادة في ثلاث صور مختلفة كما يلي : تعويم تام، وهنا لا يوجد أي تدخل من السلطات النقدية. وتعويم مختلط، وفيه تتدخل السلطات النقدية بغرض التخفيف من حدة التقلبات في سعر الصرف. وأسعار صرف متدرجة التغير، والتي يسمح لها بالتحرك إلى أعلى والى أسفل بدون رابط باستثناء انه يوجد قيد على مقدار التحرك المسموح به.

«ويعرف نظام سعر الصرف بالقواعد المؤسسية التي توضح بدقة كيف يتحدد سعر صرف العملة مقابل العملات الأجنبية الأخرى.»[1]

و تاريخيا يمكن إجمال نظم الصرف التي تأخذ بها الدول في عدة نظم أساسية يرتبط كل نظام منها بقاعدة معينة من القواعد النقدية.[2]

المطلب الأول : نظام الصرف الثابت

يعتبر نظام سعر الصرف الثابت من أقدم الصور التي عرفتها أنظمة الصرف مقارنة بباقي الأنظمة الأخرى للصرف.

[1] - Larbi Dohni, Canol Hainaut, « Les taux de change », édition De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2004, P 19.

[2] - زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص47.

أولا : عرض نظام الصرف الثابت

يعني هذا النظام وكما تدل التسمية أن سعر الصرف يكون ثابت، ويتم تحديد سعر الصرف في ظل هذا النظام من خلال تعادل للعملة على أساس معين أو قاعدة معينة، سواء كان هذا الأساس ذهبا أو عملة رئيسية تستند بدورها إلى الذهب أو مادة أولية رئيسية.

و يستطيع الأفراد في ظل هذا النظام أن يباشروا المعاملات بحرية كما يرغبون عند الأسعار المقررة والمعمول بها، وكذلك تقوم الدولة في ظل هذا النظام بشراء وبيع النقد الأجنبي للمحافظة على سعر الصرف.[1]

ويجد نظام الصرف الثابت تطبيقه المثالي في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب، وحيث تربط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب. ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تبيع وتشتري به أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض. ولذالك فانه في ظل قاعدة الذهب الأصل إلا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابتا، لأنه إذا ارتفع ثمن إحدى العملات فيكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب ثم بيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمن العملة إلى الأصل. [2]

و مع ذالك فان هذا الثبات المطلق لسعر الصرف لا يتحقق دائما وتقوم في الواقع حدود يتغير داخلها سعر الصرف، وهذه الحدود هي ما يعرف بنقطة خروج ونقطة دخول الذهب.[3] وبيان ذالك أن بيع وشراء الذهب بثمن التعادل يضمن ثبات سعر الصرف و إلا قام الأفراد بشراء الذهب وتصديره إلى الدولة التي يرتفع فيها سعر صرف عملتها أو استيراده من الدولة التي ينخفض فيها سعر صرف عملتها. ومع ذالك فانه يرد على ذالك قيد هام وهو أن تصدير الذهب من دولة إلى أخرى يستدعي القيام ببعض النفقات ممثلة في نفقات النقل والتامين.وا ٍذا أخذنا هذه النفقات في الاعتبار أمكننا أن نتصور إمكان اختلاف سعر

[1] - محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي فترة الانفتاح، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 8.

[2] - عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الازاريطة-الإسكندرية، 2000، ص124.

[3] - محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى،"الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص89.

الصرف عن سعر التعادل بحدود صغيرة دون أن تؤدي حركات الذهب إلى العودة إلى هذا السعر.

و على ذالك فانه في قاعدة الذهب تتقلب قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية بين حدين، حد أعلى يتحدد بنقطة خروج الذهب، وحد أدنى يتحدد بنقطة دخول الذهب، ويتحدد سعر الصرف بين هذين الحدين وفقا لظروف الطلب والعرض.

يمكن القول إذا أن نظام سعر الصرف الثابت يتم وفق الشروط التالية :[1]

- أن تكون للعملة الوطنية قيمة ثابتة بالذهب.
- أن تكون العملة الوطنية قابلة للصرف بالذهب والعكس بدون قيد ولا شرط طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.
- أن تكون هناك حرية لتصدير واستيراد الذهب.

و نلاحظ بصفة عامة أن قاعدة الذهب كانت سائدة بصورة أو بأخرى في أوروبا طوال القرن 19 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى. وقد ارتبط ذالك بأفكار الاقتصاديين التقليديين حول كيفية تحقيق التوازن في ظل هذا النظام.

ثانيا : أنواع نظم الصرف الثابتة : يأخذ نظام الصرف الثابت عدة أنواع نلخصها في النقاط التالية[2]:

أ - **أنظمة الربط المحكم** : ويظهر في الصور التالية :

1/الدولرة : تستخدم فيها العملة الأجنبية في التداول إضافة إلى العملة المحلية المتداولة حيث تكون السياسة النقدية للبلد الأجنبي المستخدمة عملته.

2/صندوق الإصدار (مجالس العملة) : هو نظام نقدي يستند إلى التزام تشريعي صريح بمبادلة العملة المحلية مقابل عملة أجنبية

[1]- محمداتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وا عادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف، ص240.

[2]- جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص42.

محددة بسعر صرف ثابت، مع وجود قيود على سلطة الإصدار وذلك لضمان الوفاء بالتزامها القانوني وهذا ما يؤدي إلى إلغاء الوظائف التقليدية للبنك المركزي كالسيطرة النقدية ودور المقرض الأخير وهو يتميز بخاصيتين اثنتين :

- الكتلة النقدية المتداولة يجب أن تكون مضمونة بقيمة تفوقها أو تساويها على الأقل من احتياطات الصرف (احتياطات العملة التي يتم الربط بها مثل الدولار).
- لا يمكن للسلطات النقدية أن تصدر مزيدا من النقود دون أن تزيد مقابلها نسبة احتياطها من عملة الربط.

3/اتحادات العملة (الاتحاد النقدي) : في ظل هذا النظام تستخدم مجموعة من البلدان عملة مشتركة تصدر عن بنك مركزي واحد مثل الاتحاد النقدي الأوروبي الذي يصدر عملة اليورو عن طريق البنك المركزي الأوروبي.

ب - التثبيت التقليدي : ويظهر في الصور التالية :

1/الربط بعملة أخرى : يتم ربط العملة المحلية بعملة بلد آخر ويتم تعديل قيمة العملة دوريا في حالة حدوث خلل ما، وعموما لا تكون الاحتياطات كافية لتغطية القاعدة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد، إلا أن دور هذه الاحتياطات مهم للغاية في هذا النظام.

2/**الربط بسلة من العملات** : يختار البنك المركزي مجموعة من العملات لتشكيل السلة ويتم ربط العملة المحلية بهذه السلة على أساس هذا الاختيار هو كثافة التجارة البينية مع تلك الدول من مزايا هذا النظام أنه يحافظ على سعر الصرف الحقيقي بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار النسبي في سعر الصرف ويمكن أن نسجل في هذا الشكل أن الربط يكون نسبة إلى حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي (DTS).

ثالثا : ايجابيات وسلبيات نظام الصرف الثابت

1/ الايجابيات : يمكن عرض الايجابيات التي يتميز بها نظام الصرف الثابت من خلال النقاط التالية :

- يمكن هذا النظام من توفير مناخ مستقر للمبادلات التجارية الدولية، والذي بدوره يؤدي إلى استقرار الأسعار بين الطرفين المصدر والمستورد.

- إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدود باحتياط الذهب، وبالتالي لا تكون هناك إمكانية للانحدار نحو التضخم، مع الحفاظ على الاستقرار النقدي.

- يسهل من قابلية العملة للتحويل واستقرار سعر تعادلها مما يزيد الثقة فيها، وهذا لارتباطها بعملة أجنبية أو بسلة من العملات تتمتع بنوع من الاستقرار، ويؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.

- سعر الصرف الثابت يؤدي إلى تغيرات في الاقتصاد تتلاءم مع هذا السعر ويحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات.

- يعتبر أحسن طريقة بالنسبة للسلطة الاقتصادية من أجل التحكم الجيد في وضعية المؤشرات الاقتصادية وصياغة سياسة اقتصادية داخلية صارمة ومستقرة.[1]

2/ السلبيات : تنتاب هذا النظام جملة من السلبيات تتمثل في:

- هذا النظام يفرض على السلطات النقدية امتلاكها لاحتياطات كبيرة حتى تمكنها من التدخل في أسواق الصرف الأجنبي لشراء العملة المحلية من اجل الحفاظ على قيمتها اتجاه الضغوط السوقية.

- يقلص هذا النظام من حرية الدولة في اختيار السياسة النقدية المناسبة لأوضاعها الاقتصادية الداخلية ويجبرها على إتباع تلك السياسة الكفيلة بتحقيق التوازن الخارجي.

- في حالة حدوث تضخم في بلد الربط فإنه يؤدي إلى نقل التضخم والصدمات الخارجية بقوة إلى الاقتصاد المحلى.

[1]- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، "سعر الصرف-وا إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص90.

- تتعارض في كثير من الأحيان متطلبات السياسة الاقتصادية المحلية مع السياسة التي تمليها الظروف الخارجية للبلد، فمثلا قد يعاني البلد من كساد وبطالة وعلى توازنه الخارجي إتباع سياسة انكماشية.

- بما أن سعر الصرف يكون مربوط إلى عملة أو سلة من العملات هذا يعني تمركز القوة الاقتصادية في صالح البلد المهيمن ذو العملة القوية، وتبعية الاقتصاديات الأخرى لها.

المطلب الثاني : نظام الرقابة على الصرف :

لقد ظهر هذا النظام إبان الحرب العالمية الأولى نتيجة للاضطرابات التي سادت التجارة الدولية آنذاك، ثم انتشر بشكل واسع أثناء أزمة الكساد العالمي 1929.

أولا : مفهوم الرقابة على الصرف : يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية. حيث حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة كما أن حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي والتعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، وعادة ما تشتد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة إذ تشرع القوانين وتوضع التعليمات التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية في داخل البلاد إلا لمن له ترخيص بذلك من البنك المركزي.[1]

وبمقتضى هذا النظام تحتكر الدول شراء وبيع العملات الأجنبية، وذالك من اجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح، بكميات قليلة نسبيا وتوزيعه على وجوه الطلب الممكنة بحيث يبقى الطلب على الصرف في حدود الكمية المعروضة منه، ومن ثم يمكن لسعر الصرف أن يظل ثابتا وذالك على الرغم من المغالاة فيه. ولا يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي يتوازن عنده عرض الصرف وطلبه، بل أن الطلب الفعلي على الصرف الأجنبي إنما يحصر بواسطة الدولة في حدود الكمية المعروضة من هذا الصرف وذالك على أساس سعر معين للصرف تحدده الدولة نفسها إداريا. كذالك فان هذا النظام يعتمد في الواقع على التمييز

[1] - شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، الجزائر، ص132.

الاقتصادي، سواء كان التمييز بين الدول أو بين السلع. أيضا من صور الرقابة على الصرف استخدام سعر صرف متعدد، ويمكن أن يكون التعدد بالنسبة للسلع أو بالنسبة للدول. وتعتبر الرقابة على الصرف أداة فنية تستخدم لتحقيق العديد من الأغراض التي تخدمها مثل هذه السياسة. ويأتي في مقدمة هذه الأغراض المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية.

ولقد استمر العمل بهذا النظام في اغلب دول العالم الرأسمالي حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي كاد يجعل من هذا النظام هو القاعدة، بعد أن كان قبل الحرب الاستثناء. ولم تتخل دول أوروبا الغربية عن هذا النظام إلا في أواخر عام 1958، عندما شعرت بالاستقرار الاقتصادي فجنحت إلى تحرير معاملاتها الخارجية وفتحت الباب لدخول رؤوس الأموال إليها وخروجها منها، وغدا مرة أخرى نظام الرقابة على الصرف هو الاستثناء المناسب لظروف استثنائية لا الوضع العادي للعلاقات الاقتصادية الدولية. ولم تعد رقابة الصرف في صورتها المعتادة إلا مميزا لدول رأسمالية ضعيفة تحتاج إليها لمركزها في السوق الدولية، دول اغلبها من العالم المتخلف. وعلى الرغم من ذالك فان بعض وسائل الرقابة ما زالت متبعة، حيث لا يمكن استبعاد الرقابة على الصرف كلية من جعبة الوسائل المتوفرة للحكومات في سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ذالك أن قوى السوق الحر لا تحقق دائما النتائج المرجوة. وعموما فان فرض الرقابة على الصرف يتضمن عددا من الصعوبات لذالك لا يمكن الدفاع عن هذا النظام إلا في الحالات التي لا يتوافر فيها بديل. [1]

ومن أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا النظام، يعمد إلى إتباع أساليب مختلفة، سواء تعلقت بالكمية المطلوبة أو المعروضة من العملات الأجنبية، أو تعلقت بنوعية وسعر هذه العملات.

[1] - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 52.

أ- الرقابة الكمية على الصرف : والمقصود هنا، أن الدولة تقوم باحتكار التعامل في الصرف الأجنبي، وذلك بمنع الأفراد و المؤسسات الاحتفاظ بالعملات الأجنبية المحصلة من نشاطاتهم المختلفة وتسليمها إلى السلطات النقدية،وفي نفس الوقت تقوم بتسليم هذه العملات المستوردين حسب ما تقتضيه الظروف وليس بحسب حاجة المستورد.

ب- الرقابةالنو عية أو السعرية على الصرف : والمقصود هنا أن الدولة تقوم بوضع عدة أسعار للصرف، وذلك حسب ما تقتضيه وضعية ميزان المدفوعات، كان تحدد سعر صرف خاص بالصادرات و آخر بالواردات، أو تحدد سعر صرف منخفض نسبيا بالنسبة للسلع الاستهلاكية المستوردة، ورفعه بالنسبة لبعض السلع الكمالية التي يراد التقليل من استيرادها وتشجيع إنتاجها محليا.

ثانيا : ايجابيات وسلبيات نظام الرقابة على الصرف :

أ/ ايجابيات نظام الرقابة على الصرف : تتمثل الايجابيات التي جاء بها نظام الرقابة على الصرف فيما يلي :

- السعي إلى إحداث استقرار للتوازناتالخار جية و حماية الاقتصاد الوطني.
- تنظيم التجارة الخارجية و ضمان مصادر تمويلها لتفادي تدهور القيمة الخارجية للعملة.
- إعطاء الأولوية للمنتوج المحلي في حالة المنافسة الخارجية وذلك بالامتناع عن بيع العملات الأجنبية لشراء المنتجات الخارجية المنافسة.
- منع تصدير القيم المنقولة و المعادن الثمينة مثل الذهب والرقابة على المبادلات الخارجية.

ب/ سلبيات نظام الرقابة على الصرف : وجهت لهذا النظام عدة انتقادات كالأتي :

- تقف الرقابة على الصرف عائقا في وجه نمو المبادلات التجارية، من خلال فرض قيود على حركة التصديروالاستير اد.
- إن عرقلة تنقلات رؤوس الأموال منوا إلى الخارج يعد هاجسا أمام المستثمرين لعدم إمكانية تحويل أرباحهم، وهذا يحد من الاستثمارات الأجنبية.

- يؤدي هذا النظام إلى التضخم المحلي و المغالاة في تقييم العملة الوطنية، مما يساعد على ظهور سوق الصرف الموازي.

المطلب الثالث : نظام استقرار أسعار الصرف :

ابتداءا من سنة 1944 و بإنشاء صندوق النقد الدولي أتى اتفاق **بريتون وودز** بنظام نقدي دولي جديد، أطلق عليه نظام استقرار أسعار الصرف. وقد حاول ذالك الاتفاق عن طريق هذا النظام التوفيق بين أمرين متناقضين : ثبات أسعار الصرف، وحرية الصرف. وفحوى هذا النظام تكمن في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات، خلال فترة ممتدة وغير محدودة من الزمن، مع إمكانية تعديل هذه الأسعار إذا ما دعت إلى هذا ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات، بما لا يترتب عليه الدخول في حلقة مفرغة من التخفيضات المتبادلة لأسعار الصرف. وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حددته لعملتها. ولها مطلق الحرية في إتباع الوسائل الكفيلة بتحقيق التطبيق الفعلي لسعر التعادل فوق أراضيها بشرط أن تكون متفقة مع أحكام الصندوق. وقد راعى اتفاق الصندوق استحالة تطبيق سعر صرف للعملة ثابت عند سعر التعادل، وذالك لأسباب عملية بحتة، لهذا فقد أباح هذا الاتفاق جواز أن تتم المعاملات الجارية على أساس سعر للصرف يزيد أو يقل بمقدار 1% عن سعر التعادل. وفي جوان 1959 سمح الصندوق بان يزيد مقدار ابتعاد سعر الصرف عن سعر التعادل إلى 2% و وصل إلى 2.25% في ديسمبر 1971 طبقا لاتفاقية السيموثونيان.[1]

ويمكن تقسيم فترة سير نظام بروتن وودز إلى مرحلتين أولهما تبدأ من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى سنة 1958، و الثانية من سنة 1958 إلى غاية زوال نظام بروتن وودز انطلاقاً من سنة 1971، لاسيما كون سنة 1958 تعتبر السنة التي بدأ يعمل فيها النظام بتطبيق كل مبادئه.

[1]- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 55

و بشكل عام تميزت الفترة الأولى باستقرار نسبي للعلاقات النقدية الدولية (خاصة بعد إعادة بناء أوربا) وبالارتفاع السريع للإنتاج والمبادلات الدولية، الأمر الذي انجر عنه الطلب المتزايد للسيولة الدولية، وبالتالي سجلت قلة في حجم الدولارات الموجودة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، أين تمكن النظام من توفيرها.

أما الفترة الثانية من نظام بريتون وودز تميزت بتقرير 14 دولة أوربية سنة 1958، جعل عملاتها قابلة للتحويل (بالنسبة لغير المقيمين أما المقيمين فتقرر سنة 1961) وذلك تطبيقا للمادة الثامنة (8) من القانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع القدرة التنافسية لهذه الدول، وبالتالي فانطلاقا من هذه السنة بدأ بروتن وودز العمل بكافة المبادئ التي جاءت بها الاتفاقيات التي صيغت سنة 1944، أي بالتطبيق المتزامن لمبدأ القابلية للتحويل و تثبيت أسعار الصرف[1].

وكنتيجة لنظام سعر التعادل، الذي يعتبر حجر الزاوية في نظام استقرار سعر الصرف، فانه لا يسمح للدولة العضو في الصندوق بان تترك سعر صرف عملتها عائما، أي يتحدد وفقا لقوى عرضها والطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي. لكن هذا لم يمنع الصندوق بعد وقوع الأزمة النقدية الدولية في أوائل السبعينات من مراعاة انه قد تمر الدولة بظروف خاصة واستثنائية ترى فيها أنها غير قادرة على إتباع نظام سعر التعادل وذالك لفترة محدودة من الزمن. ولا يعني نظام استقرار سعر الصرف جمود هذا السعر وعدم قابليته للتغير، إذ اقر اتفاق **بريتون وودز** مبدأ تغيير سعر التبادل لعملات الدول الأعضاء في الصندوق ولكن وفقا لقواعد محددة بكل دقة. ومن الممكن تغيير سعر التعادل للعملة أما في اتجاه الارتفاع، مما يعني رفع سعر الصرف للعملة، وأما في اتجاه الانخفاض، مما يعني تخفيض هذا السعر. وللدولة العضو في الصندوق وحدها الحق في اقتراح تغيير سعر التعادل لعملتها. [2]

[1] - جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013/2012، ص7.

[2] - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 55.

وقد أدى نظام استقرار الصرفـدور ا هاماً في تحقيق الاستقرار النقدي اللازم لنمو التجارة الدولية على عكس ما شهدته فترة الثلاثينات من تقلبات عنيفة في أسعار الصرف، أما السبب في هدم أسس هذا النظام فيرجع بدون أدنى شك إلى العجز السريع والمتنامي لميزان المدفوعات الأمريكيوا إلى تضخم الأسعار الذي تصاعد بمعدلات كبيرة، والتي أثرت على حركة التبادل التجاري الدولي. وقد قاد ذلك إلى التشكيك في قيمة الدولار مقابل الذهب وفي قدرة السلطات النقدية الأمريكية على الحفاظ على سعر 35 دولار للأوقية الواحدة، ولقد ترجم هذا التشكيك بظهور ضغوطات مضاربة على سعر الذهب مقابل الدولار في الأسواق الدولية. لذلك رأت الحكومة الأمريكية أن تتدخل، فأعلن الرئيس الأمريكي نيكسون في أوت 1971 منع تحول الدولار إلى ذهب، ولقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيار لنظام "بريتون وودز".[1]

المطلب الرابع : نظام أسعار الصرف المعومة :

شهدت أسواق الصرف الأجنبي و خلالفترات متتالية عدة أز مات فشلت معظم أنظمة الصرف آنذاك في التصدي لها، والتي من بينها فشل المحاولات البريطانية عام 1966 في المحافظة على قيمة الجنيه الإسترليني، وتلا ذالك فشل فرنسي مماثل مع الفرنك في عام 1969. وتضمنت الأزمة أيضا ضعف الدولار الأمريكي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وأزمة البترول الكبرى في عام 1973. وقد أدت كل هذه العوامل إلى ظهور نظام تعويم أسعار الصرف وكان ذلك منذ بداية سبعينات القرن الماضي، بعد أن فقد نظام أسعار الصرف الثابتة قاعدته المادية التشريعية عند توقف الولايات المتحدة رسميا عن تحويل الدولار إلى ذهب سنة 1971. ويقوم نظام أسعار الصرف المعومة على ترك أسعار الصرف الأجنبي لقو ى العرض والطلب السائدة، وذلك باعتبار العملة كأي بضاعة في السوق. وهي تعكس أيضا ظروف أسواق السلع والخدمات والأصول، حيث أن عرض العملة

[1]- جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص8.

الوطنية يعكس جانب الطلب في هذه الأسواق والطلب على العملة المذكورة يعكس جانب العرض في الأسواق المعنية، هذا بالإضافة إلى دور المضاربة على أسعار العملات في نشوء الاختلالات في أسواق الصرف الأجنبي، غير أن من الضروري الانتباه إلى أن المضاربة العقلانية تصقل حركات أسعار الصرف وتدفعها نحو الاستقرار بدلا من خلق الاضطرابات كما هو متصور بشكل عام وذلك لان المضارب يتابع حركات الأسعار من خلال الإسهام بطلب جديد كاف على العملات المعروضة أو بتغيير بسيط في الأسعار يكفل استعادة السوق للتوازن.[1]

وقد سمح اتفاق واشنطن أو **السيموثونيان** في 18 ديسمبر 1971 بزيادة نسبة تقلب أسعار العملات إلى 2.25% ارتفاعا وانخفاضا عن أسعار التعادل الجديدة بالدولار التي تم التوصل إليها بمقتضى هذا الاتفاق. ومعنى هذا انه يمكن أن يبلغ الفارق في لحظة معينة ما بين سعري صرف عملتين 4.5% ، وان يبلغ هامش التقلب ما بين لحظتين معينتين ما بين سعر صرف عملتين 9%. وقد رأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية أن مثل هذه الحدود لتقلب أسعار صرف عملاتها فيما بينها اكبر مما يمكنها أن تسمح به، لأنها تسبب في عرقلة التبادل بين دولها، ولهذا اتفقت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في مارس 1972 في بروكسل من حيث المبدأ على تقليل هوامش تقلب أسعار صرف عملاتها على مراحل بحيث لا يتجاوز الفارق الموجود في لحظة معينة بين سعري صرف أقوى عملة واضعف عملة 2.25% وذالك بعد أول يوليو التالي على الأقل. وفي ابريل 1972 عقد محافظو البنوك المركزية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية اتفاقا في مدينة بال السويسرية، عرف باسم "اتفاق بال"، يقضي بان يتم تنفيذ هامش التقلب الجديد 2.25% من 24 ابريل 1972، وبهذا أصبحت نسبة التقلب المسموح بها بين سعري صرف أية عملتين من عملات دول الجماعة مساويا لنسبة التقلب المسموح بها بمقتضى اتفاق واشنطن في ديسمبر 1971 ما بين سعر صرف أي عملة من هذه العملات وسعر تعادلها بالدولار أي 2.25%. كذالك

[1]- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص297.

أصبح هامش التقلب المسموح به ما بين سعر صرف أي عملة من العملات وسعر التعادل المركزي (ويقصد به سعر الصرف المحدد لهذه العملة بأية عملة أخرى من العملات المذكورة وفقا لسعر تعادل كل منهما) هو 1.125% ارتفاعا أو انخفاضا عن السعر المذكور.[1]

وتعددت نظم أسعار الصرف العائمة إلى عدة أنواع :[2]

1/ التعويم الموجه : في هذا النظام تحاول السلطات النقدية الحفاظ على سعر صرف مستقر بالرقابة الشديدة أو التحكم في حركات سعر الصرف، بدون الالتزام بقيمة أو مسار محدد سابقا.

2/ التعويم الحر : و هو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا أو هبوطا حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف وبالتالي فان تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها إن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا إن تشكل قيدا.

3/ نظام سعر الصرف المختلط : حيث في هذا النظام تكون أسعار الصرف ثابتة ومعومة أي الجمع بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم، ويطبق مثلا في مجموعة النظام النقدي الأوربي، حيث تكون دول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام الدول الأخرى خارج المجموعة.

4/ التعويم غير النظيف : و يقصد به تدخل السلطات النقدية المتعمد و الغير واقعي على سعر صرف العملة وهذا ما يشكل أضرارا بالنسبة للنظام النقدي الدولي.

وهكذا يمكن القول أن تعويم العملات قد أصبح هو القاعدة في تحديد أسعار صرف مختلف العملات، سواء كان تعويما مستقلا أو مشتركا، وذالك على النقيض تماما مما يحتمه

[1] - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 58.

[2] - بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2013/2012، ص24.

اتفاق صندوق النقد الدولي. أما أسعار التعادل التي أسس عليها نظام استقرار سعر الصرف فلم تعد سوى نقاط أو علامات للتعرف على المستوى النظري لا أكثر. ذالك أن سعر الصرف الواقعي للعملة قد أصبح يتحدد وفقا لقوى عرضها والطلب عليها، أما استقلالا عن غيرها من العملات أو في حالة التعويم المشترك.

و الآن وبعد بضعة سنوات من التجربة العملية لنظام تعويم العملات، فانه يلاحظ انه لم يحدث إبطاء لحركة التبادل الاقتصادي الدولي ولا تشجيع نشاط المضاربين على العملات، على النحو الذي كان يخشاه خصوم نظام حرية سعر الصرف. لكنه يلاحظ من الناحية المقابلة، انه لم يتحقق أيضا ما كان يؤكده أنصار هذا النظام من قدرته على تحقيق التوازن التلقائي في ميزان المدفوعات لمختلف الدول، وضمان استقلال الدولة في رسم سياستها الاقتصادية والنقدية ووضع حد للمضاربة. ويبدو كما يرى **هابرلر**، انه لا مفر في الأجل الطويل من السماح بقدر كبير من مرونة سعر الصرف، طالما ظل من العسير تحقيق قدر كاف من التناسق ما بين السياسات الاقتصادية والنقدية لمختلف الدول.

ويمكن توضيح ما سبق ذكره من خلال الشكلين التاليين :

شكل 01 : يوضح الخروج المنظم أو الذي يعود إلى وضعية الأزمة لأغلب الدول التي تخلت عن نظام الصرف الثابت لصالح نظام الصرف المرن.

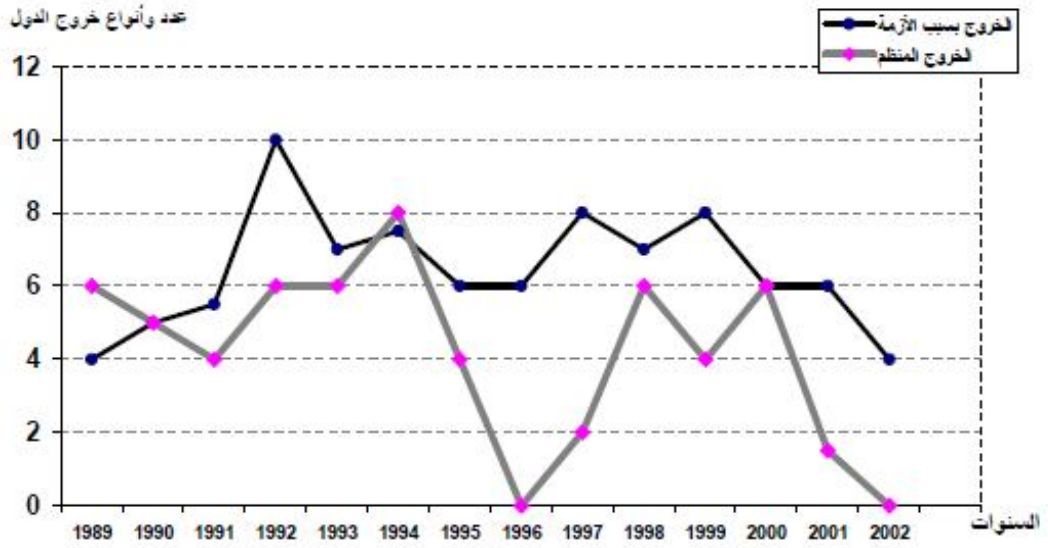

Source : CEM KARACADAG, Rupaduhagupta, Gilda Fernandez et shogoishi, « Des taux fixes aux taux flottants une aventure a tenter ».
Revue, finances et développement, publication trimestrielle, di fonds monétaire international, vol 41, N° 04, décembre 2004, p 20.

شكل 02 : يوضح النتائج الحسنة للدول النامية التي تبنت نظام الصرف العائم.

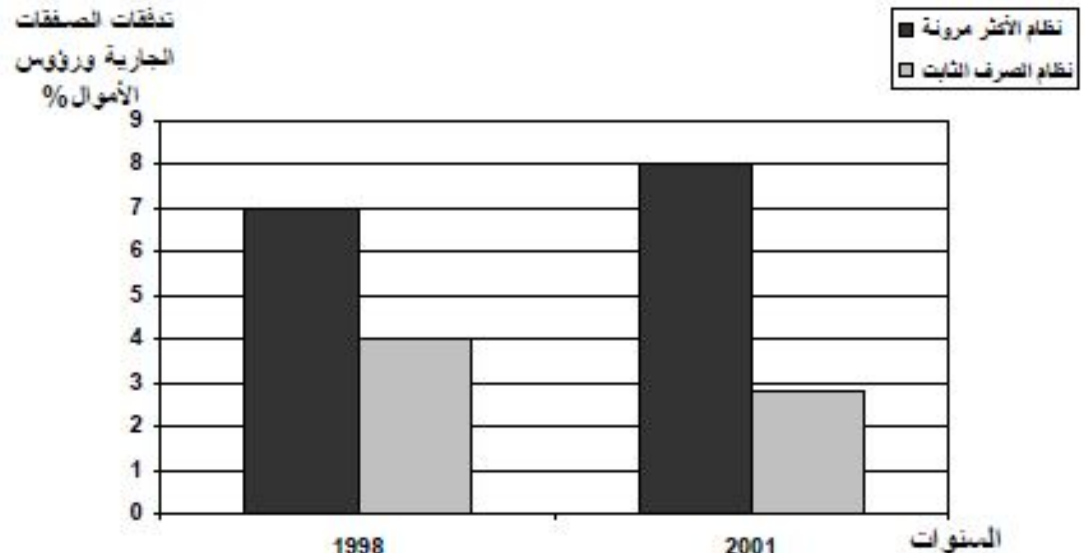

Source : Banque des règlements internationaux et FMI.
(1) Afrique du sud, Brésil, Chilie, Philipines, Pologne, R-Tchèque, Russe, Thailand.
(2) Hongrie, Inde, Malaisie et Mexique.

وكأي نظام فقد ميز هذا النظام عدة ايجابيات وسلبيات يمكن عرض كلا منهما كالأتي :[1]

1/ الايجابيات : ميز هذا النظام بعض المزايا نذكر منها :

-ينطوي هذا النظام على سهولة تطبيقه، لأن تنظيمه آلي في تحديد سعر صرف العملات، وتحقيق تعادل حقيقي لسعر الصرف، بالإضافة أّنه لا يوجد مجال لتقدير العملة بأكثر أو بأقل من قيمتها، فهو يتحدد بفعل ظروف اقتصادية محركة للسوق، كما يساعد على وضع الدولة في مكانتها في التجارة الدولية؛

-يسمح بإعادة التوازن لميزان المدفوعات تلقائيا، ولا يحتاج لتدخل البنوك المركزية للتأثير على سعر الصرف،وا ٍنما يقتصر دورها على المراقبة للتوفيق بين العرض والطلب، في حين كانت تدخلاتها في سعر الصرف الثابت من خلال تركيم الاحتياطات الدولية، التي أصبح الاحتفاظ بها أمر غير ضروري، والقدر الكبير منها هو عبارة عن نقد أجنبي من أجل الاستفادة من الفوائد كما يسمح هذا النظام بتعديل أسرع للأزمات الخارجية.

-في هذا النظام لم يصبح هناك محل لعملة دولية، فأصبح الدولار الأمريكي كأي عملة أخرى لا يتمتع بميزة عن البقية.

-وأهم ميزة، هي أن المضاربة في هذا النظام أصبحت غير مؤمنة بتدخل البنك المركزي وتشكل خطورة كبيرة للمضارب، مما أدى إلى تخفيف ضغوطها وهذا راجع للتسعير الحقيقي للعملة.

-هذا النظام يسمح بتتبع سياسة اقتصادية ونقدية مستقلة وأكثر مرونة، يمكنها التكيف والتفاعل مع الصدمات ذات الأصل الداخلي أو الخارجي وامتصاص آثارها، وذلك بتقرير ما تراه السلطات مناسبا، سواء فيما تعلق بالعمالة أو أسعار الفائدة وكمية النقود، ولا تكون هناك أسباب تمنح للمنظمات الدولية مثل الصندوق النقد الدولي من تقديم توجيهات.

[1]- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005/2004، ص73.

-يسمح هذا النظام بحرية التجارة الدولية بالقضاء على القيود في العلاقات الاقتصادية والنقدية الخارجية.

- فضلا عن ذلك فإن هذا النظام يمكن أن يخفف من مسؤولية السلطات النقدية عن انخفاض قيمة العملة، لأنه ناتج عن قوى السوق.

2/ **السلبيات :** ميز هذا النظام بعض العيوب نذكر منها :

-هذا النظام يحتاج لدولة قوية لها مكانة اقتصادية، وتتميز باقتصاد متقدم يتمتع بأسواق مالية وسوق نقد أجنبي متطور إلى حد كبير، تسمح بالمرونة من دون تذبذبات مفرطة، لأن التغير في أسعار الصرف له آثار سلبية على التجارة الدولية، لاحتوائه على مخاطر كبيرة لا يمكن التنبؤ بمداها أو خطورتها– خاصة في الدول الصغيرة-، وقد يدفع المتعاملين إلى التخلي عن الصفقة أو تأجيلها من أجل تقليص خسائرها.

-صعوبة التخطيط في ظل هذا النظام لعدم استقرار أسعار الصرف، وبالتالي أسعار السلع والخدمات.

-التغير في أسعار الصرف يشكل خطر على المؤسسات الاقتصادية، لأنها تقع في حالة عدم تأكد في نتائجها المالية، وحالة عدم التوقع أو التوقع الضعيف ينقص من فعالية السياسة الاقتصادية.

-تقلص حركات رؤوس الأموال خاصة الطويلة الأجل، لأنها تدخل في حالة عدم التأكد، سواء في القيمة أو العائد من الاستثمارات الأجنبية.

-تراوح العملية بين الانخفاض والارتفاع المتكرر، وبوتيرة متسارعة في بلد ما يؤدي إلى تقلص ثقة المتعاملين بهذه العملة.

-لا يمنع هذا النظام المضاربة كليةوا ٍنما يجعلها خطيرة فقط، لهذا يمكن للمضارب التوقع من خلال تغيرات أسعار الصرف ومؤشرات أخرى وضعية العملة .فإذا توقع الانخفاض يلجأ إلى بيع العملة، مما يؤدي إلى حدوث انخفاض أكثر مما كان قد يحدث، واتساع الفجوة أكثر، بمعنى آخر تدخل عوامل بسيكولوجية تؤدي إلى آلية انخفاض تراكمي.

-في حين أسعار الصرف الثابتة تشجع التعاون الدولي، فإن أسعار الصرف المرنة تدفع كل بلد إلى إتباع سياسة اقتصادية بدون أي اعتبارات لنتائجها الدولية.

و الجدول رقم (01) يوضح سردا تاريخيا لمختلف أنظمة أسعار الصرف ابتداء من سنة 1880 إلى سنة 2000.

جدول رقم (01): سرد تاريخي لأنظمة أسعار الصرف خلال الفترة 1880-2000.

1917-1880	العملة المعدنية: قاعدة الذهب (ثنائية المعدن، الفضة)، اتحادات العملة، مجالس العملة التعويم.
1945-1919	قاعدة الصرف بالذهب، التعويم، التعويم الموجه، اتحادات العملة، تعويم محض.
1971-1946	الربط القابل للتعديل في إطار بريتون وودز، التعويم (كندا)، أسعار صرف ثنائية متعددة.
2000-1971	تعويم حر، تعويم موجه، ربط قابل للتعديل، ربط متحرك، ربط بسلة عملات، المناطق أو النطاقات المستهدفة، أسعار الصرف الثابتة، اتحادات العملة، مجالس العملة.

المصدر: علي توفيق الصادق، علي احمد البلبل، محمد مصطفى عمران، نظم وسياسات أسعار الصرف، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص41.

ومثلما تم عرضه سابقا فلكل نظام من أنظمة الصرف ايجابيات وسلبيات يتميز بها، لتبقى مسالة اختيار نظام الصرف الأمثل المشكل الذي لا يزال يؤرق الكثير من الباحثين المختصين في هذا المجال، وحتى تتفادى الدول العيوب الكثيرة لكل من نظام الصرف الثابت ونظام التعويم الحر (المرونة المنعدمة، والمرونة المطلقة) حاول جلها التركيز على الوضعية الوسيطية بين هذين النظامين بإتباع التثبيت القابل للتعديل أو التثبيت الزاحف أو التعويم المدار. هذا التعويم يمثل السياسة الأكثر إتباعا في الاقتصاديات الحالية، لأّنه يجمع بين الحرية و إمكانية تدخل السلطات النقدية في حالة الضرورة. لكن رغم ذلك نجد بعض الدول تطبق نظاما آخر تراه أكثر فعالية للتحكم في العرض والطلب على عملتهاوا إحداث التوازن بينهما، وذلك بإتباع نظام الرقابة على الصرف.

المبحث الثالث : سوق الصرف

إن التوازنات الاقتصادية للدول تقتضي عليها الاحتفاظ بكمية معينة من العملات الأجنبية. وقد تختلف الوسائل التي تعتمدها هذه الدول في ذلك، سواءا كانت مباشرة، بمعنى أن الدولة المعنية تقوم بشراء العملات المطلوبة مباشرة، أو غير مباشرة كان تقوم بستوية عملياتها التجارية كالصادرات مثلا بالعملات الأجنبية. ولعل الأرضية المثلى لتلبية رغبات الدول من العملات الأجنبية هي سوق الصرف الأجنبي. و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف سوق الصرف والمتداخلون فيه بالإضافة إلى مختلف أشكاله.

المطلب الأول : تعريف سوق الصرف

لقد تعدد المفاهيم التي تعرضت إلى تعريف سوق الصرف رغم اشتراكها في المضمون، ومن جملة هذه التعاريف ما يلي :

سوق الصرف هو "السوق الذي تتبادل فيه العملات بعملات أخرى أي مبادلة عملة أجنبية بعملة محلية، فعملية التبادل قد تتم بصفة فورية في نفس اليوم أو مستقبلا عند تاريخ معين، قد يكون حدد قبلا و تدعى هذه العملية بالتبادل الآجل"[1]

أو يقصد به " و السوق الذي يتم عن طريقه بيع وشراء العملات القومية المختلفة، فالوظيفة الأساسية لهذه السوق هي أن تحول القوة الشرائية بين الدول أي تسهيل تبادل العملة المحلية بالعملة الأجنبية"[2]

إضافة إلى ذلك فإن "سوق الصرف الأجنبي هي الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي."[3]

[1] - Jean Marc Siroën, Finances internationales, édition Armand Colin, paris, 1993, p78.

[2] - جويدان جمال، "الأسواق المالية والنقدية"، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2002 ، ص20.

[3] - دومينيك سالفاتور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة الأستاذ الدكتور محمد رضا، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط4، 1998، ص146.

المطلب الثاني : المتداخلون في سوق الصرف

يتكون غالبية المتعاملين في هذا السوق من البنوك التجارية الكبيرة وعملائها، ومجموعات السماسرة الذين يتخصصون في عملات معينة، والذين يتوسطون عادة في العمليات القائمة بين المصارف في نطاق مركز مالي معين[1]، ويمكن التمييز بين مختلف هؤلاء المتعاملين كما يلي :

1/ المستخدمين التقليديين : كالمستوردين والمصدرين والسياح والمستثمرين الذين يبادلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية وذالك لتسوية معاملاتهم الدولية، إضافة إلى التجار والمضاربين (لأفراد ومدراء الاستثمار) الذين يتاجرون بالعملات بحثا عن أرباح قصيرة الأجل.[2]

2البنوك المركزية : يعتبر تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف نسبيا من حيث المعاملات التي تقدم لها، إلا أن تأثيرها يعتبر في غاية الأهمية كون أن تدخلها يهدف إلى دعم أو حماية العملة المحلية من خلال مراقبتها للأسعار، والعمل على احترام مجالات تقلبات سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.[3]

كما تتدخل البنوك المركزية على وجه غير منتظم في أسواق الصرف، وبتدخلها هذا يفترض بها ملء الوظائف التالية :[4]

- تنفيذ أوامر زبائنها.

- تأمين مراقبة السوق إذا ما لم يكن بالإمكان ضبطه، وهذا التأثير قد يتراوح في حدته تبعاً لدرجة أهمية ضبط الصرف.

---

[1] - جون هدسون، مارك هرندر، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص146.

[2] - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، ص 178.

[3] - عفيفي حاتم سامي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، دار الحامد للنشر، 1990، ص26.

[4] -Paul R. krugman et Maurice obstfeld, " économie internationale", 3° édition de boeck université Bruxelles, 2003, P385.

- البحث عن التأثير على تطور أسعار الصرف لأسباب تتعلق بالسياسة الاقتصادية الداخلية من جهة، وباحترام بعض الالتزامات الشكلية الدولية، من جهة أخرى.

3/ البنوك التجارية والمؤسسات المالية : حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، يقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة ويتوفرون أجهزة إعلام ألي تتضمن أخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية. ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.[1]

4/ الصيارفة المعتمدين : أدى ظهور الاختلال في الأسواق المالية مند سنوات قليلة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان و بريطانيا وبلدان أخرى إلى دفع المؤسسات المالية وغير البنكية كي تقدم خدمات كثيرة لزبائنها، حيث أن اغلب هذه الخدمات كانت تقدم من طرف البنوك، ومن بينها الخدمات المتعلقة بالمعاملات بعملات أجنبية.[2]

5/ سماسرة الصرف : هي منشآت تتولى مهمة ترتيب صفقات عملة تصل قيمتها 100 مليون دولار أو أكثر بين البنوك التجارية. البنوك عادة لا تتاجر مباشرة أحداها مع الأخر، بالأحرى هي تعرض أن تشتري وتبيع عملات عن طريق سماسرة الصرف الأجنبي. العمل من خلال هؤلاء تكون له ميزة لأنهم يجمعون عروض أسعار بيع وشراء بالنسبة لمعظم العملات من عدة بنوك، حتى انه بالعمل عن طريق سمسار فانه يمكن الحصول على أكثر عروض الأسعار موافقة بسرعة وبتكلفة منخفضة جدا. كل مركز مالي يكون له عادة بضع

[1] - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 108.

[2] - إيمان عطية ناصف ،هشام محمد عمارة، " الاقتصاد الدولي "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص311.

سماسرة مرخصين الذين عن طريقهم تسوي البنوك التجارية تدفقاتها الداخلة والخارجة من الصرف الأجنبي بين أنفسها.[1]

المطلب الثالث : أنواع أسواق الصرف

تختلف أسواق الصرف باختلاف طبيعة المعاملات التي تتم فيها ومن خلال هذه الأخيرة يمكن تصنيفها إلى :

1 – سوق الصرف العاجل : وهي السوق التي يتم فيها التعامل على أساس أسعار الصرف الحاضرة،[2] ومعنى ذالك أن مبادلة العملات فيما بينها تتم بسعر يتحدد عند التعاقد، والتسليم فورا، أو على الأكثر بعد يومين، ويطلق على السعر المتعامل به الصراف العاجل وتشكل العمليات الفورية الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف الأجنبي، ويراعي ألا يصادف تاريخ تسوية صفقته يوم إجازة البنوك في أي من بلدي العملتين، أي أنه لا يجب أن تتم التسوية خلال يوم عمل البنوك في كلتا الدولتين وإلا تأجلت التسوية إلى العمل التالي.

كما تعد هذه السوق الأكثر شيوعا في سوق الصرف وهي غير محددة المكان وتعمل باستمرار، وتعكس أسعار الصرف المطبقة فيها بصفة دائمة، أثار مختلف القوى الاقتصادية في العالم من ناحية ومحاولات السلطات النقدية حصر تذبذباتها داخل المجال المناسب، وفقا للاتفاقات الدولية، كما هو الحال بالنسبة للنظام النقدي الأوربي، وتتابع هذه الأسعار بعناية شديدة من قبل المحللين والمراقبين، ومن ناحية أخرى، فهي التي من خلالها يتتبع الجمهور عموما، تطورات العملات الصعبة، كما أن المبادلات العاجلة سهلة، لأنها تعبر على مجرد إجراء بيع أو شراء عملة صعبة مقابل أخرى إلا أنها كبيرة الحجم .ويتعلق هذا النوع من عمليات الصرف بفترة قصيرة جدا، لا تتجاوز يومين دون انقطاع، وتشمل الجانب الأكبر من

[1] - كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001، ص277.

[2] - سامي عفيفي حاتم، دراسة في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص175.

النشاط في أسواق الصرف الأجنبي حيث أثارت دراسة لبنك التسويات الدولية سنة 1992، أخذت بياناتها من 26 بنكا مركزيا أن متوسط حجم التعامل اليومي للمعاملات الأجنبية في أسواق الصرف الأجنبي، يبلغ حوالي 930 بليون دولار، مما يدل على أن هذه السوق تعد الأكثر سيولة.[1]

وتؤدي قراءة الأسعار في السوق الفورية أحيانا نوع من البلبلة، نظرا لوجود أسلوبي تسعير:[2]

الأسلوب الأول : التسعير بشكل مبهم، يؤدي هذا الأسلوب إلى التعبير عن عدد الوحدات النقدية الضرورية للحصول على وحدة نقدية أجنبية، مثلا في الجزائر يتم الحديث عن عدد الوحدات النقدية (الدينارات) الضرورية للحصول على دولار واحد أو جنيه إسترليني واحد.

الأسلوب الثاني : التسعير بشكل واضح، ويؤدي هذا الأسلوب إلى التعبير عن سعر وحدة نقدية وطنية بالعملة الأجنبية، ونجد بريطانيا وأستراليا ونيوزلندا تعتمد هذا الأسلوب حيث تعرض السلطات البريطانية عدد الوحدات من العملات الأخرى اللازمة للحصول على جنيه بريطاني واحد مع الإشارة إلى أن هناك اتجاها متزايد اليوم لعرض التسعيرة بالأسلوبين معا.

يتم عرض التسعيرة بالأسلوبين على أساس أسعار الشراء وأسعار البيع، وعادة ما يتم التعبير عن سعر العملة برقم متبوع بأربعة أرقام بعد الفاصلة، والرقم الأخير من الفاصلة يعبر عنه بنقطة أي أن النقطة تساوي1 / 10000من سعر صرف العملة، فمثلا ارتفاع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار ما بين سنتي 1997 و 1998 بالانتقال من 0.609 إلى 0.6022 يعبر عن تحسن في قيمة الجنيه ب (0.6098-0.6022) = 76 نقطة.

[1]- بن قدور علي، مرجع سابق، ص 26.

[2]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 112.

2 - سوق الصرف الآجل: هو عبارة عن سوق لبيع وشراء العملات الأجنبية على أن يتم التسليم في موعد لاحق في المستقبل، على أن يتم الدفع على أساس معدل للصرف يتحدد في الحاضر. ويتخذ التجار وضع التسليم الآجل، عند شراء عملة لا يتصف سعرها بالثبات، وذلك لتقليل الريبة والمخاطرة التي تحيط بأعمالهم التجارية على المدى الطويل إلى الحد الأدنى، ومن أكثر المعاملات شيوعا تلك التي تتم بين البنوك وتكون مدتها شهر، ثلاثة أو ستة أشهر.[1]

إذن يمكننا القول أن سعر الصرف الآجل يختلف عن سعر الصرف العاجل بدلالة معدلات الفائدة، فارتفاع أو انخفاض السعر الآجل لعملة ما يتناسب عكسيا مع معدل فائدتها، وكلما زاد الفرق بين أسعار فائدة العملتين وزادت مدة العقد الآجل كلما زاد الفرق بين السعر الآني والآجل للعمة.

3 – سوق مقايضة العملات : يعتبر سوق مقايضة العملات امتداد للسوق الآجل، ومقايضة العملات هي عملية بيع أني للعملة مرتبط مع شراء أجل للعملة ذاتها ضمن عملية واحدة، فمثلا نفرض أن بنك تسلم مبلغ مليون دولار اليوم و ذلك لحاجته إليه خلال ثلاث أشهر، و لكنه في نفس الوقت بحاجة إلى استثمار نفس المبلغ بأصول أخرى كالأسهم الأجنبية، فهنا بمقدور البنك أن يقايض المبلغ المذكور بالأسهم الأجنبية من خلال بنك أجنبي معين ضمن عملية واحدة بدلا من بيع العملة لغرض شراء الأسهم في السوق الآجلة و استلامه في ثلاثة أشهر ضمن عمليتين منفصلتين، و هكذا يمثل سعر المقايضة الذي يحدد عادة على أساس سنوي، الفرق بين السعر الفوري و الأجل من خلال مقايضة العملة. إضافة إلى ذلك، توجد مقايضات أجلة و تختلف عن النوع السائد المذكور في كونها تشمل مقايضة أصل المبلغ و ليس مجرد مقايضة العوائد المكتسبة منه .[2]

[1] - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت -لبنان، ط1، 2003، ص127.

[2] - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 185.

المطلب الرابع : تحديد سعر الصرف في سوق الصرف.

هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تساهم في تحديد سعر الصرف.

1/ محددات سعر الصرف : لقد قدم Edward عام 1989نموذجاً يحدد من خلاله جملة من المتغيرات على النحو التالي :[1]

أ -درجة انفتاح الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي : عادة ما تقاس التجارة بدرجة الانفتاح على العالم الخارجي والتي تعرف بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر درجة انفتاح الاقتصاد من محددات سعر الصرف الأجنبي، فزيادة درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي مثل حدوث تخفيض دائم في الرسوم الجمركية من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض السعر المحلي للواردات وبالتالي انخفاض سعر السلع القابلة للتجارة مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية ولكن من ناحية أخرى فان زيادة الطلب على الواردات نتيجة انخفاض سعرها من شأنه أن يؤدي إلىز يادة الطلب على العملة الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الاسمية والحقيقية للعملة الوطنية وذلك إذا كان الطلب الداخلي على الواردات مرناً، و بالإضافة إلى ذلك فإنه وفقاً لأثر الإحلال سيقوم المستهلكون بإحلال الواردات الرخيصة محل السلع الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع غير القابلة للتجارة وبالتالي انخفاض سعرها مما يدفع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية إلى الانخفاض.

ب -الإنفاق الحكومي : إن اثر الإنفاق الحكومي على سعر الصرف يعتمد على هيكل هذا الإنفاق، فزيادة الإنفاق الحكومي على السلع القابلة للتجارة يؤدي إلى رفع سعرها بالنسبة للسلع غير القابلة للتجارة و بالتالي تنخفض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، أما بالنسبة لأثر زيادة الاستهلاك الحكومي من السلع الغير قابلة للتجارة على سعر الصرف فيعتمد على اثرين هما أثر الدخل وأثر الإحلال، ففيما يخص أثر الإحلال فإن زيادة الطلب على السلع غير القابلة للتجارة سوف يؤدي إلى زيادة السعر النسبي لهذه السلع مما يؤدي إلى ارتفاع

[1]- بربري محمد أمين، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص39.

القيمة الحقيقية للعملة الوطنية أما أثر الدخل فيعمل من خلال انعكاس زيادة الاستهلاك الحكومي على زيادة الدين العام لتمويل هذا الاستهلاك، ويتطلب زيادة مستوى الاقتراض الحكومي زيادة في الضرائب على الدخل مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل المتاح وبالتالي انخفاض الطلب على السلع غير القابلة للتجارة مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها ومن ثم انخفاض القيمة الحقيقية للعملة الوطنية.

ج -شروط التجارة الخارجية : تقاس شروط التجارة كنسبة بين السعر العالمي للصادرات إلى السعر العالمي للواردات، ويعني الانخفاض النسبي لأسعار الصادرات بالنسبة لأسعار الواردات تدهوراً في شروط التجارة، بينما يعني الارتفاع النسبي لأسعار الصادرات تحسناً في شروط التجارة .وتعتبر شروط التجارة من أهم المحددات الخارجية المؤثرة في سعر الصرف لذلك تم الدول النامية بصدمات شروط التجارة حيث تواجه العديد من هذه الدول الكثير من التقلبات في شروط تجار تها، وتعتبر صدمة الأسعار الخارجية في 1983 نتيجة زيادة أسعار البترول من أهم الصدمات التي شهدتها الدول النامية والتي نتج عنها انخفاض حقيقي لعملات الدول المستوردة، بينما شهدت الدول المصدرة النامية ارتفاعا حقيقياً في قيمة عملاتها.

د -تدفقات رؤوس الأموال : تعتبر تدفقات رؤوس الأموال من المتغيرات الهامة المؤثرة بشكل كبير في سعر الصرف وخصوصاً في الدول النامية والتي شهدت تدفقات كبيرة لرؤوس الأموال منذ بداية التسعينات. ومن خلال العديد من الدراسات الخاصة بأثر التدفقات الرأسمالية على سعر الصرف نجد أن هناك عاملان رئيسيان يحددان مدى استجابة سعر الصرف للتدفقات الرأسمالية :

العامل الأول : يتعلق بنظام سعر الصرف الاسمي الذي تتبعه الدول المتلقية للتدفقات الرأسمالية، وقد اتبعت العديد من الدول النامية نظام ثبات سعر الصرف الاسمي كإستراتيجية لخفض التضخم من جانب ،ولبث الثقة وتجنب مخاطر تقلبات سعر الصرف لدى المستثمرين من جانب آخر، وفي ظل ثبات سعر الصرف الاسمي وزيادة الاحتياطيات

الأجنبية لدى البنك المركزي وحدوث توسع نقدي وزيادة التضخم، فقد يحدث ضغط على القيمة الحقيقية للعملة الوطنية نحو الارتفاع، أما في حالة وجود نظام سعر صرف مرن فان مرونة أسعار الصرف تستطيع أن تكيف الاقتصاد وتلغي اثر الصدمات الخارجية المؤدية إلى تدفقات رأسمالية، بشكل لا يتركأثراً كبيراً على سعر الصرف.

العامل الثاني : يتعلق بهيكل التدفقات الرأسمالية وتأثيرها على مكونات الطلب الكلي، أي ما إذا كانت هذه التدفقات تأخذ شكل استثمارات مباشرة أو استثمارات غير مباشرة وذلك لان التدفقات الرأسمالية و التي تأخذ شكل استثمارات في محفظة الأوراق المالية تكون مرتبطة بزيادة الاستهلاك المحلي على السلع غير القابلة للتجارة، وذلك مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر. نفس الشيء ينطبق على المعونات الخارجية حيث لها تأثير مشابه للتدفقات الرأسمالية، إذا تم إنفاق النصيب الأكبر من هذه المعونات على السلع غير قابلة للتجارة فان الطلب وسعر هذه السلع سوف يرتفع مقارنة بالسلع القابلة للتجارة مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الحقيقي للعملة الوطنية أي انخفاضقدر تها التنافسية.

هـ - التقدم التكنولوجي : يطلق على هذا العامل أثر(بلاسا -ساموبلسون) و قد أشار بلاسا أن زيادة معدل النمو الاقتصادي يكون مصحوبا بزيادة التقدم التكنولوجي وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة معدل نمو الإنتاجية في قطاع السلع القابلة للتجارة مقارنة بقطاع السلع غير القابلة للتجارة وهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف أي انخفاض القدرة التنافسية للدولة.

و - الائتمان المحلي : يعتبر التوسع في خلق الائتمان المحلي بما لا يتناسب مع معدل النمو الاقتصادي داخل الدولة أحد المتغيرات التي تعكس السياسة الاقتصادية الكلية داخل الدولة، هذا وتعتمد العلاقة بين التوسع في خلق الائتمان المحلي وسعر الصرف الحقيقي على نوع نظام الصرف الذي تتبعه الدولة، فإذا كانت الدولة تتبع نظام صرف مرن فان زيادة العرض النقدي نتيجة التوسع في خلق الائتمان سوف يؤدي إلى خفض سعر الفائدة المحلية مما يشجع على انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك المحلي من السلع غير قابلة للتجارة

وبالتالي زيادة سعرها النسبي مما يؤدي في النهاية إلى زيادة القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، أما في حالة إتباع الدولة لنظام صرف ثابت فان زيادة العرض النقدي سوف يقابل بخروج لرؤوس الأموال تاركاً سعر الصرف دون تغيير.

2/محددات سعر الصرف في سوق الصرف : وهنا يتحدد سعر الصرف كأي سعر أخر من خلال تفاعل قوى الطلب والعرض على العملة بما في ذلك جميع العوامل المؤثرة فيها مثل المضاربة، ومستوى أسعار الفائدة، وسعر الخصم...الخ ويتلخص الإطار النظري لذلك بالصورة التالية : [1]

2-1 بالنسبة لجانب الطلب : الذي يأتي من جانب البلد المستورد (ويندرج ضمن الجانب المدين في ميزان المدفوعات). وفقا لقانون الطلب، هناك علاقة عكسية بين قيمة العملة الأجنبية، والكمية المطلوبة منها وسيكون منحنى الطلب على العملة الأجنبية سالب الميل، أي ينحدر من الأعلى إلى الأسفل نحو اليمين، وكما هو موضح في الشكل أدناه (DD).

شكل رقم 03 : منحنى الطلب على الصرف الأجنبي

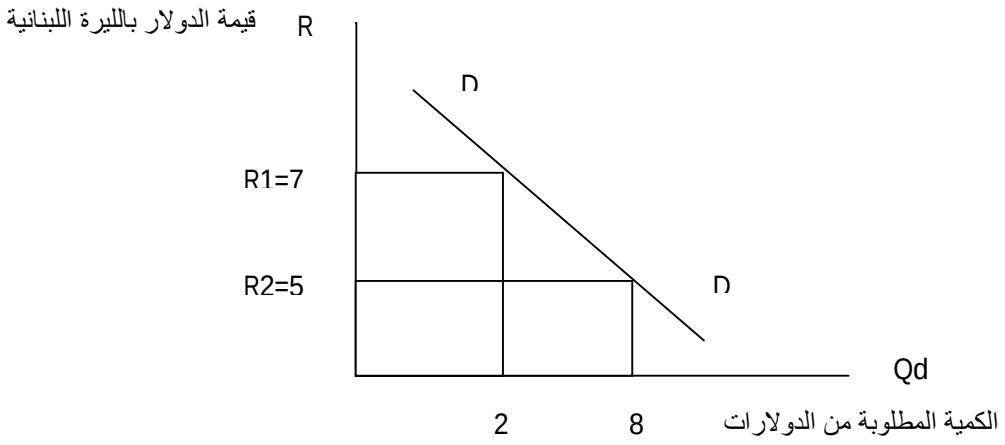

المصدر : عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص121.

[1]- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 120.

ويلاحظ، انه إذا كانت قيمة الدولار تساوي 7 ليرة لبنانية –مثلا- ستكون الكمية المطلوبة من الدولارات هي 2، أما إذا انخفضت قيمت الدولار إلى 5 ليرة، فسوف تزداد الكمية المطلوبة منها إلى.8

2-2 بالنسبة لجانب العرض : وهو يأتي من جانب البلد المصدر (ويندرج ضمن الجانب الدائن من ميزان المدفوعات) الذي ستتوفر لديه عملات أجنبية، وبالتالي فهو يعرض هذه العملات في سوق الصرف الأجنبي. وطبقا لقانون العرض، هناك علاقة طردية بين قيمة العملة الأجنبية والكمية المعروضة منها، حيث كلما ارتفعت قيمة تلك العملة الأجنبية في السوق المذكور كلما أدى ذلك إلى زيادة الكمية المعروضة منها، وبالتالي سيكون منحنى العرض موجب الميل وينحدر من الأسفل إلى الأعلى نحو اليمين، وكما هو واضح في الرسم أدناه (SS).

شكل رقم 04 : منحنى عرض الصرف الأجنبي

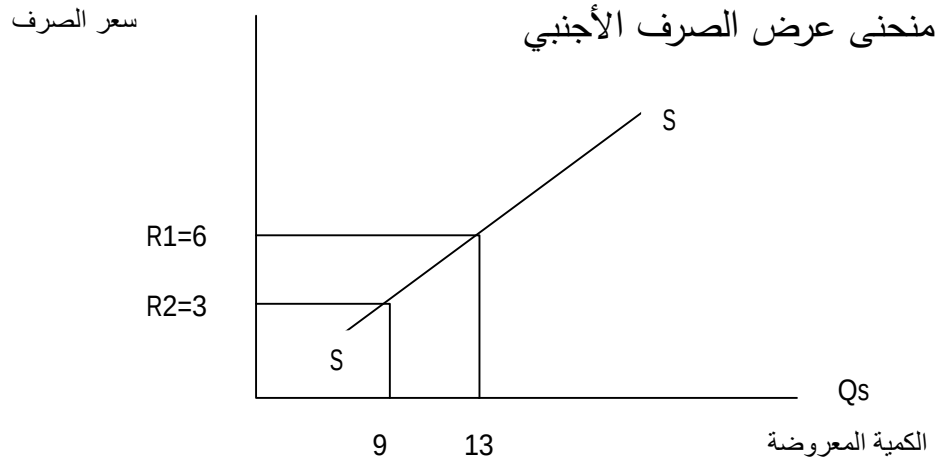

المصدر : عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص122.

ويلاحظ انه إذا كانت قيمة الدولار تعادل 3 ليرات لبنانية مثلا، ستكون الكمية المعروضة منه 9، أما إذا ارتفعت قيمة الدولار إلى 6 ليرة، فسوف تزداد الكمية المعروضة منه –من قبل الأمريكان مثلا- إلى 13. والمهم هنا، أن سعر صرف الدولار إزاء الليرة اللبنانية سيتحدد بتقاطع منحنى العرض والطلب للدولار الأمريكي. وكما يلاحظ من الشكل التالي:

شكل رقم 05 : تحديد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي

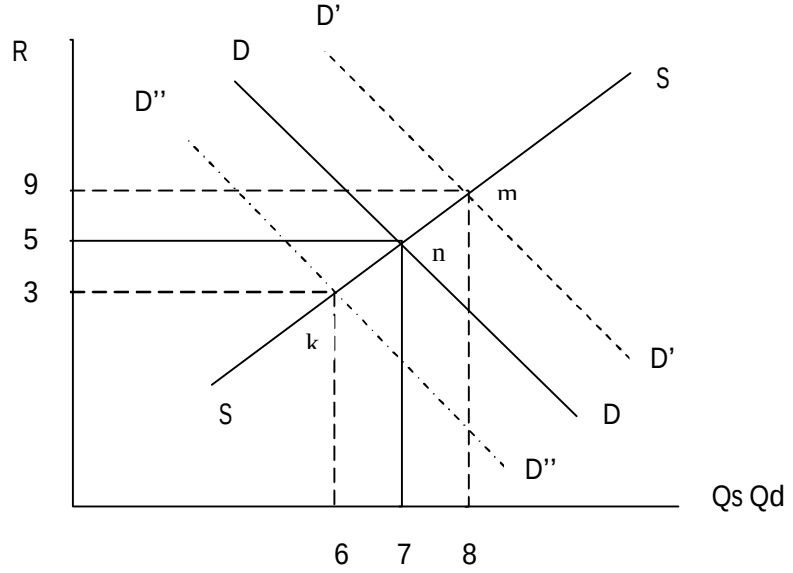

المصدر : عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص122.

حيث : المحور العمودي R : يمثل محور قيمة الدولار.

المحور الأفقي Qs Qd : يمثل محور الكميات المعروضة والمطلوبة من الدولارات.

وبتلاقي هذان المنحنيان عند النقطة n وهي نقطة التوازن سيتحدد سعر الصرف على المحور العمودي والذي يساوي 5، وستحدد الكمية التوازنية (وفيها تتعادل الكمية المطلوبة والمعروضة) وتساوي 7.

ولكنه لو حدث أن ازداد الطلب على الدولارات في سوق الصرف الأجنبي من جانب المستوردين اللبنانيين نتيجة لزيادة إقبالهم على شراء السلع الأجنبية، ولكن في ظل عرض الدولارات في هذا السوق على ما هو عليه (ثابت)، فهنا سينتقل منحنى الطلب بأكمله إلى اليمين متخذا الوضع الجديد D'D'، وبتقاطعه مع منحنى العرض SS في نقطة توازنية جديدة لتكن m، سيتحدد سعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة للدولار وهو 9 ليرة لكل دولار (وهو أعلى من سعر الصرف السابق: 5)، وهذا يعني أن قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي قد انخفضت، وأصبح المستورد اللبناني يدفع عددا اكبر من الليرات مقابل كل دولار يحصل عليه في سوق الصرف الأجنبي.

أما لو حدث أن انخفض الطلب على الدولارات من جانب المستوردين اللبنانيين أنفسهم نتيجة لعزوفهم عن شراء السلع الأجنبية لأي سبب كان، وظل عرض الدولارات ثابت فان منحنى الطلب في هذه الحالة سينتقل بأكمله إلى اليسار، متخذا الوضع الجديد ''D''D، وبتقاطعه مع منحى العرض ستحدد نقطة توازن جديدة لتكن k، وسيتحدد سعر صرف الليرة بالنسبة للدولار وهو 3 ليرة لكل دولار (والذي هو اقل من سعر الصرف التوازني السابق 5) وبالتالي سيصبح المستورد اللبناني يدفع عددا اقل من الليرات اللبنانية مقابل كل دولار حصل عليه في سوق الصرف الأجنبي.

وعلى نحو مشابه، يمكن أن نتصور ما يمكن أن يطرأ على سعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة للدولار الأمريكي من تغييرات ارتفاعا و انخفاضا عند حدوث تغيرات ز يادة أو نقصان في ظروف العرض من الدولارات الأمريكية في سوق الصرف الأجنبي (بافتراض ثبات ظروف الطلب).

تلك هي الآلية التي تحدد سعر صرف عملة ما في غياب تدخل محلي أو دولي لذلك، لكنه باستثناء حالة التعويم المطلق فانه يقل سريان مفعول آلية السوق حاليا بالشكل الذي عرضناه آنفا نظرا لتدخل السلطات العامة من وقت لأخر بأسعار صرف عملتها وكما هو في حالة الاحتكار التام للعلاقات الاقتصادية الخارجية للقطر من قبل السلطات العامة حيث سينتفي هنا دور قاعدة العرض والطلب في تحديد أسعار الصرف، أو في ظل إطار التدخل الدولي مثلا التعليمات الخاصة بصندوق النقد الدولي حيث تمارس آلية السوق دورا محدودا لا يتجاوز 1% - 2.25% وفقا لتطورا تاجراها الصندوق سابقا.

المطلب الخامس : كفاءة سوق الصرف و أهم العملات المتداولة فيه.

قد يختلف حجم وشكل سوق الصرف باختلاف قيمة وحجم العمليات التي تقوم فيه، والتي تعتمد في الأساس على مستوى الكفاءة التي يوفرها السوق.

1/ كفاءة سوق الصرف :

يعد السوق كفء متى كانت الأسعار السائدة تعكس جميع المعلومات المتوفرة. أما كفاءة أسواق الصرف فتكمن فيما إذا كانت الأسعار الآجلة قادرة على التنبؤ الدقيق للأسعار الفورية المستقبلية، بمعنى أنها تعكس جميع المعلومات المتوافرة بحيث يمكن تعديلها بسرعة إلى معلومات جديدة دون أن يتمكن المستثمرون من تحقيق أرباح غير اعتيادية وبصورة مستمرة جراء الاستفادة من تلك المعلومات.[1]

والواقع أن عالم الحقيقة يتصف بعدم التأكد، وليس باليقين الكامل. ولذا فان السعر العاجل المستقبلي لا يمكن التنبؤ به بصورة قاطعة. وفي وجود عدم التأكد، فان فعالية السوق تنطوي على أن السعر الآجل يختلف عن السعر العاجل المتوقع في المستقبل بمقدار علاوة الخطر فقط (Risk premium). وفي سوق فعال للصرف الأجنبي، فلن يكون هناك فرص للربح الاستغلالي، ومع ذلك فيجدر ملاحظة أن فعالية السوق لا تعني أن المستثمرين لن يحققوا أية أرباح، إنها تعني فقط أنهم لا يستطيعون تحقيق الأرباح بطريقة تلقائية، ومن ثم فهم أحيانا يكسبون و أحيانا يخسرون.[2]

2/ أهم العملات المتداولة في سوق الصرف :

من ابرز العملات المتداولة في سوق الصرف ما يلي : [3]

[1]- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 187.

[2]- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص240.

[3]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص109.

أ **.الدولار الأمريكي:** ويستمد هذه الأهمية من أهمية الاقتصاد الأمريكي حيث يمثل 20,7% من الناتج المحلي العالمي ، 15,2% من الصادرات العالمية ، ويستخدم الدولار في تسوية 51% من التجارة العالمية ، وكذلك بـ 45% في إصدار السندات الدولية ، ويسيطر على 50% من هيكل ديون الدول النامية ، و 60% من احتياط الدول من العملات الصعبة.

ب .اليورو الأوروبي :ويأتي هذا إحلالاً للعملات الأوروبية الهامة مثل المارك الألماني الذي كان يمثل 12% من احتياطات الدول من العملة الصعبة سنة 1983 ، وللموقع الجديد في الاقتصاد العالمي الذي أصبحت تمثله أرض اليورو EUROLAND حيث تمثل 20% من الناتج المحلي العالمي، و7% من التجارة العالمية.

ج .الين الياباني : حيث تمثل اليابان 8% من الناتج المحلي العالمي و 8% من التجارة العالمية وثاني قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

د .الجنيه الإسترليني : لكونه لا يزال خارج العملات المنظمة لليورو وتظهر قوته من خلال سعر صرفه مقابل الدولار ، 1 جنيه إسترليني = 1,58 دولار أمريكي(2001/9/06).

هـ .الفرنك السويسري : وتأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الاستقلالية المتعارف عليها دولياً، فضلاً عن كون سويسرا ساحة مالية كبيرة، نتيجة سياسة الحياد التي تعتمدها الحكومة السويسرية و ابتعادها عن المنازعات والمشاكل الدولية.

1 دولار = 1,7 فرنك سويسري (2001/9/06).

وهناك عملات أخرى ذات أهمية دولية مثل الدولار الكندي كون كندا إحدى الدول الصناعية الكبرى ، كذلك الدولار الأسترالي والريال السعودي.

كما يمكن أيضا عرض تسعيرة عملة مقابل عملةأخر ى، ويمكن عرض التسعيرة بشكل متقاطع والتي يتم حسابها بمقارنة تسعيرة عملتين بالنسبة لعملة أخرى تؤخذ كأساس، وتكون في العادة الدولار الأمريكي.

فمثلا :

1 دولار أمريكي = 1.307 فرنك سويسري.

1 دولار أمريكي = 75 دينار جزائري.

إذن يحسب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للفرنك السويسري على النحو التالي :

75 دينار جزائري = 1.307 فرنك سويسري

1 دينار جزائري = x

بالاعتماد على العلاقة الثلاثية نجد أن :

$$x = 1 * 75/1.307$$

$$x = 0.0174$$

إذن : 1 دينار جزائري = 0.0174 فرنك سويسري.

المطلب السادس : وظائف سوق الصرف

تكمن الوظائف الأساسية لسوق الصرف في :

1/ تسوية المدفوعات الدولية : حيث يتم عن طريق هذه الأسواق تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية (من سلع وخدمات)، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف صورها (قروض واستثمارات ...)، كذلك يحتاج السواح إلى استبدال عملتهم المحلية بعملات أجنبية تعود للأقطار التي يزورونها آو بعملات قيادية تقبل في جميع أقطار العالم.[1]

[1]- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 180.

2/ التحكيم أو الموازنة : ويقصد به شراء العملات في مكان ما تكون فيه رخيصة وبيعها في مكان آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح، فإذا كان سعر الين الياباني في نيويورك أدنى منه في لندن مثلا فيمكن أن تتحقق الأرباح من خلال شراء الين من نيويورك وبيعه في لندن، وتسمى هذه المعاملات بالتحكيم بالصرف الأجنبي، بيد أن هذه العملية سرعان ما تؤدي إلى تحقيق التوازن بين أسعار الصرف في الأسواق المالية العالمية في ظل الحرية التامة في تحويل العملات المختلفة داخل تلك الأسواق والتطور الهائل في وسائل الاتصال ونقل المعلومات فيما بين هذه المراكز المالية عالميا.

3/ تزويد التسهيلات للتغطية والمضاربة : إن هذه الوظيفة تساهم إلى حد كبير بالجزء الأكبر من تجارة الصرف الأجنبي.

1/3/ التغطية : ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف، أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، وهو ما يطلق عليه أحيانا بتغطية الوضع المفتوح للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي أو دفع الثمن بالعملة المحليةفي الحال وا ٍنما هو مجرد اتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناءا على ثمن يتفق عليه في الحال، ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة.

2/3/ المضاربة : المضاربة هي عكس التغطية. ففي حين أن المغطى يسعى إلى تغطية مخاطر صرف أجنبي، فان المضارب يقبل وأيضا يسعى إلى تعريض نفسه لمخاطر صرف أجنبي، على أمل أن يحقق ربحا. فإذا توقع المضارب بصدق التغيرات المستقبلية في أسعار الصرف العاجل فانه يحقق ربح، وخلاف ذلك فانه يتحمل خسارة.[1]

[1]- كامل بكري، الاقتصاد الدولي الجارة الخارجية والتمويل، مرجع سابق، ص 299.

4/ توفير الائتمان : تلعب الوظيفة الائتمانية التي يقوم بها سوق الصرف الأجنبي دورا أساسيا في نمو التجارة، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد لدرجة كبيرة على التسهيلات الائتمانية، فالمصدرون يمكنهم الحصول على تسهيلات ائتمانية قبل أو بعد الشحن، وكذالك بالنسبة للمستوردين. وقد برز سوق الدولار الأوربي كأحد أهم أسواق الائتمان الدولية.[1]

[1] - فرانسس جيرونيلام، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص196.

خلاصة :

إن تسوية المدفوعات الدولية المختلفة تقتضي الاهتمام أكثر بسعر الصرف، باعتباره الأداة المنظمة للتبادل الدولي المعاصر، وذلك لما يوفره من تسهيلات أثناء عمليات التبادل المختلفة، من اجل ذلك حاولت العديد من النظريات الخوض في هذا السياق وتفسير مختلف أنظمة الصرف خلال المراحل التاريخية المتعاقبة. وقد شهد النظام النقدي العالمي عدة أنظمة للصرف، يمكن تصنيفها بصفة عامة إلى نظامين احدهما ثابت و الآخر عائم، وبينهما تتشكل عدة أنظمة أخرى، ويتحدد النظام الخاص بكل بلد بتفاعل عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية. و يتحدد سعر الصرف ضمن قوى العرض و الطلب داخل سوق الصرف، وهو المكان الذي تتم فيه عملية الصرف من خلال تبادل العملات المختلفة بين مختلف المشاركين. وبتفاعل العديد من العوامل كمعدلات التضخم ومعدلات الفائدة والتدخلات الحكومية وغيرها يتحدد سعر الصرف.

الفصل الثاني

ماهية التجارة الخارجية

تمهيد :

تعتبر التجارة الخارجية إحدى الدعائم الأساسية لقيام ونمو النشاط الاقتصادي لأي دولة، وقد تعددت مجالاتها واختلفت أشكالها عبر العصور، وبالنظر إلى التطور السريع و اللامتناهي للحاجيات البشرية، بالإضافة إلى النقلة النوعية التي شهدها العالم في مجال الاتصال والمواصلات بين مختلف أنحائه، زاد الاهتمام بالتجارة الخارجية كما ونوعا، وأضحت كل دولة تسعى إلى تنميتها والرفع من العناصر المكونة لها وفق ما تحتوي عليه من إمكانيات. ومن خلال هذا الفصل سوف أقوم بتعريف التجارة الخارجية، وعرض مختلف النظريات المفسرة لها، بالإضافة إلى السياسات المعتمدة في تجسيدها، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : مفهوم التجارة الخارجية

المبحث الثاني : النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية

المبحث الثالث : سياسات التجارة الخارجية

المبحث الرابع : التجارة الخارجية في ظل منظمة التجارة العالمية

المبحث الأول : مفهوم التجارة الخارجية

من خلال هذا المبحث سوف أقوم بتعريف التجارة الخارجية، وعرض مختلف النظريات التي تطرقت إلى تفسيرها، بالإضافة إلى سبل تحريرها.

المطب الأول : تعريف التجارة الخارجية

لقد عرفت التجارة الخارجية بناءا على الهدف من دراسة بعدة ضيغ، اختلفت في الألفاظ وتوحدت في المفهوم، يمكن أن نذكر منها ما يلي :

التجارة الخارجية هي : "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة."[1]

كما عرفت أيضا بأنها "النظام الذي يمكن الدول من تبادل السلع والخدمات. وتقوم الدول بذلك للحصول على سلع وخدمات ذات نوعية أفضل بتكلفة اقل، أو ببساطة تختلف عن السلع والخدمات المنتجة محليا."[2]

وبالتالي فالتجارة الخارجية تعد "احد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة."[3]

ومن خلال هاته التعاريف يمكن القول أن التجارة الخارجية تعبر عن كل عمليات التبادل التجاري التي تتم بين الدول، بمعنى أن احد أطرافها يكون خارج الحدود السياسية للدولة.

وعلى هذا الأساس فقد فرق الاقتصاديون بين التجارة الداخلية والخارجية على النحو التالي :

[1]- حسام علي داود و آخرون، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص14.

[2]- Adam Gonnelli, "**THE BASICS OF FOREIGN TRADE AND EXCHANGE",**Federal Reserve Bank of New York, USA, 1993, P6.

[3]- حسام علي داود و آخرون، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص14.

1/ التجارة الداخلية تتم داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة، بينما التجارة الخارجية تتم بين طرفين احدهما يكون داخل الحدود الجغرافية و السياسية للدولة، والطرف الأخر يكون خارجها.

2/ تخضع التجارة الداخلية في تنظيمها إلى القوانين الداخلية للدولة المعنية، بينما تخضع التجارة الخارجية إلى القوانين الدولية.

3/ التجارة الداخلية عادة تتم تسويتها بالعملة المحلية، بينما قد تحتاج التجارة الخارجية إلى عملات مختلفة لتتم تسويتها.

4/ التجارة الداخلية تتم في ظروف سهلة نسبيا مقارنة بالتجارة الخارجية التي قد تصطدم بقيود، سواءا من حيث التكلفة أو انتقال عوامل الإنتاج.

5/ إن ظروف المنافسة في التجارة الداخلية تكون اقل حدة من نظيرتها الخارجية.

المطلب الثاني : أهمية التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية احد الأعمدة الأساسية لقيام واستمرار أي دولة، سواءا كانت دولة متقدمة أو نامية، باعتبارها تمثل هزة الوصل بينها وبين مختلف الشر كاء الاقتصاديين لها. فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية والتي بدورها تساهم في رفع نوعية المنتوج المحلي، بالإضافة إلى اكتساب أسواق جديدة لتسويق المنتجات المحلية.

كما تساعد التجارة الخارجية في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك، والاستثمار، وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة

على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما لها من أثار على الميزان التجاري.[1]

وقد ارتبط مفهوم التنمية الاقتصادية في العصر الحديث بمستوى وحجم التجارة الخارجية للدول، وقد أثبتت التجربة التاريخية لكلا من بر يطانيا و ألمانيا مثلا، أن التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل المحلي والذي يعتبر احد ابرز مؤشرات التنمية الاقتصادية للدول.

أما على صعيد الدول النامية و التي تعاني من انخفاض مستوى الدخل، و الذي ينعكس سلبا على مستوى الاستهلاك و الصحة و التعليم و كنتيجة ذلك ينخفض مستوى الإنتاجية للعامل، فقد تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في إنقاذ هذه الدول و إخراجها من دائرة الفقر، باعتبار التجارة الخارجية تفتح المجال للاستثمارات الأجنبية التي تساهم في تدفق رأس المال الأجنبي للبلد والحصول على العملة الأجنبية، و التي بدورها تساعد في تكوين استثمارات جديدة و إنشاء البنى التحتية للبلد، بالإضافة إلى التقليل من البطالة و توظيف اليد العاملة المحلية، كل ذلك يدفع بعجلة التنمية اقتصادية إلى الأمام.

المطلب الثالث : أسباب قيام التجارة الخارجية

إن الواقع المعاش يثبت أن ابرز سبب لقيام التجارة الخارجية هو عدم اكتفاء أي دولة من دول العالم في جميع الحاجيات البشرية أو الإنتاجية لها، أو لتباين الإمكانيات في توفير هذه الحاجيات بينها وبين الدول الأخرى، و يرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل مختلفة قد

[1]- جمال جويدان الجمل، "التجارة الخارجية"، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص12.

تكون طبيعية مثل الثروات المعدنية والمناخ وجغرافيا البلد، وقد تكون مكتسبة مثل المهارات و القدرات الفنية و التقنية. ويمكن عرض مختلف هذه العوامل على النحو التالي :[1]

1/ وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية والظروف المناخية : تختلف الموارد الطبيعية كالثروات المعدنية مثلا، من بلد إلى أخر، فهناك بلدان تتوفر فيها تلك الثروات وبغزارة مثل بلدان الخليج، في حين لا تتوافر تلك الثروات في بلدان أخرى حول العالم مثل معظم دول أوروبا واليابان. وهكذا تقوم الدول التي لا تتوفر لديها مثل هذه الثروات بشرائها من الدول الغنية بها، وهنا تتم عملية مبادلة بين الدولتين، هذه المبادلة تدخل في إطار ما يسمى بالتجارة الخارجية.

كما تلعب الظروف المناخية دورا هاما في قيام المبادلات الدولية، لان هناك بلدان تتسم بالمناخ الحار وأخرى بالمناخ البارد وأخرى استوائية، وهذا التنوع في المناخ يؤثر على طبيعة النشاط ونمط الإنتاج وأنواع المنتجات في كل منطقة مناخية، فمثلا لا يمكن إنتاج القطن في المناطق الباردة وعلى العكس هناك منتجات لا تنتج إلا في الأجواء الباردة. ومن ثم فعند إنتاج القطن في مصر بكمية كبيرة، يكون هناك ندرة لهذا المنتوج في برطانيا، فتقوم بشرائه من مصر. وفي نفس الوقت تقوم مصر بشراء اللحوم من برطانيا التي تتوفر على كميات كبيرة من هذا المنتوج. وهنا تقوم التجارة الخارجية بين دولتي مصر و برطانيا.

2/ عنصر العمل والقدرات البشرية : تختلف الكثافة السكانية من بلد إلى أخر، فهناك بلدان بها كثافة سكانية مرتفعة كالصين مثلا، في حين أن دول الخليج العربي لها كثافة سكانية منخفضة، وعليه فان حجم الأيدي العاملة يكون عاليا في الصين و الذي ينعكس ذلك على مستويات الأجور بالانخفاض، في حين أن انخفاض الأيدي العاملة في دول الخليج يؤدي

[1]- رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، جمهورية مصر العربية، 2010، ص28.

إلى ارتفاع الأجور في تلك الدول. وهكذا ينتقل عنصر العمل من حيث غزراة العنصر البشري و الأجر المنخفض إلى حيث ندرة العنصر البشري و الأجر المرتفع، ولتلك الهجرة أثار اقتصادية كبيرة على كلا البلدين.

كما أن المسالة قد لا تتمثل في ندرة عنصر العمل فقط، و إنما في ندرة عنصر العمل الماهر والقادر على الابتكار، فهناك صناعات و أنشطة تحتاج إلى مهارات قد لا تتوفر في البلد الكائن بها المصنع، ومن ثم تظهر الحاجة إلى استقطاب عناصر ماهرة من بلدان أخرى.

3/ التفاوت في حجم رؤوس الأموال : يعتبر عنصر رأس المال المحرك الأساسي لقيام أي استثمار، هذا العنصر يختلف مستواه بين الدول، فخلال السنوات الماضية استطاعت الدول الغربية و أمريكا مثلا، تحقيق فائض كبير من رأس المال من خلال استغلالها للدول النامية و العلاقات الاقتصادية الغير متكافئة مع مستعمراتها، في حين عانت الدول النامية من ندرة شديدة في عنصر رأس المال، فلجأت إلى سبل عدة لاستقدامه من الدول التي بها فائض، سواءا في صورة قروض أو استثمارات مباشرة تتولاها شركات أجنبية، أو استثمارات غير مباشرة كان يستثمر المستثمر الأجنبي في بورصة تلك الدول النامية بان يشتري مجموعة أسهم في شركة محلية.

4/ تفاوت مستويات الأسعار : إن التفاوت بين الدول في وفرة وندرة عناصر الإنتاج والذي تم عرضه سابقا، يؤدي إلى توفر إنتاج القطن في مصر مثلا، بأقل سعر مما هو عليه الحال في برطانيا، وهنا فان من مصلحة المنتج في دولة مصر والمستهلك في برطانيا انتقال منتوج القطن من مصر إلى برطانيا، وذلك ليحقق المنتج من مصر ربحا اعلي مما لو كان قد اقتصر على الإنتاج للسوق المحلي في مصر، وكذلك الأمر بالنسبة للمستهلك البرطاني

فان دخول منتوج القطن من مصر إلى السوق البريطاني يؤدي إلى حصوله على هذا المنتوج بسعر اقل.

5/ تكلفة النقل والمواصلات : هناك العديد من السلع التي تتطلب تكلفة نقل عالية إذا ما تقرر نقلها كمادة خام، وابرز مثال ذلك المنتجات المعدنية والبترول ومشتقاته، ولهذا تقام المصانع بالقرب من مناطق الإنتاج حتى يقتصر النقل والتصدير على المنتوج النهائي. كما أن ارتفاع أو انخفاض تكلفة النقل يؤثر على نصيب دولة ما من التجارة والاستثمارات الخارجية، ومثل ذلك يتجسد في اغلب دول إفريقيا، التي تعاني من انخفاض في قيمة تجارتها الخارجية بسبب تكاليف النقل المرتفعة من والى هذه الدول.

المطلب الرابع : فوائد التجارة الخارجية واهم العوامل المؤثرة فيها

هناك العديد من الفوائد التي يمكن أن تعود بها التجارة الخارجية على البلد، سواءا على مستوى الفرد أو الجماعة، لكنها قد تتأثر بجموعة من العوامل التي تحدد اتجاهها وتقدر حجمها و التي تختلف من دولة لأخرى.

أولا : فوائد التجارة الخارجية

يمكن النظر إلى فوائد التجارة الخارجية من جانبين :[1]

1/ زيادة الرفاه الاقتصادي : وذلك من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات، إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، أو بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف اقل نتيجة لاستيرادها من دول لديها ميزة نسبية في الإنتاج بسبب وفورات الحجم الاقتصادي.

2/ الاستغلال الأمثل للموارد : فبدلا من أن تقوم الدولة بإنتاج كل احتياجاتها وهذا يؤدي إلى هدر في الموارد الطبيعية والمكتسبة التي تملكها، فإنها تتخصص في إنتاج السلع التي

[1]- موسى مطر وآخرون، "التجارة الخارجية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001، ص18.

تتمتع بميزة نسبية فيها بالمقارنة مع الدول الأخرى، وتستورد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها، وهذا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد في الدولتين.

وعليه يمكن القول أن ممارسة التجارة الخارجية يوفر مجموعة من المزايا بالنسبة لجميع الأطراف الفاعلين فيها، ويمكن عرض هذه المزايا كالأتي :[1]

- الاستفادة من موارد الدول الأخرى.
- الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.
- منع الاحتكار.
- توفير فرص عمل للعمالة داخل كل دولة.
- تحقيق موارد مالية عن طريق الرسوم الجمركية.
- تخفيض تكاليف وأسعار السلع والخدمات.

ثانيا : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في حيوية التجارة الخارجية وتحدد اتجاهاتها، واهم هذه العوامل هي :

1- حجم الدولة ونظامها السياسي : إن حجم أي دولة له تأثير كبير في درجة تكامل الموارد الطبيعية و البشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق، حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية، كما يلعب النظام السياسي دورا هاما في تحديد في رسم السياسة الخارجية لأي دولة، وبالتالي تحديد حجم و أطراف التجارة الخارجية للبلد.

2- أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي : حيث أن وضعية الاقتصاد المحلي الإقتصاد المحلي النشط، تفتح المجال أمام حيوية التجارة الخارجية سواء من حيث تصدير المنتجات

[1]- السيد محمد احمد السريتي، "التجارة الخارجية، الدار الجامعية"، الإسكندرية، 2009، ص12.

الفائضة عن الطلب المحلي، وكذلك الأمر بالنسبة للاستيراد بعض السلع الاستهلاكية المطلوبة محليا، وأحيانا أخرى استيراد المادة الأولية اللازمة لبعض الصناعات المحلية.

3- الإمكانيات الطبيعية والبشرية : إن غالبية الدول التي تحتوي على موارد طبيعية سواءا كانت صناعية كالمعادن والبترول والغاز أو زراعية كمختلف المنتجات الفلاحية أو غيرهما، تمتاز تجارتها الخارجية بالنشاط النسبي نظير قيامها بتصدير هذه الموارد، سواء على شكل مادة أولية أو منتجات صناعية تحويلية، وكذلك الأمر بالنسبة للدول التي تمتلك الطاقة البشرية الماهرة، هذه الطاقة سترفع من جودة المنتوج المحلي وسيزداد الطلب الخارجي عليه، وأحيانا أخرى سيزداد الطلب على اليد العاملة الماهرة المحلية، وهذا يؤثر بدوره على التجارة الخارجية لهذه الدول.

4- مستوى التنمية الاقتصادية : يعد مستوى التنمية الاقتصادية من العوامل المؤثرة في مجال التجارة الخارجية، والواقع الحالي يثبت أن معظم الدول التي لها مستوى تنمية اقتصادية عالية، تمتاز تجارتها الخارجية بالحيوية والمرونة، في حين أن الدول التي تعاني من التخلف والضعف في مستوى التنمية الاقتصادية، تعاني تجارتها الخارجية من التقييد و الخمول.

المبحث الثاني : النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية

لقد قدمت العديد من النظريات وعلى مر الأزمنة تفسيرات للتجارة الخارجية، وذلك انطلاقا من النظرية الكلاسيكية، مرورا بالنظرية النيوكلاسيكية، وصولا إلى الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية.

المطلب الأول : النظرية الكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية

تعتبر النظرية الكلاسيكية أولى النظريات التي تطرقت إلى تفسير التجارة الخارجية وأسباب قيامها بين الدول، حيث تشكل هذه النظرية الأساس النظري لمختلف الدراسات والنظريات الحديثة، وقد حاول رواد هذه النظرية تفسير أسباب ظهور المكاسب من التجارة الخارجية مستندين إلى مجموعة من الفرضيات.

أولا : نظرية الميزة المطلقة لـ "آدم سميث"

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير ادم سميث (1723-1790)[1]، فكان أول من حدد سياسة التجارة الحرة في معرض تحليله لنظرية التجارة الدولية، التي تؤكد ضرورة تحرير ظروف استيراد السلع الأجنبية من خلال تخفيف القيود الجمركية. وقد برهن سميث في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" (1776)، على ضرورة وأهمية التجارة الخارجية مؤكدا أن التبادل مفيد لكل بلد. فكل بلد يوجد فيه أفضلية مطلقة لنشاط معين، وقد شكل تحليل سميث نقطة البداية للنظرية الكلاسيكية التي كانت الأساس لكل سياسات التجارة الحرة. وعلى أساس نظرية تحرير التجارة قامت انكلترا في ستينات القرن التاسع عشر بعقد معاهدات تجارية ثنائية مع كل من فرنسا وبلجيكا وايطاليا والنمسا والسويد وغيرها. وقد ساهمت سياسة تحرير

[1]- رشاد العصار واخرون، "التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص21.

التجارة آنذاك في توطيد مواقع انكلترا المهيمنة في الصناعة العالمية والتجارة والتسليف والحمولات البحرية.[1]

1/ فرضيات النظرية : لقد قامت هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات يمكن عرضها على النحو التالي :[2]

1- أن كل دولة تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية اقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، ويترتب على هذه الفرضية أن كل دولة ستكسب أكثر فيما إذا تخصصت في إنتاج السلعة التي تتمتع بمميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تقوم بتصدير الفائض من هذه السلعة، وتستورد السلع الأخر ى التي تنتجها بكلفة حقيقية أعلى مما تستطيع الدول الأخرى.

2- إن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وفقا لنظرية القيمة المبنية على العمل. وبناءا على هذه الفرضية، فان السلع ستبادل بعضها ببعض وفقا لساعات العمل المستخدمة في إنتاجها.

3- إن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم في الإنتاج. مما يعني أن تكلفة العمل تعبر عن التكاليف الإجمالية للإنتاج.

4- إن آلية التسويق والمنافسة داخل الاقتصاد، تضمن وجود معدل تبادل واحد بين السلع، والذي يعكس تكلفة العمل الحقيقية لهذه السلع، بمعنى أن قابلية العمل للتحرك بين الصناعات المختلفة تضمن تبادل السلع وفقا لتكلفتها من العمل.

[1] - محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، بيروت، 2010، ص91.

[2] - حسام علي داود وآخرون، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص34.

5- صعوبة انتقال عنصر العمل بين الدول، مما يعني عدم إمكانية تطبيق نظرية القيم المبنية على العمل في تحديد معدلات التبادل السلعي بين الدول. وهذا يؤدي إلى أن يكون معدل التبادل الدولي للسلع المتاجر بها غير مساوي لنسبة العمل المستخدم في إنتاجها، وذلك بسبب العوائق السياسية والثقافية والقانونية أمام حركة عنصر العمل عبر الدول المختلفة.

2/ التفسير العملي للنظرية : لتوضيح التفسير العملي لنظرية الميزة المطلقة، وتفسير كيفية قيام التبادل الدولي على أساس هذه النظرية، نورد المثال التالي :

نفترض أن دولتين هما : مصر وكندا، وان كل واحدة منهما تنتج قبل قيام التجارة الدولية بينهما سلعتين هما: القمح والقطن، وان نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل، كما يتضح من الجدول التالي :

الجدول رقم (02) : نفقات الإنتاج المطلقة مقدرة بساعات العمل بين الدولتين.

	القمح	القطن
كندا	5	10
مصر	10	5

المصدر : محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص95.

يتم تحليل نظرية الميزة المطلقة على النحو التالي : [1]

- إن إنتاج وحدة واحدة من القمح يتطلب 5 ساعات عمل في كندا، و10 ساعات عمل في مصر.

[1]- محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص95.

- إن إنتاج وحدة واحدة من القطن يتطلب 10 ساعات عمل في كندا، و5 ساعات عمل في مصر.

و بالتالي يمكن القول بان النفقة المطلقة لإنتاج القمح في كندا اقل منها في مصر، وان النفقة المطلقة لإنتاج القطن في مصر اقل منها في كندا. وبذلك نستنتج التالي :

إن كندا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح، وتعاني من تخلف مطلق في إنتاج القطن، في حين أن مصر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القطن، وتعاني من تخلف مطلق في إنتاج القمح. وعلى هذا الأساس يتحدد نمط التخصص الدولي بين البلدين : فتتخصص كندا بإنتاج القمح، وتقوم بتصدير الفائض عن حاجتها إلى مصر، بينما تتخصص مصر بإنتاج القطن، وتبادل الفائض عن حاجتها بفائض إنتاج القمح لدى كندا.

إن هذا التخصص وتقسيم العمل بين الدولتين يؤدي إلى قيام التجارة الدولية بينهما، مع تحقيق فائدة لكل منهما. فكندا بناء لاستقرار التبادل الدولي على هذا النحو صارت تحصل على وحدة واحدة من القطن مقابل التضحية ب 5 ساعات عمل فقط (وليس ب 10 ساعات فيما لو أنتجت القطن بنفسها). و كذلك الأمر بالنسبة لمصر التي صارت تضحي ب 5 ساعات عمل فقط للحصول على وحدة واحدة من القمح (وليس 10 ساعات لو اضطرت لإنتاج القمح بنفسها).

3/ الانتقادات التي تعرضت لها النظرية : لقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات يمكن ذكرها كالأتي :

- إنها مفرطة في التبسيط، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسالة أكثر تشعبا وتعقيدا.[1]

[1]- محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص96.

- اقتصرت في تفسيرها لقيام التجارة الخارجية على الحالة الوضعية (حصول كل دولة على ميزة مطلقة في سلعة معينة)، ولم تتطرق إلى الحالات الأخرى كعدم تمتع دولة ما بميزة مطلقة في أي سلعة، وهذا يعني وفق هذه النظرية أن هذه الدولة لا تستطيع أن تصدر أي منتوج للعالم الخارجي، وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد، ولهذا لا يمكن الاعتماد على مبدأ الميزة المطلقة في تفسير قيام التجارة الخارجية.

- إن عدم إمكانية انتقال العمل عبر الحدود (الفرضية الخامسة)، بسبب العوائق السياسية والقانونية، تعبر عن عدم مساواة معدل التبادل التجاري الدولي للسلع المتاجر بها لنسبة العمل المستخدم في إنتاجها، وهذا يعني أن هناك تفسير أخر لقيام التجارة بين الدول لم تستطيع النظرية تفسيره.[1]

ثانيا : نظرية الميزة النسبية لـ "ديفيد ريكاردو"

انطلاقا من الانتقادات التي وجهت إلى نظرية الميزة المطلقة التي جاء بها "سميث" وضع "ديفيد ريكاردو" نظريته في التجارة الدولية، والتي تقوم على أساس الميزة النسبية في إنتاج السلع والتخصص على هذا الأساس.

تتلخص هذه النظرية حسب "ريكاردو(1772-1823)[2]"، في انه إذا سادت حرية التجارة، فان كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة منخفضة نسبيا عن غيرها من الدول الأخرى، وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا، أي يتمتع في إنتاجها بميزة نسبية. ومؤدى ذالك أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول[3]. ولذلك فان مفهوم النفقة النسبية وفروق الأسعار يعتبر أمرا

[1]- حسام علي داود وآخرون، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص38.

[2]- محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص97.

[3]- محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، "أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الجامعية، بدون سنة نشر، ص372.

أساسيا بالنسبة لنظرية التجارة الدولية، كما أن مبدأ الميزة النسبية يؤكد على أن الدولة سوف تتخصص في تصدير المنتجات التي تستطيع إنتاجها بأقل نفقة نسبية ممكنة.[1]

1/ فرضيات النظرية : لقد بنى ريكاردو نظريته على مجموعة من الفرضيات الأساسية، يمكن ذكرها كالأتي :[2]

1- إن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة، أي مبادلة سلعة بسلعة، ومن ثم لا مجال للحديث عن النقود وسعر الصرف.

2- إن التبادل يتم بين دولتين تنتجان سلعتين فقط، ولتكن مثلا البرتغال وانجلترا، وتنتجان الخمر والنسيج على التوالي.

3- لا وجود لنفقات النقل أو قيود جمركية (لان فكره شانه شان الفكر التقليدي ككل، قائم على وجود المنافسة الكاملة.)

4- ثبات تكلفة الإنتاج بحيث لا تتأثر بحجم الإنتاج.

5- تقاس قيم الأشياء على أساس ما يبذل فيها من ساعات عمل، (ولريكاردو نظرية تسمى بنظرية العمل في القيمة)، وقد افترضت النظرية تجانس عنصر العمل أي عدم وجود تفاوت في المهارات بين العمال، وبالتالي لا فرق بين العامل الماهر وغير الماهر.

2/ التفسير العملي للنظرية : لقد قدم ريكاردو مثالا عدديا لشرح نظريته، فافترض وجود دولتين هما : انجلترا والبرتغال، تنتجان سلعتين هما : المنسوجات والخمور، ونفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل كالتالي :[1]

[1] - محمود عبد الرزاق، "الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010، ص35.

[2] - رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، 2007، ص42.

الجدول رقم (03) : نفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات العمل

الدولة	الخمور	المنسوجات
البرتغال	80	90
انجلترا	120	100

المصدر : محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، "أساسيات علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص373.

ووفقا لريكاردو، فان البرتغال تنتج السلعتين بتكلفة مطلقة اقل من تكلفة إنتاجهما المطلقة في انجلترا، إلا أن التكلفة النسبية لإنتاج الخمور فيها (80 ساعة عمل/90 ساعة عمل=0.89) اقل من التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات (90 ساعة عمل/80 ساعة عمل=1.125).

وا ذا كانت التكلفة المطلقة لإنتاج السلعتين في انجلترا اكبر من التكلفة المطلقة لإنتاجهما في البرتغال، فان التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات فيها (100 ساعة عمل/120 ساعة عمل=0.83) اقل من التكلفة النسبية لإنتاج الخمور (120 ساعة عمل/100 ساعة عمل=1.2).

وعليه يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج الخمور، ومن مصلحة انجلترا أن تتخصص في إنتاج المنسوجات. وتستفيد كلا الدولتين من قيام التجارة فيما بينهما.

فالعبرة إذا بالتكلفة النسبية وليس بالتكلفة المطلقة، فالاختلاف في التكلفة النسبية هو الذي يعتبر الشرط الضروري والكافي، ليس لقيام التبادل بين الدولتين فحسب، و إنما لاستفادة كلتيهما من هذا التبادل. أي بتعبير آخر، تتخصص البرتغال في إنتاج السلعة التي يكون

[1]- محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، "أساسيات علم الاقتصاد"، مرجع سابق، ص373.

تفوقها في إنتاجها أكثر نسبيا، وتتخصص انكلترا في إنتاج السلعة التي يكون تخلفها في إنتاجها اقل نسبيا.[1]

وتجدر الإشارة هنا، انه إذا تساوت النفقات النسبية لإنتاج السلع في كلا الدولتين، فلن تكون هناك فائدة من التخصص وتبادل التجارة بينهما، ويتحقق ذلك في حالة التساوي التام لنفقة إنتاج كل سلعة من السلع في الدولتين، أو في حالة اختلاف هذه النفقة من دولة إلى أخرى ولكن بنفس النسبة.[2]

3/ الانتقادات التي تعرضت لها النظرية : لقد وجهت إلى نظرية الميزةالنسبية لريكار دو عدة انتقادات تمحورت حول النقاط التالية :[3]

- اتسمت النظرية بالمبالغة في التبسيط، بحيث بدت بعيدة عن الواقع، فهي افترضت وجود دولتين فقط، تبادل سلعتين فقط.

- اعتمدت نظرية المنفعة النسبية على نظرية العمل للقيمة، إذ تأخذ في الحسبان تكاليف العمل فقط عند حساب تكاليف الإنتاج، في حين أنها تهمل تكاليف عناصر الإنتاج الأخرى المشتركة في إنتاج السلع.

- افترضت النظرية صعوبة انتقال عناصر الإنتاج إلى الخارج، ولذا اكتفت بدراسة تبادل السلع، في حين أن الواقع يشير إلى قدرة فائقة لدى هذه العناصر (خصوصا رأس المال) للتنقل عبر الحدود.

- تفترض النظرية ثبات النفقة، وهذا الافتراض يتناقض مع الواقع، فمعظم مشروعات الإنتاج تخضع لقانون تزايد النفقة (أو تناقص الغلة).

[1] - محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص102.

[2] - موسى مطر وآخرون، "التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص38.

[3] - محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص103.

- اعتبر منتقدو النظرية أن من الأجدى الاهتمام بأسعار السلعة وليس بنفقاتها، وذلك لتعذر معرفة كلفة إنتاج السلعة نفسها في الدول الأخرى، خصوصا في ظروف المنافسة الاحتكارية، حيث تتحدد الأسعار بعيدا عن النفقات الفعلية. كما أن الذي يحدد الإقبال على إنتاج السلع هو الطلب عليها، وبالتالي ثمنها والربح المتوقع منها وليس نفقة إنتاجها.

- تهمل النظرية تكاليف النقل، على الرغم من أن تكاليف نقل السلع بين الدول المتاجرة يمكن أن تؤثر على ربحية ونمط التجارة الدولية، خصوصا إذا كانت التكلفة تفوق الفرق بين الأسعار المحلية للسلع التي يجري تبادلها، فارتفاع تكاليف النقل قد يؤدي إلى فقدان الميزة النسبية في الإنتاج.

ثالثا : نظرية الطلب المتبادل أو القيم الدولية لـ "جون ستيوارت ميل"

جاءت هذه النظرية تطويرا لنظرية التكلفة النسبية، حيث قام جون ستيوارت ميل بتثبيت التكلفة لكل من السلعتين وافترض بدلا من ذالك أن الذي يتغير هو حجم الإنتاج من السلعتين، وبذلك فقد حرر ميل نظرية ريكاردو من افتراض أن العمل هو أساس القيمة،[1] و وفقا لهذه النظرية فان الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية، هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية.[2]

1/ فرضيات النظرية : لقد قامت هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات الأساسية، يمكن ذكرها كالأتي :

[1] - السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسات"، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص36.

[2] - زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الازاريطة، 2004، ص15.

1- افترض ميل وجود حجم معين من العمل المستخدم في كل دولة من أطراف المبادلة لإنتاج كميات مختلفة من السلع محل التبادل، وبذلك نجد أن ميل ركز على الكفاءة النسبية للعمل وليس على النفقات النسبية لعنصر العمل كما فعل ريكاردو.[1]

2- ما دمنا لا نستطيع تقرير قاعدة عامة لأذواق وحاجات المستهلكين، فإننا لا نستطيع التخمين : عن أي نسبة يمكن تبادل السلعتين، وبما أننا نعرف الحد الأعلى والحد الأدنى لنسبة التبادل (نسبتي تكاليف الإنتاج في كل من الدولتين)، [2] فان الفائدة من التجارة بين الدولتين يمكن أن تقسم بينهما بنسب عديدة.

3-إن جميع معدلات التبادل الدولي الواقعة بين معدلي التبادل المحلي، تؤدي إلى مكاسب تجارية لكل من البلدين، وبصفة عامة كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما، فان نصيب هذه الدولة يكون ضئيلا من المكاسب التجارية والعكس صحيح.[3]

4- إن لنفقات النقل تأثير مزدوج على التجارة الدولية، فهي تساهم في أن يصبح سعر السلعة التي تنتجها الدولة الأولى مرتفعا في الدولة الثانية عنه في الدولة الأولى، وسعر السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مرتفعا في الأولى عنه في الثانية. [4] وعليه وفي حالة افتراض عدم وجود هذه النفقات، فلن يتم تبادل السلعتين وفق معدل التبادل السائد.

2/ التفسير العملي للنظرية : لقد أورد ميل المثال العددي التالي لكي يقوم من خلاله بتوضيح الكيفية التي تم بها تكوين معدل التبادل الدولي، وقد استخدم الوحدات العينية (غير

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص97.

[2]- محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص106.

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات"، ط1، مرجع سابق، ص98.

[4]- محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص106.

النقدية) في حساب معدلات التبادل المحلية والدولية وافترض وجود دولتين هما : انجلترا و ألمانيا، وتنتج كلا منهما سلعتي الصوف والكتان على النحو التالي :[1]

جدول رقم (04) : كمية السلع المنتجة من وجود حجم معين من العمل في الدولتين.

حجم العمل المستخدم في الإنتاج	الدولة	الصوف (ياردة)	الكتان (ياردة)
10 أيام عمل	انكلترا	10	15
10 أيام عمل	ألمانيا	10	20

المصدر : علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات"، مرجع سابق، ص98.

والملاحظ من المثال العددي أن انجلترا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الصوف، لأنه بإمكانها استبدال ياردة واحدة من الصوف بياردة ونصف من الكتان. بينما في ألمانيا تستبدل ياردة الصوف بياردتين من الكتان. وعليه فان تكاليف إنتاج الصوف النسبية في انجلترا اقل من تكاليف إنتاج الصوف النسبية في ألمانيا (2 ‹ 1.5)، كما أن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الكتان، لأنه بإمكانها استبدال ياردة من الكتان بنصف ياردة من الصوف، و في انجلترا تستبدل ياردة من الكتان بثلثي ياردة من الصوف، وعليه فان تكاليف إنتاج الكتان النسبية في ألمانيا اقل من تكاليف إنتاج الكتان النسبية في انجلترا (2/1 ‹ 3/2).

ومن ثم تقوم انجلترا بالتخصص في إنتاج الصوف، بينما تقوم ألمانيا بالتخصص في إنتاج الكتان.

وطبقا لميل يتحدد معدل التبادل الدولي بين السلعتين على النحو التالي :[2]

[1]- علي عبد الفتاح ابو شرار، "الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات"، ط1، مرجع سابق، ص98.

[2]- السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسات"، مرجع سابق، ص38.

أولا : سوف ترغب انجلترا بمبادلة وحدة الصوف بأكثر من 1.5 من الكتان، وسوف يكون مكسب انجلترا عند حده الأقصى إذا بادلت وحدة الصوف بوحدتين من الكتان.

ثانيا : سوف ترغب ألمانيا بمبادلة وحدة الكتان بأكثر من 0.5 من الصوف، وسوف يكون مكسبها عند حده الأقصى إذا بادلت وحدة الكتان ب 0.7 من الصوف.

ثالثا : لن تقبل ألمانيا الدخول في التجارة واستيراد الصوف من انجلترا، إذا كان الاستيراد يتم طبقا لمعدل التبادل الداخلي (1، 1.5) لأنها لن تكسب شيئا من التجارة الخارجية، وفي المقابل سوف لن تقبل انجلترا استيراد الكتان من ألمانيا إذا كان ذلك الاستيراد سوف يتم طبقا لمعدل تبادلها المحلي (1، 2).

رابعا : لا يتبق إلا أن يكون معدل التبادل الدولي الذي تقبله الدولتين محصورا بين معدل التبادل الداخلي للسلعتين في الدولتين. وبالتالي فان المعدل الأفضل لانجلترا سيكون وحدة صوف مقابل أكثر من 1.5 وحدة من الكتان، وبالنسبة إلى ألمانيا سيكون وحدة من الصوف مقابل اقل من 2 وحدة من الكتان.

ويمكن توضيح ما قدمه ميل من خلال الشكل الموالي :

شكل رقم (06) : معدل التبادل المحلي والدولي لكل من انجلترا و ألمانيا

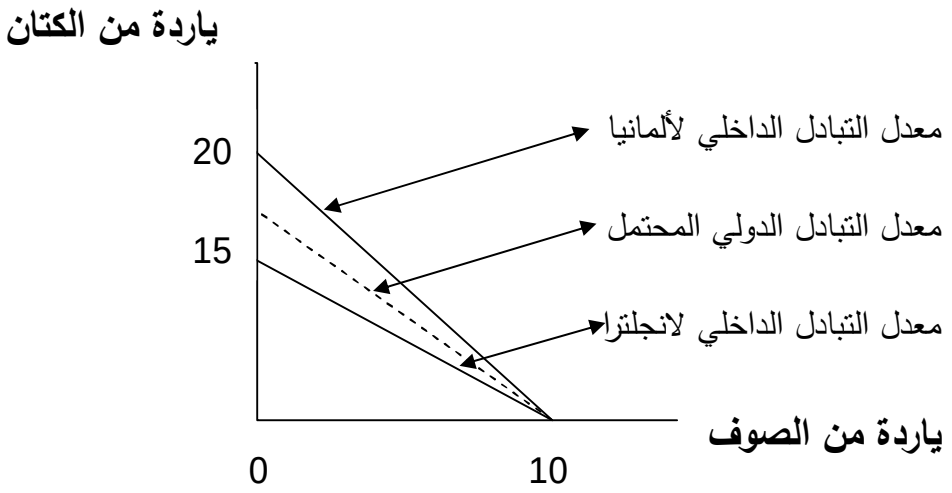

المصدر : السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسات"، مرجع سابق، ص39.

من خلال الشكل يتضح لنا أن معدلي التبادل الداخلي للدولتين ينطلقان من نفس النقطة على المحور الأفقي، والتي تمثل 10 ياردة من الصوف، ليتجها إلى نقطتين مختلفتين على المحور العمودي، اقلهما تمثل 15 ياردة من الكتان، و أكبرهما تمثل 20 ياردة من الكتان، وبالربط بين نقطة البداية ونقطتي الوصول نحصل على الخطين اللذان يمثلان معدلي التبادل الداخلي للدولتين، ألمانيا و انجلترا.

أما معدل التبادل الدولي المحتمل فيقع بين هذين الخطين (الخط المتقطع)، وتتوقف قيمة المكاسب التجارية للدولتين على مدى قرب أو بعد معدل التبادل الدولي الفعلي من معدل التبادل المحلي لكل منهما.

3/ الانتقادات التي تعرضت لها النظرية :من بين ما يعاب على هذه النظر ية أنها ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، وبوسع الدول الكبرى أن تملئ شروطها. كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات و

واردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على تلك النظرية[1]، لأنه من المحتمل أن يكون التبادل في اتجاه واحد، خاصة إذا كان طرفي التبادل غير متكافئين كما ذكر سابقا.

المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسيكية في تفسير التجارة الخارجية

بعد الانتقادات التي طالت رواد النظرية الكلاسيكية، جاءت النظرية النيوكلاسيكية بمجموعة من الفروض التي تعتبر أكثر واقعية من الفروض التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية، كما استخدمت النظرية النيوكلاسيكية مجموعة من المفاهيم والمصطلحات و الأدوات لتحليل أسباب قيام التجارة الخارجية.

أولا :نظرية تكلفة الفرصة البديلة لـ "هابرلر"

حاول الاقتصادي الألماني هابرلر إعادة عرض نظرية التكاليف النسبية متخليا عن نظرية العمل في تحديد القيمة، ومستخدما ما يسمى تكلفة الفرصة البديلة. إذ أن الواقع يشير إلى عكس ما تقوله نظرية العمل في تحديد القيمة، فالعمل ليس هو العنصر الوحيد للإنتاج، فهناك أيضا الأرض و رأس المال. كما أن العمل ليس متجانسا، حيث توجد مستويات مختلفة منه (ماهر، متوسط، يدوي...الخ)، فضلا عن ذلك من الصعب فنيا قياس كل عوامل الإنتاج كميا بوحدات العمل. من هنا اعتبر هابرلر أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل التي بذلت في إنتاجها، لكنها تتكون من جميع السلع الأخرى التي كان يمكن للمجتمع أن ينتجها بذات الموارد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة دون غيرها.[2]

1/ فرضيات النظرية : يفترض هابرلر أن الدولة تمتلك عنصرين للإنتاج هما العمل و رأس المال، و أنها تستطيع أن تنتج سلعتين فحسب، إذا يمكن للدولة أن تستخدم عناصر الإنتاج

[1]- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"،منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص59.

[2]- محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص109.

هذه في إنتاج إحدى السلعتين دون الأخرى، أو توليفة معينة منهما. وفي جميع الحالات فان إنتاج الدولة سيكون محدود بكمية عناصر الإنتاج التي تملكها، ولهذا فإنها كلما أنتجت أكثر من إحدى السلعتين فإنها لا بد وان تنتج اقل من السلعة الأخرى.

ويؤدي اختلاف الأثمان النسبية للسلعتين في الدولتين إلى قيام التجارة بينهما. وبالطبع فان معدل التبادل الخارجي للسلعتين الذي سيتحقق فعلا ما بين الدولتين لا بد وان يقع ما بين معدلي التبادل اللذين كانا سائدين في كل دولة قبل قيام التجارة[1]، كما يتحدد هذا المعدل بتلاقي قوى العرض والطلب للدولتين، مثلما رأيناه سابقا في نظرية الطلب المتبادل لجون ستيوارت ميل.

2/ التفسير العملي للنظرية : يمكن توضيح هذه النظرية أكثر من خلال المثال التالي :

إذا كان هناك شخص حاصل على شهادة مهندس دولة، وتقدم له عرض عمل في شركة أجنبية يمكن أن يحصل من خلاله على راتب سنوي يقدر ب 25000 دولار، وفي نفس الفترة حصل على عرض عمل أخر من شركة وطنية يمكن أن يحصل من خلاله على راتب سنوي يقدر ب 12500 دولار، مع العلم أن هذا الشخص يمتلك محل تجاري له عائد سنوي يقدر ب 9600 دولار. إذن هذا الشخص يمتلك بديلين عن العمل في محله :

البديل الأول عرض عمل ب 25000 دولار.

البديل الثاني عرض عمل ب 12500 دولار.

ولنفترض أن هذا الشخص اختار العمل في محله التجاري.

تكلفة الفرصة البديلة = تكلفة البديل الذي تم اختياره – تكلفة البديل الأفضل

أي أن تكلفة الفرصة البديلة هنا = 9600 – 25000 = - 15400

[1]- زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص18.

إن اختيار هذا الشخص للعمل في محله لم يمكنه من الحصول على مبلغ 9600 دولار كما كان يبدو، ولكن و وفقا لتكلفة الفرصة البديلة فقد ضيع عليه الحصول على مبلغ 15400 دولار.

وهكذا فان الأمر نفسه بالنسبة للدولة التي تتجه إلى إنتاج منتوج معين وليكن (س) على حساب منتوج أخر (ص) كان يمكنها إنتاجه بنفس العناصر المستخدمة في إنتاج المنتوج (س)، وعليه فان تكلفة الفرصة البديلة للمنتوج (س) هي عبارة عن كمية المنتوج (ص) التي يجب التنازل عنها أو التضحية بها للحصول على وحدة إضافية من المنتوج (س).

3/ الانتقادات التي تعرضت لها النظرية : على الرغم من أن هابرلر استطاع في ظل فكرتي نفقة الاختيار و منحنيات السواء الجماعية، إعادة صياغة قانون النفقات النسبية وتحديد أنماط التخصص والتبادل الدولي، إلا انه لم يتمكن من تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول، فضلا عن أن تحليل نظرية التجارة الخارجية على أساس معدلات المبادلة في شكل وحدات مادية للمنتجات و لعناصر الإنتاج هو تحليل محدود المدى بالنظر إلى أن المبادلات التجارية بين الدول لا تتم في الواقع على أساس المقايضة بل على أساس النقود[1]، وذلك من خلال تحديد أثمان للقيم التي يتم تبادلها، سواءا كانت منتجات أو عناصر الإنتاج.

ثانيا : نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج لـ "هيكشر و اولين"

رواد هذه النظرية هما العالمان السويديان "أيلي هيكشر" وتلميذه "برتل أولين"، وقد وضعا هذان العلمان تحليلا جديدا و أدق نسبيا للتبادل الدولي مقارنة مع ما تقدم عرضه في النظرية الكلاسيكية، خاصة نظرية الميزة النسبية ل "ديفيد ريكاردو".

[1]- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق، ص64.

وقد قدم أولين في كتابه "التجارة الإقليمية والدولية" سنة 1933، تفسيرا جديدا لقيام التجارة الدولية بين الدول، معتمدا في ذالك على أفكار أستاذه هيكشر التي وردت في مقاله الصادر سنة 1919، لتنسب بعدها هذه النظرية إلى هذين العالمين ويطلق عليها اسم نظرية "هيكشر أولين" أو نظرية "التوافر النسبي لعوامل الإنتاج".

وتشير هذه النظرية إلى أن التجارة الدولية لها دور كبير في تحديد سعر عنصر الإنتاج لدى طرفي التبادل، فهي تساهم في رفع سعر الإنتاج المتوفر نسبيا، وذلك من خلال الطلب الخارجي على سلعة التصدير، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج في هذه السلعة، وهذا بدوره يزيد الطلب على عنصر الإنتاج المتوفر نسبيا ويرفع سعره، لأنه يستخدم في إنتاج سلعة التصدير على نطاق واسع، ونفس التحليل ينطبق على خفض سعر الإنتاج النادر نسبيا من خلال الطلب الداخلي على عنصر الإنتاج المستورد.

كما تشير هذه النظرية إلى أن الميزة النسبية لأي دولة في إنتاج سلعة ما، غير ثابتة على مر الزمن ويرجع السبب في ذلك إلى الميزة النسبية لعناصر الإنتاج والتي تدخل في تركيب هذه السلعة، فهي تتغير بتغير الكميات العينية لها.

1/ التحليل الذي قدمه "هيكشر" : حسب هيكشر فان أساس الاختلاف في التكاليف النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول يرجع سببه إلى عاملين رئيسين هما :[1]

أ-اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو الندرة لعوامل الإنتاج : وهذا يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى، فكل دولة حسب رأي هيكشر، لها مصلحة في أن تنتج السلع التي يتطلب إنتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج المتوفرة لديها، وان تستورد السلع التي يتطلب إنتاجها كمية كبيرة من عوامل الإنتاج التي لا تتوفر

[1]- محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص114.

لديها، وهكذا فانه ضمنيا تجري عملية تصدير عوامل الإنتاج التي تتميز بوفرة نسبية في البلد، واستيراد عوامل الإنتاج التي لا تتوفر في البلد بكثافة كافية.

ب-الاختلاف في الشروط الفنية لإنتاج السلع : من الناحية الفنية تحتاج بعض السلع إلى توفر بعض عوامل الإنتاج بدرجة اكبر من العوامل الأخرى، فالسلع الزراعية مثلا تحتاج إلى كثير من الأرض مقارنة بالعمل أو رأس المال، والمنتجات الالكترونية تحتاج إلى كمية كبيرة من رأس المال بالمقارنة مع الأرض والعمل، كما أن صناعة المنسوجات تحتاج إلى كثير من العمل مقارنة بالأرض و رأس المال، ولذا فان الدولة تتجه إلى إنتاج السلع التي تتميز بوفرة نسبية في عناصر إنتاجها.

وعليه فان صادرات كل دولة تكون من السلع التي تتميز في إنتاجها مقارنة مع الدول الأخرى، وذلك لان تكلفة إنتاج هذه السلع لديها تكون اقل، وبالتالي فان أسعارها تكون منخفضة نسبيا مقارنة بالدول الأخرى، أما و ارداتها فتكون من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عناصر غير موجودة محليا، وذلك للتقليل من كلفة إنتاجها المحلية.

2/ التحليل الذي قدمه أولين : لقدم قام أولين بالموافقة على التفسيرات التي جاء بها أستاذه هيكشر، ثم أضاف شيئا جديدا يتعلق بجانب العرض، حيث ذكر أن ظروف العرض يمكن تحديدها بعاملين رئيسين هما :[1]

أ-حاجات المستهلكين التي تحدد حاجتهم من السلع المختلفة : فلو افترضنا مثلا أن هناك دولة ما لها ميزة نسبية في عنصر الأرض وتنتج منتوجين س و ص، وكان الذوق العام لأذواق المستهلكين المحليين يميل إلى استهلاك كمية كبيرة من السلعة س، فان ذلك سيؤدي

[1]- علي عبد الفتاح ابو شرار، "الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات"، ط1، مرجع سابق، ص122.

إلى عدم وجود وفرة من هذه السلعة والتي كانت هي السبب في حدوث التجارة الدولية، ويعني ذلك أن الذوق المحلي قد ألغى الميزة النسبية لهذه السلعة النابعة من عنصر الأرض.

ب-الظروف التي تحكم ملكية عناصر الإنتاج : هذه الظروف تحكم توزيع الدخل بين المستهلكين والمنتجين، مما يؤثر على حجم الطلب من السلع، لان مستويات الدخل المختلفة و أذواق المستهلكين لها تأثير كبير على ظروف الطلب، وبالتالي وجب افتراض تثبيت هذين العاملين حتى يمكن أن نلغي أثرهما على الميزة النسبية.

بالإضافة إلى ذلك أشار أولين إلى تماثل دالة الإنتاج للسلعة الواحدة بين الدولتين، أي أن تركيبة العناصر الداخلة في إنتاج سلعة ما هي نفسها في كل البلدان، و إلا لحدث تفاوت بين البلدان، و لا يكون هناك مكان للحديث عن الوفرة أو الندرة.[1]

3/ الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية : تعرضت نظرية "هيكشر -اولين" بدورها إلى العديد من الانتقادات يمكن ذكرها كالأتي :[2]

- تفترض نظرية "هيكشر -أولين" تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في جميع أنحاء العالم، وأنها دوال إنتاج خطية متجانسة. وهذا يعني أن النظرية ألغت دور البحث والتطوير وما ينشا عنهما من تقدم تكنولوجي يمكن الدول من التمتع بمزايا مكتسبة، وهذا ما أضفى على النظرية طابع السكون، وجعلها عاجزة عن التكيف مع الواقع العملي الذي يتسم بالظواهر الاقتصادية الديناميكية و التغيرات التكنولوجية المستمرة.

- تفترض هذه النظرية تجانس عوامل الإنتاج من نوع واحد في الدول المختلفة، وهذا يمكن من قياس درجة الوفرة والندرة النسبية لهذه العوامل. ولكن في حياتنا العملية لا يوجد عاملان

[1]- رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"، ط2، مرجع سابق، ص50.

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، 2010، ص121.

متجانسان ومن نوع واحد مثل عنصر العمل في الدولة (1) والدولة (2)، وذلك للاختلاف في المهارات الناجمة عن الاختلاف في عوامل البيئة الاجتماعية، أو اختلاف الوضع الاقتصادي والثقافي والتعليمي، أو اختلاف القدرة التنظيمية، أو اختلاف المعرفة الفنية ودرجة التقدم.

- تشترك هذه النظرية مع نظرية "ريكاردو" في إهمالها لانتقال عناصر الإنتاج دوليا، ومما لا شك فيه هو استحالة انتقال عنصر الأرض كأحد عناصر الإنتاج، ولكن لا يمكن تجاهل الدور الذي يلعبه التطور التكنولوجي في هذا الشأن، حيث يمكن التغيير في خصائص التربة بأدوات معينة، كما أن انتقال عنصري العمالة و رأس المال وارد جدا بين الدول رغم القيود التي تفرض على الهجرات السكانية وقوانين الاستثمار التي تفرض على انتقال رأس المال.

بالإضافة إلى ذلك فقد اتسمت نظرية "هيكشر -أولين" بالبساطة الشديدة في وصفها لأسباب التبادل على انه راجع إلى وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، حيث ركزت على الوفرة أو الندرة الكمية على وجه الإجمال دون إبراز الفروق النوعية داخل كل عنصر[1]، فلو ركزنا على عنصر العمل مثلا، فهناك فرق بين العمل العضلي و العمل الذهني.

4/ تحليل "ليونتيف" لنظرية "هيكشر -أولين"

قام الاقتصادي الأمريكي من أصل روسي "فاسيلي ليونتيف" في سنة 1954 بأول دراسة لاختبار نظرية "هيكشر -أولين"، مستخدما أسلوبا جديدا في التحليل الاقتصادي عرف باسم "جداول المدخلات و المخرجات". فمن خلال استخدامه لبيانات سنتي 1947 و 1951 عن الصادرات والواردات الأمريكية، تبين أن الاقتصاد الأمريكي تخصص في إنتاج السلع التي كانت تتطلب كثافة عمل أكثر نسبيا من رأس المال، بمعنى أن الصادرات الأمريكية تميزت بكثافة عمل أكثر، وكثافة رأس مال اقل مقارنة مع الاستيراد. وقد جاء هذا الاستنتاج مناقضا

[1]- رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"، ط1، مرجع سابق، ص50.

لكل التصورات حول اقتصاد الولايات المتحدة، فوفقا للرأي السائد اتسم هذا الاقتصاد على الدوام بوفرة رأس المال، وبالتالي كان على الولايات المتحدة بناءا على نظرية "هيكشر -أولين" أن تصدر السلع التي تتمتع بكثافة رأس المال.[1]

ونظرا لان هذه النتيجة شككت في مصداقية نظرية "هيكشر -اولين"، فقد ظهرت تفسيرا عديدة لها، وفيما يلي نستعرض جملة من هذه التفسيرات :[2]

أ- إن العامل الأمريكي أكثر إنتاجية من العامل الأجنبي : فلقد حاول ليونتيف تفسير هذا اللغز استنادا إلى أن كفاءة العامل الأمريكي تفوق كفاءة و إنتاجية العامل الأجنبي بمقدار ثلاث أمثال، ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة تكون دولة وفيرة العمل وليس رأس المال إذا قمنا بمضاعفة القدرة العاملة الأمريكية بثلاثة أمثالها، ومقارنة الرقم الذي تم الحصول عليه بمقدار رأس المال المتاح لأمريكا.

ب- إن المواطن الأمريكي يستهلك أكثر السلع كثيفة رأس المال : إذا كانت نظرية "هيكشر -أولين" تقرر أن الولايات المتحدة تختص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال، وكان المستهلك الأمريكي يميل إلى استهلاك المزيد من السلع كثيفة رأس المال، فان ذلك سيؤثر على الفائض الموجه للتصدير من هاته السلع، وعوض أن تصدر الولايات المتحدة سلع كثيفة رأس المال، فإنها ستصدر سلع كثيفة العمل بدلا من ذلك.

ج- هيكل الحماية : يقصد بهيكل الحماية مجموعة التدابير الجمركية وغير الجمركية التي يتم استخدامها للتأثير على حجم ونمط التجارة الخارجية للدولة، وبالتالي تؤثر على حرية التجارة. وقد حاول "تريفز" في دراسته عام 1971 تفسير "لغز ليونتيف" من خلال سياسة التعريفة الجمركية الأمريكية، والتي لوحظ تشددها في مواجهة الواردات كثيفة العمل. فقد

[1] - محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص122.

[2] - السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسات"، مرجع سابق، ص50.

كانت أكثر الصناعات احتياجا للحماية في الولايات المتحدة هي الصناعات كثيفة العمل، الأمر الذي حد من تدفق الواردات كثيفة العمل إلى أمريكا، أما الصناعات كثيفة رأس المال فهي صناعات قوية لا تحتاج إلى حماية.

د-رأس المال البشري : لقد خلصت دراسة عدة إلى أن الدول كالأفراد تستثمر للمستقبل، ليس فقط بتراكم رأس المال المادي، ولكن أيضا بالإنفاق على رأس المال البشري كالتعليم والتدريب، والذي يترتب عليه ارتفاع في مستوى إنتاجية ومهارة العاملين. ومن الطبيعي أن يحصل العامل الماهر على أجور أعلى كثيرا مما يحصل عليه العامل غير الماهر، بحيث يمكن اعتبار نسبة كبيرة من إجمالي الأجر الذي يتلقاه العامل الأمريكي بالخارج على أنها عائد على رأس المال البشري أكثر من كونها مدفوعا نظير خدمات العمل العادية.

هـ- اثر البحوث والتطوير : وهنا يتم الربط بين الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير وكفاءة أداء الصادرات، فلقد أشارت دراسة كلا من "جروبر" و "كيسنيج" إلى وجود سلع رأس المال المعرفة تنتج عن البحوث والتطوير، ويؤدي ذلك إلى زيادة في قيمة الإنتاج المشتق من مقدار معين من المواد الخام والموارد البشرية. ولذلك نستطيع أن نلحظ دور رأس المال المعرفة و رأس المال البشري في تحديد نمط التجارة الأمريكية.

المطلب الثالث : النظرية الحديثة في تفسير التجارة الخارجية

إن الانتقادات الموجهة إلى نظرية "هيكشر-أولين"، لا يفهم منها عدم صحة النظرية أو إلغائها، فالنظرية كانت مفيدة جدا لتفسير التبادل الدولي القائم بين الدول في حدود فرضياتها، فهي قدمت تفسيرا للتبادل الدولي في وجود دولتين وسلعتين وعنصرين إنتاجيين، لكن الواقع الحقيقي أكثر تعقيدا من ذلك، وهو الأمر الذي فتح المجال أمام بروز نظريات حديثة لتفسير التبادل الدولي في ظل المعطيات الواقعية لذلك.

أولا : نظرية الفجوة التكنولوجية لـ "بوزنير" :

قام بتقديم هذه النظرية "بوزنير" عام 1961، وقد ركز "بوزنير"في تفسير ه للتبادل الدولي على الفارق الزمني بين إنتاج وتصدير السلع ذاتها في مختلف البلدان، فالدولة التي تبدأ بإنتاج سلعة جديدة قبل غيرها، تحوز على أفضلية نسبية بالمقارنة مع الآخرين، وذلك نتيجة للفارق الزمني في الخروج إلى السوق العالمية، فتؤمن تلبية الطلب الداخلي و كذلك الخارجي.

ويرى "بوزنير" أن ظهور سلعة جديدة في هذا البلد أو ذاك سببه الفوارق في القدرة العلمية و التكنولوجية، ومستوى مهارات اليد العاملة، وفي درجة استيعاب الجهاز الإداري لانجازات التقدم العلمي والتكنولوجي.[1]

ويشير "بوزنير" إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجية الحديثة هما :[2]

أ- فترة إبطاء رد الفعل : وتسمى أيضا فجوة الطلب، وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة، واللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للاستجابة للتغيرات الحادثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة إلى دول أخرى، بمعنى أخر أن هذه الفجوة تمثل الفترة بين استهلاك هذه السلعة في الدولة موطن الابتكار، واستهلاك هذه السلعة في الدول الأخرى.

ب- فترة إبطاء التقليد : وتسمى أيضا فجوة التقليد، وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي)وا إنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند

[1] - محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص125.

[2] - السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسات"، مرجع سابق، ص62.

هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى.

و يختلف المدى الزمني للفجوتين، حيث تكون فترة إبطاء التقليد أطول من فترة إبطاء الطلب، والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية، وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية في هذه السلعة.

كما يلعب الفرق في مستويات الأجور بين الدول دورا هاما في تحديد مدة التقليد، و يقر الكثير من المختصين بوجود علاقة عكسية بين اتساع الفرق في مستويات الأجور وطول فترة التقليد، فالابتكارات والاختراعات الجديدة قد تنتقل بسرعة بين الدول في حالة كانت مستويات الأجور في هذه الدول اقل بكثير مما هي عليه في الدولة الأم (موطن الاختراع).

و من ابرز عيوب هذه النظرية أنها لم تتمكن من شرح حجم الفجوة التكنولوجية، والمدى الزمني الذي يمكن أن تستمر خلاله تلك الفجوة قبل تلاشيها.[1]

ثانيا : نظرية دورة حياة المنتج لـ "فرنون" :

تفسر هذه النظرية قيام التبادل الدولي بين الدول بالسلع الجاهزة وذلك استنادا إلى دورة حياتها في السوق، فدورة حياة المنتج وكما قدمها "فرنون" سنة 1966 تقوم على افتراض أساسي مفاده أن المنتج يمر بأربعة مراحل أساسية في حياته، انطلاقا من الإنتاج وصولا إلى الاضمحلال، وتعتبر ميزة الابتكار التي تتمتع بها الدولة الأم (موطن المنتج الجديد) عامل أساسي لقيام التبادل الدولي بين الدول رغم اختلاف المستويات والاتجاهات التي يكون بها هذا التبادل خلال دورة حياة المنتج.

ويمكن توضيح مراحل حياة المنتج على النحو التالي :

[1]- محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص127

أ- مرحلة المنتج الجديد : تبدأ هذه المرحلة في بلد متقدم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث التطور التقني والمهارات البشرية العالية والدخول المرتفعة[1]، و تتميز هذه المرحلة بكميات إنتاج قليلة وتكاليف مرتفعة بسب مهارة اليد العاملة و تكاليف الإعلان وغيرها، وبالتالي فان سعر المنتج سيكون مرتفع والطلب عليه سيكون محدود، وقد لا يحقق المنتج أرباح خلال هذه المرحلة.

ب- مرحلة نمو المنتج : في هذه المرحلة يتعرف المستهلكون أكثر على هذه السلعة، فيرتفع الطلب عليها في الداخل ويتم التعرف عليها في الخارج، عند هذه النقطة يتم زيادة حصة إنتاج العالم بالتحرك إلى الدول النامية حيث ميزة العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة تضمن انخفاض كلفة العمل[2]، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض التكاليف، وبالتالي انخفاض الأسعار مما يضاعف الطلب عليها، لينتقل إنتاجها إلى الخراج سواءا بواسطة الشركة الأم أو بواسطة شركات أخرى، لينتقل بعدها إنتاج المنتج إلى بلدان اقل تطورا من الناحية العلمية والتكنولوجية.

ج- مرحلة النضج : يزداد عدد السلع المنافسة في هذه المرحلة، ويتم الحفاظ على الطلب من خلال خفض الأسعار، وتطرح في المقام الأول مسالة خفض التكاليف[3]، وهو الأمر الذي يحتم نقل الإنتاج إلى البلدان الأقل تطورا بسبب تكاليف الإنتاج المنخفضة فيها، وخلال هذه المرحلة قد تضطر بلدان الشركة المنتجة إلى استيراد المنتج من الخارج بسبب الكلفة المتدنية.

[1] - رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"، ط2، مرجع سابق، ص56.

[2] - خالد محمد السواعي، "التجارة الدولية-النظرية وتطبيقاتها"، علم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص221.

[3] - محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص128.

د- مرحلة افول المنتج : وهي أخر مرحلة للمنتج، حيث يصبح خلالها المنتج قديما، ويتحول الطلب عليه إلى منتوجات أكثر تطورا وحداثة، وبالتالي فان إنتاجه سوف يتراجع رغم انخفاض سعره إلى أن يضمحل.

لقد اعتمدت نظرية دورة حياة المنتج على أسلوب جديد لتفسير قيام التجارة الخارجية، وذلك بالاعتماد على التطور الزمني للإنتاج، بالإضافة إلى دور التكنولوجية والتطور المعرفي في خلق الفوراق ما بين المنتجات. لكن رغم ذلك فان هذه النظرية لم تسلم من العيوب الموجهة إليها ومن أبرزها :[1]

- إن الفترة الزمنية اللازمة للإنتاج تختلف من منتج إلى أخر، مما يعني أن مرحلة انتقال السلعة تعتمد على مدى تلبيتها للطلب المحلي مع تزايده، كونه يمثل طلب على منتج جديد، مما يؤثر على سرعة انتقال السلعة إلى خارج الدولة المنتجة لها.

- اختفاء المرحلة الثانية والثالثة بسبب سرعة انتقال التكنولوجية إلى الدول المستوردة للسلعة، بالإضافة إلى سرعة نمو الطلب الأجنبي على المنتج الجديد، مما يترتب على ذلك انتقال الإنتاج إلى الدول المستوردة دون أن تمر السلعة في مراحل متطورة من الإنتاج في الدول المصدرة لها.

- إن انتشار الشركات المتعددة الجنسيات يمكن أن يؤدي إلى تعقيد أو إلغاء هذه الدورة، بسبب نقل التكنولوجيا إلى دول أخرى لإنتاج نفس السلعة وبنفس المواصفات وفي نفس الفترات من الزمن، وذلك بسبب فروعها المنتشرة عبر العديد من الدول.

[1]- حسام علي داود وآخرون، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص56.

ثالثا : نظرية التنويع الإنتاجي لـ "كروجمان و لانكاستر" :

صاحبا هذا النموذج هما "كروجمان و لانكاستر"، حيث يفترضان في هذا النموذج وجود دولتان تنتجان سلعة متجانسة، وهذه السلعة كثيفة العمل، وعدد أخر من السلع البديلة كثيفة رأس المال.[1]

ويرجع السبب في إنتاج هذه الأنواع المختلفة من السلع البديلة، تلبية لأذواق المستهلكين المختلفة، والتي تحتم على الشركات المصنعة الاستجابة إلى هذا التنوع إنتاج السلع التي تتوافق مع الأذواق المختلفة للمستهلكين والمتمايزة فيما بينها من حيث الجودة والشكل والطعم وغير ذلك.

وقد قام كلا من كروجمان و لانكاستر بدراسة اثر التجارة الدولية على عدد من الأنواع المختلفة من السلع المتاحة للمستهلكين، وذلك باستخدام نموذج رياضي يشبه نموذج "هيكشر -اولين" معتمدين على الفرضيات التالية :[2]

1- إن المستهلكين يسعون إلى تعظيم منفعتهم من استهلاك السلعتين احدهما تتكون من عدد غير محدود من الأنواع، والأخرى متجانسة.

2- إن السلعة المتجانسة كثيفة العمل بينما السلعة متعددة الأنواع كثيفة رأس المال نسبيا.

3- إن تكنولوجيا الإنتاج متطابقة دوليا، وتكاليف الإنتاج في صناعة السلعة المتجانسة ثابتة، وهذا ما يتفق مع نموذج "هيكشر -اولين".

[1]- موسى مطر وآخرون، "التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص52.

[2]- حسام علي داود وآخرون، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص60.

4- تخضع السلعة متعددة الأنواع لفرضية تناقص التكاليف أو تزايد وفورات الحجم الاقتصادية، بناءا على توزيع التكلفة الثابتة والضخمة للبحث والتطوير على الحجم الإنتاجي الكبير.

وقد اثبت "بالاسا" صحة هذه النظرية في سنة 1967، فبعد ازالت الرسوم الجمركية والعوائق التجارية بين الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة، وجد أن حجم التجارة بين الدول قد ارتفع، وان معظم الزيادة في التجارة كانت من نصيب الإنتاج المنوع (المميز) الذي ينتمي إلى صناعة واحدة.[1]

وهذا ما يفسره الواقع العملي، حيث نجد أن الدول الرائدة في صناعة السيارات والتي تصدرها بكميات كبيرة مثل الولايات المتحدة و ألمانيا، تستورد في نفس الوقت السيارات من دول أخرى، و هو الأمر الذي يعدد من فرص الاختيار أمام المستهلكين، ويرفع من مستوى المنافسة بين المنتجين لنفس السلع من دول مختلفة.

رابعا : نظرية تشابه الأذواق لـ "ستافن ليندر"

تعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي "ستافن ليندر"، وانطلاقا من تسميتها (تشابه الأذواق) فان "ليندر" يرى بان الدول المتشابهة الدخل ستكون متشابهة الأذواق. معتمدا في تفسيره لذلك على الفرضيتين الآتيتين :[2]

1- إن الدولة ستقوم بتصدير السلع التي تملك لها أسواقكبيرة ور ائجة، ويبر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من اجل تمكين المنشات المحلية من تحقيق وفورات حجم اقتصادية، وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج السلع، مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها وغزوها للأسواق الأجنبية.

[1]- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات"، ط2، مرجع سابق، ص138.

[2]- حسام علي داود وآخرون، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص62.

2- إن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، وبالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل، لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى، بسبب تساوي قدراتهم الشرائية.

ويرى "ليندر" أن التجارة الدولية تبدأ بين دول تتشابه في هياكل أسواقها واحتياجاتها، وغالبا ما تكون العمالة في هذه الدول مرتفعة النفقات بينما لا تكون نفقة رأس المال كذلك، ولهذا تميل إلى طلب السلع الاستهلاكية ذات المستوى التكنولوجي المرتفع أو المعقد والى طلب السلع الرأس مالية التي تقتصد في استعمال العمالة. وقد لاحظ "ليندر أن الدول المستوردة تعتبر من الناحية المنطقية أول من يدخل بعد ذلك في سوق التصدير، فما دام يتوفر لديها سوق كبيرة لاستيراد سلعة ما، فانه يتوفر لديها أيضا الظروف الملائمة لإنتاج أنواع متعددة من السلع المستوردة.[1]

وأخيرا فقد اعتقد "ليندر" أن هذا الأسلوب في تفسير التجارة ينطبق فقط على السلع الصناعية الخاضعة للتنويع، حيث يلعب كل من التفضيل و وفرات الحجم دورا أساسيا، أما فيما يتعلق بتجارة السلع الأساسية و الأولية فقد اعتقد أنها تميل إلى تنبؤات نموذج "هيكشر - أولين" الذي يركز على دور وفرة عوامل الإنتاج.[2]

والملاحظ هنا أن نموذج "ليندر" يربط مستوى التبادل الدولي بدرجة الاختلاف في الأذواق والوفرة، فكلما زاد اختلاف أذواق المستهلكين و وفرات الحجم، زاد تدفق الإنتاج والسلع بين الدول. وهذه ما يفسره تبادل السلع المصنعة بين دول اروبا الغربية و أمريكا، خاصة فيما تعلق بالسلع المتشابهة كالسيارات و الأجهزة الكهرومنزلية ...وغيرها.

[1] - زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص35.

[2] - جمال جويدان الجمل، "التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص58.

ومما يعاب على التحليل الذي قدمه "ليندر" انه لم يفسر سبب تركز إنتاج السلعة المعنية في منشاة معينة ودولة معينة دون سواها، ويترك تحديد بداية إنتاج الصنف المعين في المكان المعين للصدفة. بل فسر فقط إمكانية تحقيق الوفورات الاقتصادية والدخول في المنافسة التصديرية بناءا على حجم الدولة.[1]

[1]- حسام علي داود وآخرون، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص63

المبحث الثالث : سياسات التجارة الخارجية

نظرا للدور الفعال والكبير للتجارة الخارجية في دعم وتطوير اقتصاديات الدول، فقد أولت الحكومات عناية فائقة لهذا القطاع وخصته بالرقابة الشديدة، وذلك لحماية المنتوج المحلي من جهة و زيادة إير ادات الدولة من جهة أخرى، وذلك بالاعتماد على مختلف السياسات في هذا المجال، سواءا كانت هذه السياسات في إطار حرية التجارة أو حمايتها.

المطلب الأول : مفهوم السياسة التجارية

تعتمد كل دولة في إطار تنشيط تجارتها الخارجية على مبدأ المصلحة الثنائية في علاقاتها مع مختلف دول العالم، وتتميز كل دولة بعلاقات معينة ومع دول معينة، وذلك وفق إرادتها السياسية و إمكانياتها المتاحة في مجال التبادل الدولي، وبتفاعل هذين الأخيرين تفرز جملة من التنظيمات والتشريعات تسمى عادة بالسياسة التجارية.

و تعتبر السياسة التجارية التي تعتمدها الدولة إحدى ابرز المحددات لحجم تجارتها الخارجية و الأطراف التي تتعامل معهم.

أولا/ تعريف السياسة التجارية : يمكن تعريف السياسة التجارية على النحو التالي :

تعرف السياسة التجارية على أنها " مجموعة التنظيمات والإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير على مسارات تجارتها الخارجية، ولهذه السياسة أهداف محددة، وأدوات تساعدها على تحقيق هذه الأهداف".[1]

كما تعرف السياسة التجارية على أنها " انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية، فهي عمل من أعمال السيادة، بمعنى أن للدولة حرية التحكم بها من خلال وضع قيود على دخول السلع أو خروجها من أراضيها، كما تضع قيود على الخدمات الخارجية التي تنجز لمصلحة مواطنيها أو التي يقوم بها

[1]- عبد الرحمن يسري وآخرون، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص134.

أفرادها أو مؤسساتها في الخارج، وبهذا تسمى هذه السياسة المتبعة بسياسة تقييدية أو حمائية، أو رفع هذه القيود هنا تسمى بسياسة حرية التجارة."[1]

وعليه يمكن القول أن السياسة التجارية تعبر عن جملة من القوانين و الإجراءات التي تنظم عمليات التجارة الخارجية بين الدول، في إطار تحقيقها لأهداف معينة. وقد تختلف هذه السياسة من دولة لأخرى ومن مرحلة لأخرى في نفس الدولة، تماشيا مع الأهداف المسطرة لكل مرحلة.

ثانيا/ أهداف السياسة التجارية : تسعى كل دولة و في إطار بنائها لسياستها التجارية إلى تحقيق جملة من الأهداف في مختلف المجالات، و التي يمكن عرضها على النحو التالي:[2]

أ- الأهداف الاقتصادية : و يمكن التمييز بينها كما يلي :

1. حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة لنموها وتطورها.
2. العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعاتـوا ٍعادته إلى التوازن.
3. زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة للدولة.
4. حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش وغير ذلك، وكذلك حمايته من سياسات الإغراق التي يمكن أن تتبعها دول أخرى.

ب- الأهداف السياسية و الإستراتيجية : و التي من بينها :

1.توفير أكبر قدر من الاستقلال والأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية.

2.العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة و غيرها من السلع الإستراتيجية، خصوصا في فترة الأزمات والحروب.

[1] - أحمد عبد الرحمان أحمد،" مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2001، ص6.

[2] - محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص300.

ج- الأهداف الاجتماعية : تتمثل الأهداف الاجتماعية للسياسة التجارية في :

1. حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع.
2. إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة.
3. العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية، أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول أو السجائر.

المطلب الثاني : السياسة التجارية بين الحرية والتقييد

في إطار تطور العلاقات الاقتصادية و التجارية بين الدول، ميز المختصون بين نوعين من السياسات التجارية التي تبنتها الدول، ويتعلق الأمر بـ : سياسة حماية التجارة وسياسة حرية التجارة، وقد كان لكل اتجاه منهما أنصاره الذين دافعو عنه وقدموا مبررات من اجل تبنيه.

أولا : سياسة حرية التجارة

يمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة فرانسوا كيني (1694-1774)، ويقوم المذهب الطبيعي على أساس عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض، كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة، واعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيين بالثمن المجزي (العادل).[1]

[1]- دلامي نجية، "دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2012/2011، ص28.

و تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها "جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات."[1]

ويرتكز هذا الاتجاه إلى مبدأ حرية انتقال عوامل ووسائل الإنتاج من دولة إلى أخرى، وترك التجارة دون قيود أو عراقيل[2]،ويعتمد أنصار مذهب حرية التجارة في تأييد وجهة نظر هم على الحجج التالية :[3]

1- التخصص وتقسيم العمل الدولي : يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة، يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي، المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج. وعليه فان المستهلك داخل البلدان التي تتمتع بحرية التجارة يحصل على أقصى مستوى من الرفاه الاقتصادي، وذلك لأنه يتوفر لديه فرصة اختيار السلع التي تشبع رغباته من أي مصدر من مصادر الإنتاج في العالم، ويستطيع أن ينتقي أحسن الأنواع واقلها سعرا.

2- انخفاض أسعار السلع : يرى أنصار حرية التجارة أن التجارة الحرة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة و التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعود على المستهلك والمنتج بالفائدة، فالمستهلك يختار أجود أنواع السلع بأحسن الأسعار، والمنتج يوجه موارده إلى إنتاج السلع التي يتميز في إنتاجها وينتفع من مزايا التخصص ويستغل موارده الاقتصادية على أحسن وجه.

[1]- جمال جويدان الجمل، "التجارة الدولية"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص140.

[2]- شريف علي الصوص، "التجارة الدولية-الأسس والتطبيقات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص130.

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، ط2، مرجع سابق، ص338.

3- تشجيع التقدم التكنولوجي : تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين، ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج و إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة، مما يساعد المنتجين المؤهلين على المحافظة على حصتهم في السوق، و في نفس الوقت يستفيد المستهلك من هذه المنافسة و يشتري ما يحتاجه من السلع بأسعار منخفضة.

4- تضييق الخناق على قيام الاحتكار : إن حرية التجارة تمنع قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب من قيامها، وهي التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى تضييق المجال أمام خيارات المستهلك المتنوعة، و رفعها لمستوى الأسعار وذلك بغلقها الباب أمام السلع الأجنبية المماثلة والتي تباع بسعر اقل.

ثانيا : سياسة حماية التجارة

ترجع فكرة الحماية التجارية إلى المذهب التجاري الذي ساد ما بين نهاية القرن الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، والذي كان منتشرا خاصة في كل من إنجلترا وفرنسا إسبانيا إيطاليا وغيرها، ومن أبرز كتاب المذهب التجاري، الكاتب الإنجليزي (توماس مان) الذي نشر كتابه بعد وفاته سنة 1664، والذي عالج فيه مجموعة من القضايا تتعلق بالحماية التجارية، حيث قدم فيه مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق الفائض في الميزان التجاري.[1]

ويقصد بسياسة الحماية "كل سياسة يتم تبنيها من قبل الدول لحماية الصناعات المحلية من خطر منافسة الواردات الأجنبية، وعليه فإن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه السياسة

[1]- دلامي نجية، "دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات"، مرجع سابق، ص29.

هو استخدام الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلات الدولية أو على حجمها، أو على الطريقة التي تسوى هذه المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة.[1]
و قد وضع أنصار سياسة حماية التجارة عدة مبررات، قسمها الاقتصادي "هاري جونسون" إلى مبررات اقتصادية ومبررات غير اقتصادية.[2]

1/ الحجج الاقتصادية : يمكن عرضها على النحو التالي:[3]

أ- حجة الصناعات الناشئة : تعتبر هذه الحجة أكثر شيوعا في الدول النامية، وترتكز على أن المنشات الصناعية الناشئة عندما تبدأ في إنتاج سلعة ما وفي بلد ما، فإنها تتعرض إلى تكاليف مرتفعة ناتجة عن نقص في الخبرة والمهارة للتعامل مع التكنولوجيا المستخدمة، ولذلك نجد انه من الضروري أن تعطى هذه الصناعات فرصة ملائمة عن طريق الحماية الجمركية حتى تتمكن من التقدم والوصول إلى مرحلة النضج وخفض التكاليف واكتساب الخبرة.

ب- حجة الضريبة تخفض البطالة الكلية : يمكن توضيح هذه الحجة بافتراض أن دولة معينة تعاني من البطالة في أوقات الركود، وفي حالة قيام الدولة بفرض ضريبة على وارداتها من السلع، فان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها في السوق المحلية، ويتحول المستهلكون المحليون من شراء السلع الأجنبية إلى شراء السلع المحلية الصنع. مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية الصنع، وهذا يدفع الصناعات المحلية إلى توسيع إنتاجها و تأجير العمال مما يساعد على خفض البطالة.

ج- حجة مقاومة الإغراق : يعرف الاقتصاديون الإغراق بأنه قيام الشركة ببيع إنتاجها في الأسواق الخارجية بسعر اقل من سعر البيع في الأسواق المحلية، فهو شكل من أشكال

[1]- عادل احمد حشيش، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الازاريطة-الاسكندرية، 2000، ص194.

[2]- عريبي مريم، "أثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2014/2013، ص14.

[3]- علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، ط2، مرجع سابق، ص340.

التمييز السعري، ويحدث هذا عندما تقوم الشركة ببيع نفس المنتوج في أسواق مختلفة بأسعار مختلفة. وتعتبر هذه الحجة أن الإغراق الذي تقوم به الشركات الأجنبية هو خطوة غير عادلة ويشكل تهديدا للمنتجين المحليين في الدول المستهدفة. وذلك بسبب أسعار الواردات المنخفضة جدا، ولذلك فان الضريبة التي تفرض على الواردات تقوم بمعادلة الميزة السعرية غير العادلة التي تتمتع بها الشركات الأجنبية.

د- حجة الضريبة لموازنة الدعم المالي الأجنبي : إن النقطة الأساسية التي تتمحور حولها هذه الحجة هي عندما تقوم الحكومة الأجنبية بمنح إعانات مالية إلى صناعة معينة تصدرها إلى دول أخرى، فهذا السلوك يشكل تجارة غير عادلة مع الدول المستوردة لهذه الصناعة، وان قيمة الضريبة المحلية التي تفرضها هذه الدول يجب أن تتساوى مع قيمة الدعم المالي الذي منحته الحكومة الأجنبية، وذلك من اجل بناء قواعد المساواة بين الصناعة الأجنبية والصناعة المحلية.

هـ- حجة الإيرادات الحكومية : تواجه الحكومات التزامات مالية للإنفاق على البنى التحتية في بلدانهم، مثل التعليم والصحة والطرق والبيئة وغيرها من المشاريع الحيوية التي لا يمكن الاستغناء عنها، لكن البلدان النامية و الفقيرة توجد صعوبات في إيجاد التمويل اللازم لهذه المشاريع، ولذلك فإنها تلجا إلى الضرائب كمصدر رئيسي للدخل، و الضريبة على الحاجات الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا تجمع كمية كبيرة من النقود.

2/ الحجج غير الاقتصادية : يمكن التمييز بينها كالتالي :

أ- حجة الدفاع الوطني : والمقصود بهذه الحجة أن تكون الصناعة المراد حمايتها ضرورية للدفاع الوطني، وأن لا تكون هذه الصناعة قادرة على الازدهار إلا في ظل حماية تجارية من المنافسة الأجنبية الأكثر كفاءة والأقل تكلفة، ومن أمثلة هذه الصناعات صناعة

الطائرات والسفن، ولقد دافع "آدم سميث" عن سياسة الحماية للصناعة البحرية البريطانية بدافع أنها حيوية وضرورية لأمن بريطاني.[1]

ب- الحفاظ على الشخصية القومية : مما لا شك فيه، أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي نتيجة التجارة و سهولة المواصلات والاتصالات، يساعد على سرعة انتشار العادات والتقاليد الثقافية والقيم العقائدية، لذلك تقتضي مصلحة الدولة تقييد التجارة مع العالم الخارجي، حماية لشخصيتها القومية وعاداتها وتقاليدها الموروثة خوفا من اندثارها، وحمايتها من تسلل بعض القيم والأفكار الأجنبية غير المرغوب فيها.[2]

المطلب الثالث : أساليب السياسة التجارية

عادة ما تقوم الدول بفتح المجال أمام حركة مختلف السلع والخدمات في إطار تجارتها الخارجية، معتمدة في ذلك على عدة أساليب سعرية أو كمية أو تنظيمية، وذلك من اجل ضبط حركة هذه التجارة وفق الأهداف المسطرة.

أولا : الأساليب السعرية : وتشمل مختلف الوسائل التي تعتمدها الدولة للتأثير في سعر الواردات أو الصادرات، ويكن عرضها كما يلي :

1/ الرسوم الجمركية : الرسم الجمركي هو عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع التي تعبر حدودها الوطنية، سواءا دخولا أو خروجا، و يمكن التمييز بين الرسوم الجمركية استنادا إلى المعيارين التاليين :[3]

1/1/ كيفية تقدير الرسم : وينقسم هذا المعيار إلى :

أ- الرسوم القيمية : و هي الرسوم التي تفرض على نسبة مئوية من قيمة السلعة.

[1] - Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, Economie Internationale, Dalloz, Paris, 2005, p324.

[2] - جمال جويدان الجمل، "التجارة الدولية"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص140.

[3] - محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، "أساسيات علم الاقتصاد"، مرجع سابق، 396.

ب- الرسوم النوعية : و هي الرسوم التي تفرض على أساس العدد أو الوزن أو نوع السلعة بغض النظر عن قيمتها.

ج- الرسوم المركبة : و تتضمن رسما قيميا على السلع التي تتماثل وحداتها وتتفاوت قيمتها تفاوتا كبيرا، ورسما نوعيا على السلع التي تتماثل وحداتها و لا تتفاوت قيمة أصنافها إلا في حدود ضيقة.

2/1/ الغرض من الرسم : على أساس الغرض من الرسم يمكن التمييز بين الرسوم المالية والرسوم الحمائية، والغرض من الرسوم المالية هو الحصول على موارد مالية لخزينة الدولة، أما الغرض من الرسوم الحمائية فهو حماية الأسواق المحلية من المنافسة الأجنبية.

2/ الإعانات : ويقصد بها تلك المنح التي التي تقدم من طرف الدولة للمنتجيين المحليين الذين يقوم بتسويق جزء من منتجاتهم في الخارج، و فالغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولي، ويمكن التمييز بين نوعين من الإعانات :

1/2/ إعانات مباشرة : وتتمثل في الدعم المالي المباشر إلى المنتجين المصدرين، و تظهر هذه الإعانات عادة لتدعيم الإنتاج من السلع الزراعية.

2/2/ إعانات غير مباشرة : وتتمثل هذه الإعانات في منح المنتجين المصدرين بعض الامتيازات كالإعفاءات الضريبية أو خفض نسبتها أو الاستثناء من بعضها، و احيانا تتحمل الدولة بعض تكاليف التسويق كالاشهار و الإعلانات وغيرهما.

3/ الإغراق : لقد تم التطرق إلى مفهوم الإغراق سابقا (الحجج الاقتصادية لسياسة الحماية التجارية)، فهو يتم عند قيام إحدى الشركات ببيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بأقل من

سعر بيع نفس المنتجات في السوق المحلي، وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإغراق:[1]

1/3/ الإغراق الافتراسي : ويحدث عندما تقوم شركة وطنية ببيع منتجاتها في الخارج بأسعار منخفضة، بهدف القضاء على المنافسين ومن ثم تتحكم في السوق، وذلك بنية فرض سيطرتها على السوق، ثم تقوم برفع الأسعار مستغلة وضعها الاحتكاري وذلك لاستنفاذ السوق.

2/3/ الإغراق المستمر : وهو نتيجة مباشرة لسلوك تعظيم الربحية من قبل المحتكر، فلو اعتبرنا حالة صاحب مصنع يتمتع بوضع احتكاري في السوق المحلية، وفي نفس الوقت يتمتع بالحماية من الواردات البديلة من خلال تكاليف النقل أو القيود الحكومية، ويواجه من ناحية أخرى منافسة في الأسواق الأجنبية، فالمستهلكون المحليون لا يتوجهون إلى منتجات بديلة، في حين أن المستهلكين الأجانب يمكنهم ذلك، وحتى يتمكن المحتكر في هذه الحالة من تعظيم صافي إيراداته، لابد من قيامه بتحديد سعر منخفض في الأسواق الأجنبية حتى يحافظ على حصته السوقية (لوجود المنافسة)، و هو الأمر الذي يمكنه تعويضه بالسعر المرتفع محليا.

3/3/ إغراق المدخلات المنفصل : و يحدث هذا الشكل من الإغراق، عندما تكون الواردات قد تم تصنيعها من مواد خضعت للإغراق في البلدان التي تم تصنيع السلع النهائية بها. وقد سمح القانون التجاري الأمريكي في عام 1988 للسلطات بالتفاوض من اجل منع هذا النوع من الإغراق.

[1]- مورد خاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، "الاقتصاد الدولي-مدخل السياسات"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص150.

4/ الرقابة على الصرف الأجنبي : يعتبر سعر الصرف محدد أساسي لقيم المتبادلات بين الدول، وعليه فان الحكومات تسعى لوضع عدة أساليب رقابية للسيطرة على كل متحصلات العملة الأجنبية والتحكم في استخداماتها، و قد تعمد الدول إلى وضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات ويمكنها من تحقيق عدة أهداف هي :[1]

1/4/ تحقيق توازن ميزان المدفوعات : حيث يمكن للحكومة من خلال التحكم في عمليات البيع والشراء الخاصة بالعملات الأجنبية، أن تضغط الواردات بحيث تتساوى مع الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق توازن الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

2/4/ حماية الصناعات المحلية : إن عملية الرقابة على الصرف ومن خلال سيطرتها على كمية الواردات، تفتح المجال أكثر أمام الصناعة المحلية لأخذ حصتها في السوق المحلي على الأقل.

3/4/ حماية القيمة الخارجية للعملة : فبدلا من أن تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها المحلية كوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، فإنها تقوم بإتباع أسلوب الرقابة على الصرف لتحقيق ننفس الغاية، وبذلك تتجنب التدهور لقيمة العملة.

ثانيا : الأساليب الكمية : من ابرز الوسائل الكمية التي تعتمدها الدول هي نظام الحظر، نظام الحصص و تراخيص الاستيراد.

1/ نظام الحظر : الحظر هو منع سلعة معينة من دخول الدولة أو الخروج منها، وهو يعتبر إجراء استثنائي يطبق في الوقت الحاضر على بعض المواد الممنوعة، كالمخدرات والمطبوعات المعادية لنظام الدولة أو المسيئة للأخلاق، أو بعض السلع التي قد تجد الدولة

[1]- السيد محمد احمد السريتي، "التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص153.

خطرا في دخولها إليها أو خروجها منها[1]. كما أن السلع المحظورة قد تختلف بين الدول ومن فترة زمنية إلى أخرى.

2/ نظام الحصص : يتمثل نظام الحصص، بقيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة. وتعد الحصص قيدا كميا على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة[2]، على خلاف التأثير السعري الذي تحدثه الرسوم الجمركية. وعند تطبيق نظام الحصص لابد من مراعاة النقاط التالية :

- الفترة الزمنية المقررة التي يسري فيها نظام الحصص.
- الطريقة التي يتم من خلالها تحديد الحصص المقدرة.
- الإجراءات المتخذة في حالة تجاوز الحصة المحددة.

3/ تراخيص الاستيراد : نشا نظام تراخيص الاستيراد ليكمل نظام الحصص، ويتفادى ما أسفر عنه العمل بالحصص الكلية من عيوب. ويتحصل ذلك النظام في اشتراط الحصول على ترخيص سابق باستيراد السلعة من الجهة الحكومية الموكلة بالرقابة على الاستيراد. وقد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط، وقد تخصص لكل مصدر من مصادر الاستيراد نصيبا معينا من الحصة تنفرد بتحديده طبقا لأساس تستحسنه، أو بناء على اتفاق بينها وبين الدول المنتجة للسلع محل التحديد. وأحيانا قد تقوم الدولة ببيع هذه التراخيص بالمزاد، توصلا للحصول على إيراد من وراء بيعها، وكذلك تجنبا لاستيلاء المستوردين على أرباح عشوائية على حساب المستهلكين.[3]

ثالثا : الأساليب التنظيمية : تصاغ الأساليب التنظيمية للسياسة التجارية عادة في شكل معاهدات أو اتفاقات تجارية، أو اتحادات جمركية أو إجراءات إدارية.

---

[1]- محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص328.

[2]- السيد محمد احمد السريتي، "التجارة الخارجية"، مرجع سابق، ص152.

[3]- محمد زكي شافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون سنة نشر، ص203.

1/ المعاهدات التجارية : تعقد المعاهدات التجارية بين الدول على مستوى أجهزتها الدبلوماسية، وذلك من اجل تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، و يتم التوصل إليها بأساليب دبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، وتتمثل عادة في تنظيم الرسوم الجمركية ومختلف المعاملات الضريبية ، كما تراعي المعاهدات التجارية بعض المبادئ كمبدأ المساواة في المعاملات بين المواطنين، ومبدأ المعاملة بالمثل بالإضافة إلى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

2/ الاتفاقات التجارية : يتميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بأنه يعقد لفترة قصيرة (لمدة سنة عادة)، ويتناول أمورا معينة ومفصلة أكثر مما نجده في المعاهدة التجارية، التي تقتصر على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين[1]. وقد ينطوي الاتفاق على نص يبين الإجراءات الضرورية لتطبيق بنوده ومنح التراخيص اللازمة لذلك، خاصة فيما يتعلق بعمليات الاستيراد والتصدير ومختلف المعاملات بين الدول.

3/ الاتحادات الجمركية : تعتبر الاتحادات الجمركية معاهدة دولية تتم بين مجموعة من الدول، يتم من خلالها توحيد الإجراءات والقوانين الجمركية التي تخص عمليات التبادل بين الدول المعنية، حيث يتم إلغاء الرسوم على المنتجات المتبادلة بينها، وتوحيد التعرفة الجمركية لدول الاتحاد في مواجهة الخارج، كما قد تتفق الدول الأعضاء على جمع حصيلة الرسوم الجمركية التي تدخل الإقليم الجمركي الجديد لتعود وتوزعها فيما بينها.[2]

4/ المناطق الحرة : يقصد بالمناطق الحرة أن تستثني الدولة منطقة تقع داخل حدودها الجغرافية من نطاقها الجمركي، وتسمح بتدفق السلعة من والى هذه المنطقة بكل حرية ودون

[1] - محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص333.

[2] - محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، مرجع سابق، ص335.

الخضوع لأي رسم، لكنها تخضع للرسوم إذا ما أرادت دخول حدود الدولة كما لو كانت واردة من الخارج، والغرض من وراء إنشاء المناطق الحرة تحقيق بعض المزايا منها :[1]

- اجتذاب التجارة العابرة إلى المنطقة لتصبح مركزا يعاد منه التصدير إلى مختلف المناطق.
- استيراد المواد الأولية إلى المنطقة للقيام بتحويلها.
- تهيئة الفرصة لإنشاء أسواق دولية في منطقة تتبادل فيها السلع دون تدخل أي سلطة من السلطات.

5/ إجراءات الحماية الإدارية : تعتبر الحماية الإدارية من الإجراءات الاستثنائية التي تقوم السلطات العامة بتطبيقها بهدف عرقلة حركة الاستيراد و حماية السوق الوطنية، و من بين هذه الإجراءات، فرض تكاليف مرتفعة على نقل و تخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، مراجعة القيمة التجارية للسلع عند فرض الضرائب و الرسوم الجمركية عليها، إخضاع عملية التفتيش إلى رسوم عالية، و غيرها من الإجراءات الأكثر وطأة و تعقيدا على المبادلات الخارجية.[2]

[1]- دلامي نجية، "دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات"، مرجع سابق، ص35.

[2]- زايد مراد، "دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2005، ص163.

المبحث الرابع : التجارة الخارجية في ظل منظمة التجارة العالمية

تمثل منظمة التجار ة العالمية فضاءا خاصا لممارسة التجارية الخارجية، في إطار قوانين وتنظيمات تم سنها وتبنيها و أحيانا تعديلها عبر محطات تاريخية متعددة انطلاقا من سنة 1947.

المطلب الأول : الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الغات)

شهد الواقع الاقتصادي العالمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تراجع ملحوظ في مختلف مستوياته، وهذا بالنظر إلى الأوضاع الكارثية التي خلفتها الحرب واستنزافها لكمية كبيرة من ثروات الأمم، خاصة الدول الأوروبية التي كانت تعتبر المسرح الرئيسي لهذه الحرب. و خلال تلك الفترة برزت الحاجة الملحة لتبادل المنافع بين الدول من اجل إنعاش الواقع الاقتصادي من جديد، وهو ما تبلور من خلال دعوة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة سنة 1946 إلى عقد مؤتمر دولي للتجارة تحت رعاية الأمم المتحدة.

اولا/ نشأة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة : في أكتوبر من سنة 1946 تم عقد الدورة الأولى للمؤتمر الدولي الذي دعى له المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في العاصمة البريطانية لندن، وفي مدينة جنيف بسويسرا تم عقد الدورة الثانية للمؤتمر في شهر افريل من عام 1947، وانتهت إلى إعداد مشروع ميثاق للتجارة الدولية يتضمن إنشاء منظمة دولية للتجارة.

ولقد أسفرت هذه المفاوضات عن مولد ما يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الغات)، والتي أبرمت في 1947 وبدا العمل بها ابتداء من شهر جانفي 1948، وكان عدد الدول التي وافقت عليها في البداية 23 دولة.[1]

ثانيا/ مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة : تقوم الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة على عدة مبادئ تمل نظاما شاملا للقواعد العامة التي تنظم العلاقات

[1]- عثمان أبو حرب، "الاقتصاد الدولي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص134.

التجارية بين الدول الأعضاء، ويمكن عرض هذه المبادئ كالأتي :[1]

أ. مبدأ تحرير التجارة الدولية من القيود : هذا التحرير يمثل المهمة الأساسية للاتفاقية، والمقصود هنا التجارة الدولية في السلع المنظورة. ويقوم التحرير على التبادلية، أي مبدأ المعاملة بالمثل.

ب. عدم التمييز في تنظيم التبادل الدولي بين البلدان المتاجرة : وهو المبدأ الذي يتحقق باستخدام ما يسمى بشرط الدولة الأولى بالرعاية، وبمقتضاه تحصل كل الدول الأخرى في التجارة الدولية الحالية أو المستقبلية على المزايا التي تعطيها دولة لدولة أخرى وفقا لاتفاق بينهما، وذلك على نحو آلي.

ج. الحماية من خلال التعريفة الجمركية : إن تقييد التجارة الدولية إن كان له مقتضى، يكون عن طريق الوسائل السعرية (الضريبة الجمركية)، وليس عن طريق الوسائل الكمية، كمنع استيراد سلعة أو تحديد الحصة التي يمكن استيرادها.

ثالثا/ أهداف و وظائف الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة : تسعى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلال ممارستها لعديد الوظائف المناطة بها. ويمكن التمييز بين أهداف و وظائف الغات على النحو التالي :[2]

أ. **الأهداف :** تتلخص أهم أهداف الغات فيما يلي:

- تحرير التجارة في السلع و الخدمات من أجل زيادة الدخل الوطني للدول الأعضاء وتخفيف الاستغلال الأمثل للموارد العو امل الإنتاجية المتاحة.

- تشجيع حركة الإنتاج العالمية و حركة رؤوس الأموال و الاستثمارات.

- إزالة الحوافز الجمركية لتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية و زيادة حجم التبادل التجاري العالمي.

[1]- محمد دويدار، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص201.

[2]- حشماوي محمد، "الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص125.

- حل المنازعات التجارية بين الدول عن طريق المفاوضات.

ب. الوظائف : يمكن حصر وظائف الغات في ثلاثة وظائف رئيسية:

- الإشراف على تنفيذ المبادئ و القواعد و الإجراءات التي تضعها الاتفاقات المختلفة التي تنطوي عليها الجات و التي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة في الغات.

- تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إحراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية، و من أجل جعل العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات التجارية الدولية تحديدا بين الدول أكثر شفافية و أكثر قابلية للتنبؤ و من ثم أقل إثارة للمنازعات.

- العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول في مجال التجارة الدولية، من خلال البحث و النظر في القضايا التي يرفعها طرف متعاقد في الجات ضد طرف آخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.

رابعا/ أهم الموضوعات التي تناولتها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة : لقد قامت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجار ة بمعالجة عدة موضوعات عبر عدة محطات تاريخية، وذاك وفقا للدورات التي كان يتم عقدها، فخلال كل دورة يتم تثمين أو تعديل أو إلغاء المواضيع المتفق عليها مسبقا، بالإضافة إلى عرض مواضيع جديدة والحكم عليها، وانطلاقا من سنة 1947 فقد تم عقد ثمانية (08) جولات للغات، كانت أخرها جولة أورجواي التي بدأت في 1967 وانتهت في ديسمبر 1993، بمشاركة 117 دولة، ولعل ابرز الموضوعات التي تمت مداولتها خلال هذه الجولات ما يلي :[1]

أ/ كانت نتيجة الدورة الأولى كبيرة من حيث تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع المادية، غطى 45 ألف سلعة كانت تمثل ثلثي (3/2) التجارة الدولية في تلك الآونة.

ب/ تركز الاهتمام في الدورات الست الأولى على تخفيض التعريفة الجمركية.

[1]- محمد دويدار، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سابق، ص203.

ج/ مع التخفيض التصاعدي للتعريفة الجمركية زاد الاهتمام بالقيود غير الجمركية، من هنا كان تركيز جولة "طوكيو" على القيود غير الجمركية التي تحد من انسياب التجارة الدولية.

د/ هدفت دورة أروجواي إلى الانتقال بحرية التجارة الدولية نقلة كيفية في مختلف المجالات (الزراعة، المنسوجات، الخدمات...).

المطلب الثاني : منظمة التجارة العالمية

تعد جولة أروجواي من أطول الجولات التي مرت بها الغات، وبعد الأخذ والرد في مختلف المواضيع المتعلقة بالتبادل الدولي، ونظرا للأبعاد والصور المختلفة التي أصبح يأخذها هذا الأخير (التبادل الدولي)، خلصت هذه الجولة إلى الاتفاق حول إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

أولا/ نشأة المنظمة العالمية للتجارة :

اعتمدت في مراكش سنة 1994 الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائج جولة أروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، واستغرقت المفاوضات سبع (07) سنوات تباينت فيها المواقف وتصادمت مجموعات الدول المختلفة، واشتركت في الجولة 122 دولة، وتضمنت الوثيقة التي قدمها "آرثر دنكل" سكرتير عام الغات في ذلك الوقت مشروعا متكاملا لوثيقة ختامية للجولة، وتضمنت 28 وثيقة قانونية ما بين اتفاقية وقرار ومذكرة تفاهم لتفسير بعض مواد اتفاقية الغات الأصلية، لتغطي كافة مجالات التفاوض التي تم التوصل إليها في أروجواي 1986[1].

ثانيا/ أهداف المنظمة العالمية للتجارة :

لقد نصت ديباجة الاتفاقية الخاصة بجولة مراكش، أن المنظمة العالمية للتجارة تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق العمالة الكاملة والاستمرار في نمو حجم الدخل الحقيق والطلب الفعلي وزيادة الإنتاج والاتجار في السلع والخدمات، بما يتيح الاستخدام الأمثل لموارد العالم

[1]- سهيل حسين الفتلاوي، "منظمة التجارة العالمية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، عمان، 2009، ص33.

وفقا لهدف التنمية، وذلك مع الحرص على حماية البيئة والحفاظ عليها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك بصورة تتلاءم واحتياجات واهتمامات كل منها في مختلف مستويات التنمية الاقتصادية في آن واحد، وحصول الدول النامية لاسيما الأقل نموا على نصيب في نمو التجارة الدولية يتماشى واحتياجات تنميتها الاقتصادية، والدخول في اتفاقيات متبادلة للمعاملة بالمثل، تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق خفض كبير للتعريفات وغيرها من الحواجز والقضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية، وهذه الأهداف كلها تنضوي تحت هدف واحد هو حرية التجارة العالمية[1].

ثالثا/ مهام المنظمة العالمية للتجارة :

وفقا لنتائج جولة أوروغواي و التي تضمنها الاتفاق الموقع في مدينة مراكش فإن مهام المنظمة العالمية للتجارة هي كالتالي:[2]

1- الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، التي تنظم العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، و تسهيل تنفيذ و إدارة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروغواي.

2- متابعة المفاوضات الدولية لتحرير التجارة الدولية متعددة الأطراف.

3- فض المنازعات الدولية فيما يتعلق بالمعاملات التجارية و تسويتها وفق الأسس التي حددتها اتفاقيات "الغات".

4- متابعة السياسات التجارية الدولية و مدى انسجامها مع ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر مراكش.

5- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و الوكالات التابعة لهما بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الانسجام و التوازن في عملية صنع السياسات الاقتصادية الدولية.

[1] - سهيل حسين الفتلاوي، "منظمة التجارة العالمية"، مرجع سابق، ص143.

[2] - حشماوي محمد، "الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، مرجع سابق، ص145.

المطلب الثالث : التجارة الخارجية في ظل منظمة التجارة العالمية

لقد عبرت القوانين التي سنتها المنظمة العالمية للتجارة عن جملة من الإصلاحات التي تخص التجارة الخارجية للدول الأعضاء وفي مختلف مجالاتها، ويمكن التطرق إلى أهم هذه المجالات كالأتي :[1]

أولا/ أثر تحرير التجارة العالمية على السلع الصناعية : تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بالتقليص التدريجي للرسوم الجمركيةوا ٍزالة القيود الكمية. كما أن جولة أروجواي أدت إلى تقليص الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصنعة بنسبة 38% في الدول الصناعية و 19% في البلدان النامية.

ثانيا/ أثر تحرير التجارة العالمية على المنسوجات و الملابس : طبقا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، تم إلغاء اتفاق الألياف لعام 1974 وتحرير تجارة المنسوجات في ظل اتفاق متعدد الأطراف وذلك بغية السماح بفرص أوسع للنفاذ إلى الأسواق العالمية.

إن الاتفاق الجديد ليحر ّ ر كليا تجارة هذه السلع، بل تعين المرور بأربع مراحل مدتها عشر سنوات، يتم خلالها وعلى التوالي تحرير 16%، 17%، 18%، 49% من قيمة الواردات الكلية لتلك السلع.

ثالثا/ أثر تحرير التجارة العالمية على قطاع الزراعة : بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بسنة واحدة، تم الاستعاضة عن ما نسبته 30% من القيود الكمية التي كانت مفروضة على المنتجات الزراعية، برسوم جمركية، وبذلك التزمت الدول المتقدمة بتقليص هذه الرسوم تدريجيا خلال ست سنوات بنسبة معدلها 36%، وخلال عشر سنوات بنسبة معدلها 25% فيما يخص الدول النامية، أما الدول الأقل نموا، فهي غير مجبرة على تقليص رسومها الجمركية المفروضة على الواردات الزراعية.

[1]- محمد قويدري، "انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية"، مجلة الباحث، العدد 01، 2002، ص20.

رابعا/ أثر تحرير التجارة العالمية على قطاع الخدمات : أصبحت تجارة الخدمات تحتل مركزا مهما في التجارة العالمية، ففي عام 2000 بلغ حجمها 1415 مليار دولار، أي خمس التجارة العالمية، حيث تستحوذ الدول الصناعية على الجزء الأكبر من تجارتها. وقد بلغت صادرات الخدمات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا 939 مليار دولار أي ثلث صادرات العالم.

خلاصة :

في ظل النمو المتسارع الذي يعيشه الواقع الاقتصادي، تطورت مظاهر التجارة الخارجية بين الدول، وانتقلت من كونها عملية تبادل للمنافع بين دولتين، إلى كونها مصدر لتشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية أو منظمات عالمية، مما زاد من اهتمام الباحثين والمختصين في الخوض في مجالاتها وتفسير سياساتها.

وقد قدم العديد من الباحثين الاقتصاديين نظريات مختلفة لتفسير التجارة الخارجية وذلك حسب انتماءاتهم للمدارس التاريخية المختلفة، انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية ومرورا بالمدرسة النيوكلاسيكية وصولا للمدرسة الحديثة.

وقد استفادت العديد من الدول في إطار ممارستها للتجارة الخارجية من مختلف الامتيازات التي تمنحها منظمة التجارة الدولية للدول الأعضاء فيها، مما دفع الدول التي لم تكتسب صفة العضوية بعد للتكثيف من جهودها والإلحاح في طلباتها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

الفصل الثالث

التجربة الصينية في الإصلاح الاقتصادي

تمهيد :

لقد مر النظام الاقتصادي الصيني تاريخيا بمرحلتين أساسيتين، مرحلة البناء الاشتراكي والتي استمرت من 1949 حتى 1976، ثم مرحلة الانفتاح على النظام الرأسمالي والتي عمدت إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والإصلاحات في النظام الاقتصادي انطلاقا من سنة 1978، حيث شهد الاقتصاد الصيني في هذه المرحلة قفذة نوعية على الصعيد العالمي، ويرجع الفضل الكبير في ذلك إلى الرئيس الصيني آنذاك "دنج شياو بينج"، الذي جاء بفكر جديد من اجل تحقيق الثروة للشعب الصيني، حيث اهتمت الحكومة الصينية بالعلوم والتكنولوجيا اهتماما بالغا بهدف رفع المستوى التقني لدى مختلف أفراد الأمة الصينية، ووضعت خطة خمس عشرية للتطوير في مجال العلوم والتكنولوجيا في مطلع 1976، واتجهت نحو جلب التكنولوجيا ذات الطابع الإنتاجي على عكس غيرها من بقية الدول النامية التي اندفعت وراء منجزات التكنولوجيا ذات الطابع الاستهلاكي، ومن خلال هذا الفصل سوف نستعرض أهم المحطات التاريخية لتطور الاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى عرض أهم المؤشرات الاقتصادية للصين خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : أهم المحطات التاريخية لتطور الاقتصاد الصيني.

المبحث الثاني :قراءة في أهم المؤشرات الاقتصادية الصينية خلال فترة الدراسة.

المبحث الثالث : تطور سعر صرف اليوان والتجارة الخارجية للصين خلال فترة الدراسة.

المبحث الأول : أهم المحطات التاريخية لتطور الاقتصاد الصيني

بعد سنة 1978 شهدت الصين ثورة تنموية في مختلف القطاعات الحيوية، وقد اعتمدت الصين في بداية هذه الفترة على إرسال أعداد كبيرة من الطلاب والباحثين إلى الخارج لدراسة احدث الأساليب و البرامج التكنولوجيا، ليتواكب ذلك مع نظام السوق الاشتراكي. وانطلقت التكنولوجيا في مختلف القطاعات خاصة في قطاع الصناعة، وما هي إلا مدة قصيرة حتى شرعت الصين في إنتاج الجيل الخامس من الحاسبات بعد أن تخطت صناعة الآلات التي تحسب مائة مليون عملية في الثانية الواحدة.[1]

وقد مرت الصين بثلاث مراحل تاريخية للإصلاحات الاقتصادية يمكن ذكرها على النحو التالي :

المطلب الأول : المرحلة الأولى : 1979-1984:

لقد أسس لهذه المرحلة خلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني سنة 1978 بقيادة "دنج شياو بينج"، حيث تم الاتفاق على وضع خطة عمل للقيام بجملة من الإصلاحات التي من شأنها تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وذلك من خلال استمرار المساعدات الحكومية لرفع المستوى المعاشي للفرد الصيني. وقد تم في هذا المؤتمر طرح برنامج التحديثات الأربعة الذي أسس على تحقيق عدة أهداف يمكن ذكرها كما يلي :[2]

1. جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي. وقد قسم احد مستشاري الأمين العام السابق للحزب الشيوعي "زهاوزيانج"

[1]- هشام بن عبد العزيز العمار، "مكانة الصين الدولية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008، ص55.

[2]- مقال الكتروني، "دراسة-في-التجربة-الاقتصادية-الصينية"، نشر على الرابط :

http://ykuwait.dzbatna.com/دراسة-في-التجربة-الاقتصادية-الصينية-ل 09/02/2015.

الدول إلى أربع مجموعات من حيث القدرة على التعامل مع المتغيرات التي تصيب المجتمع الدولي في جوانب عدة وهي كالأتي :

أ- حكومات جامدة واقتصاد جامد : أي إن هيكل السلطة من ناحية وبنية الاقتصاد من ناحية ثانية ليسا مؤهلين للتكيف مع المتغيرات، ومثال ذلك الاتحاد السوفيتي.

ب- حكومات جامدة واقتصاد مرن : أي إن آليات التكيف في القطاع الاقتصادي أوفر منها في القطاع السياسي، ومثال ذلك الدول التي تدعى "النمور الآسيوية."

جـ – حكومات مرنة واقتصاد جامد : أي إنه نمط مغاير للنمط السابق، ففي هذا النمط تكون الحكومة أكثر قدرة على التكيف من البنية الاقتصادية، كما هو الحال في الهند.

د – حكومات مرنة واقتصاد مرن : وهو النمط المتوافر في الدول المتطورة، حيث يتمتع كل من الحكومة والاقتصاد بوفرة لآليات التكيف مع التغيرات الدولية. و قد رأى المستشار أن الصين يجب أن تعمل على الانضمام إلى هذه المجموعة.

2. إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيراً الدفاع.

3. إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج، حيث جرى إقرار نظام المسؤولية العائلية (اقرها الحزب عام 1980)، الذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية، والسماح بمشروعات خاصة، وتحتفظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين.

4. الإصلاحات الحضرية (أقرها الحزب عام 1984) وتقوم على لامركزية تسيير المشروعات العامة، وبخاصة فيما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة، وفتح المجال أمام بناء المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الأجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها بعد الحصول على رخصة بذلك، وأصبح من حق المقاطعات أن يكون لها ممثلون تجاريون

في الخارج، ويكون هؤلاء الموظفين مسؤولين أمام السلطات المحلية وليس أمام وزارة العلاقات والتجارة الخارجية.

5. منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلالية عن بيروقراطية الحزب.

6. تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية.

7. السعي للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية.

8. تشجيع المرافق السياحية والشروع في عملية واسعة لبناء هذا المرافق.

وخلال هذه الفترة هيأت للفلاحين فرصة ذهبية بالسماح لهم باستزراع وبيع المزيد من الغذاء، ليلغي بعدها "دنج" احتكار الدولة لشراء وبيع المنتجات الزراعية، ورفع حدود الأسعار بالنسبة إلى الغالبية العظمى من المحاصيل الزراعية، ليزداد دخل الفلاحين بمتوسط 15% سنويا.[1]

وبعد تحول قرارات "دنج" إلى واقع عملي في مجال الزراعة وبدأت تؤتي ثمارها، اتجه إلى الإصلاح في قطاع الصناعة وأعطى مديري الشركات مزيد من الحرية، واصدر بعض الأوامر التي تشمل بعض الإعفاءات الضريبية على صافي ربح الشركات، والتي رجعت بدورها إلى عجلة الاستثمار ثانية، مما ساهم في تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ بمجال الصناعة.[2]

و قد ركز الزعيم الصيني في تلك المرحلة على زيادة الإنتاج والوصول بالمجتمع إلى الرفاهية الاقتصادية، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن على الصين أن تسير في الطريق الذي يوصلهإلى ذلك بغض النظر عما إذا كان اشتراكياً أم رأسمالياً .

[1] - روبين ميريديث، ترجمة شوقي جلال، "الفيل والتنين، صعود الهند والصين، ودلالة ذلك لنا جميعا"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 359، الكويت، جانفي 2009. ص32.

[2] - فولفجانج هيرن، ترجمة محمد رمضان حسين، "التحدي الصيني"، كتاب العربية 14، ط1، الرياض، 2011.ص31.

وقد بدأت الحياة خلال هذه الفترة تدب في مختلف عناصر الاقتصاد الصيني، فبحلول الثالث من شهر مارس 1979 أنشئت في بكين الهيئة العامة لإدارة الصرف الأجنبي[1]، والتي كلفت بالإدارة الشاملة لتعاملات التبادل بين اليوان ومختلف العملات الأجنبية.

المطلب الثاني : المرحلة الثانية : 1984-1991 :

تميزت هذه المرحلة بتبني الصين لعمليات اقتصاد السوق،و التي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني، ففي نوفمبر 1993، وأثناء انعقاد المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني أصدرت اللجنة المركزية قراراً يدعم هذا التوجه.

و قد أصبحت هذه التجربة نموذجاً للدول الأخرى لاسيما دول العالم النامي، بعد أن أحدثت تحولات كبيرة في شعب يزيد تعداده (1.2) مليار نسمة، حيث استطاعت هذه التجربة توفير الملبس و المأكل لخمس سكان العالم .

ومن المؤشرات التي تدل على أن الصين ماضية في هذا الطريق هو إنشائها لخمس مناطق اقتصادية تطبق فيها سياسات اقتصادية خاصة، يمكن توضيحها كما يلي :[2]

1. تعتمد تنمية اقتصاد المناطق الخاصة بشكل رئيسي على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية و الاستفادة منها و من منتجاتها بشكل أساسي نحو التصدير، ويعد اقتصاد المناطق الخاصة وحدة جامعة مكونة من المؤسسات المشتركة الاستثمار والمؤسسات التعاونية بين الصين والأجانب والمؤسسات الأجنبية الاستثمار بشكل أساسي، إلى جانب وجود الأشكال الاقتصادية المتنوعة الأخرى، ويخضع الاقتصاد في المناطق الخاصة لقيادة الاقتصاد الاشتراكي في عموم الصين.
2. ضرورة إظهار دور التكييف للسوق ضمن الحركة الاقتصادية في المناطق الخاصة.

[1]- وو شياو بوو، "الطفرة الصينية"، ترجمة رشا كمال، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2016، ص39.

[2]- مقال الكتروني، "التجربة الاقتصادية الصينية"، نشر على الرابط :
http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=414 09/02/2015.

3تقديم الأمتيازات والتسهيلات الخاصة في مجالات الضرائب وا ٍجراءات تأشيرات الدخول و الخروج للتجار الأجانب القادمين إليها بقصد الاستثمار.

4. تطبيق نظام إداري مختلف عن نظام المناطق الداخلية، إذ تتمتع المؤسسات فيها بالحرية الأكبر.

وقد تكللت هذه التجربة بالنجاح، ففي عام 1992 بلغ حجم التجارة الخارجية للمناطق الخمسة الخاصة نحو 24 مليار، وهي تشكل نسبة (14.65%) من حجم التجارة الخارجية للصين. وحققتفائضاً تجارياً قدره 490 مليون دولار.

وقد دفع هذا النجاح الحكومة الصينية إلى فتح (14) مدينة أخرى على غرار المناطق الاقتصادية الخاصة. ومثال ذلك، مقاطعة "جوانج دونج"حيث حققت تطوراً اقتصادياً كبيراً للفترة 1979 -1990 فبلغ معدل النمو السنوي 11% سنوياً وبلغ متوسط دخل الفرد حوالي 1200 دولار سنوياً مقابل 240 دولار في المقاطعات المجاورة، ومعدل نمو صناعي بلغ 27.2% وناتج سنوي 31 مليار دولار. وأيضاً مقاطعة "فوجيان" التي حققت زيادة في صادراتها بنسبة 21% سنوياً للفترة 1989-1991.

المطلب الثالث : المرحلة الثالثة : 1991 إلى 2012 :

تميزت هذه المرحلة بترك "دنج" السلطة عام 1992 بعدما كان قد حقق المهمة التي راوغت قادة الصين على مدى 150 عاما، فهو وزملاؤه وجدوا الطريق لاغناء الشعب الصيني وقوة الصين، ولكن خلال عملية تحقيق هذا الهدف اشرف "دنج" على تحول أساسي للصين ذاتها بما يعنى طبيعة علاقتها مع العالم الخارجي، ونظام الحكم فيها ومجتمعها. وتحت مبادرة "دنج" التحقت الصين بحق بالمجتمع الدولي وأصبحت جزءا نشطا في المنظمات الدولية ونظام التجارة العالمي، وأصبحت الصين عضوا في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبدأت الصين تلعب دورا نشطا في نشاطات منظمة الصحة العالمية

وركزت جهودها في جميع المنظمات الدولية في كل مجال، ورغم أن الأمر قد احتاج إلى حقبة بعد ترك "دنج" السلطة لكي تلتحق الصين بمنظمة التجارة العالمية إلا أن الاستعدادات لالتحاق الصين قد بدأت في عهد "دنج" الذي ترك لخلفائه أن يدركوا فوائد النظام الدولي للصين وان يبدءوا في التفكير عما يمكن للصين أن تفعله كشريك في النظام الدولي والمؤسسات العالمية لدعم هذه المؤسسات.[1]

وقد استطاعت الصين خلال تسعينات القرن الماضي أن تحقق ارتفاع في مستوى الدخل الحقيق لمواطنيها بسرعة تعادل عشرة أمثال معدل ارتفاع الدخول الأمريكية، فقد ارتفع متوسط دخل الفرد في الصين من 214 دولار في 1992م إلى 610 دولار في 1998م وزاد ليصل لـ 3867 دولار في 2010م، وتحتل الصين المرتبة الخامسة عشر بين دول مجموعة العشرين من حيث متوسط دخل الفرد فيها 3180 دولار،كما حققت نموا في صادراتها خلال الفترة من 1990م حتى 2010م تمحور حول 16% سنويا، كما تحتل الصين الآن المرتبة الأولى عالميا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشهد الاستثمارات فيالصين نموا بمعدل 13,4%، وقد ارتفع حجم الاستثمارات في الصين من 24,8 مليار دولار في 1990م ليصل ل 348،4 مليار دولار في 2000م، ليتمحور حول 500 مليار دولار في 2010م، كما نجد أن الصين تستثمر بمليارات الدولارات في سندات الخزانة الأمريكية، مما يمكنها من لعب دور كبير في التحكم في الاقتصاد العالمي. وفقاً لمعياري حجم السوق والتجارة الخارجية والقوة الشرائية للعملة الصينية (اليوان) مقابل الدولار، فأن الصين تعتبر القوة الاقتصادية الثالثة عالميا بعد الولايات المتحدة واليابان، وقد بلغ حجم التبادل التجاري الخارجي الصيني منتصف التسعينات 235 مليار دولار وارتفع ليصل 498

[1]- مقال الكتروني، "كيف تحولت الصين ؟"، مجلة الصين اليومية، على الرابط :
http://egyptianshark.blogspot.com/search/label/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9 (06-04-2015)

مليار دولار في 2010 بواقع 266 مليار دولار بالنسبة للصادرات و 232 مليار دولار بالنسبة للواردات، مما يعكس وجود فائض في الميزان التجاري للصين بواقع 34 مليار دولار.[1]

كما استطاعت الصين خلال هذه المرحلة الحفاظ على معدل منخفض من البطالة والتضخم خلال العقدين الماضيين بنسبة 4.2% و 1.5% على التوالي، وتتمتع الصين بضخامة حجم الاحتياطي من العملة الأجنبية الموجود لديها، والذي ارتفع من 154,7مليار دولار في 1999م ليصل إلى 403,3 مليار دولار في 2003م ويزداد أضعاف ذلك ليصل 2800 مليار دولار في 2010م، وبذلك تكون الصين أكبر دولة في العالم من حيث احتياطي العملة الأجنبية.

وتجدر الإشار ة هنا إلى أن الصين خلال هذه الفترة حصلت على العضوية في منظمة التجارة العالمية، وذلك سنة 2001، وانطلاقا من سنة 2002 بدأت الصين تحصد المصالح من وراء انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وبدأت أعين المستثمرين الأجانب تتجه إلى الصين بشغف لم يكن موجود في السابق، وأصبحت الصين للمرة الأولى هي أكثر دولة تجذب إليها استثمارات التجارة الخارجية المباشرة، وزادت صادرات التجارة الخارجية زيادة واضحة، كما أن الصادرات كان لها جل الأثر في دفع إجمالي الدخل القومي. والفوائد التي حققتها الصين بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لم تكمن فقط في دفع الزيادة الاقتصادية، بل ساهمت في إصلاح الآلية الاقتصادية وتعزيز اتصال الصين مع العالم الخارجي.[2]

[1]- محمود خليفة جودة محمد، "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991م – 2010م"، مقال الكتروني نشر على موقع المركز الديمقراطي العربي، متاح على الرابط : http://democraticac.de/?p=570، تاريخ الاطلاع : 2015/03/09.

[2]- وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، "الاقتصاد الصيني"، الذاكرة للنشر والتوزيع بالاشتراك مع دار النشر الصينية عبر القارات، ط1، 2012، ص38.

وهناك العديد من المقومات والعوامل التي ساعدت الصين في تقدمها الاقتصادي، حيث نجد أن الاقتصاد الصيني يتميز بالتنوع مما يتيح فرص كبيرة للاستغلال البشرى، وتزخر الصين بثروات طاقية ومعدنية حيوية، إذ تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفحم والزنك، وتحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الكهرباء والحديد والصلب والرصاص، والثالثة في إنتاج الفوسفات، وبلغ إنتاج الصين من النفط الخام 203 مليون طن سنة 2010م، كما تنتج الصين العديد من المحاصيل الزراعية في مقدمتها عدد من المحاصيل الإستراتيجية كالحبوب فتعد الصين الأولى عالميا في إنتاج القطن والقمح، وتحتل المرتبة الثانية عالمياً في إنتاج الذرة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والمرتبة الثانية أيضا في إنتاج الشاي، كما تعتبر الصين الدولة الأولى عالمياً في إنتاج الأسماك، بالإضافة إلى تمتع الصين بقوة بشرية هائلة إذ يبلغ عدد سكانها نحو مليار و300 مليون نسمة، وقد ساعد التقدم الصناعي الصين في التحول خلال ربع قرن من دولة متخلفة اقتصاديا إلى دولة تنافس على اعتلاء قمة الاقتصاد العالمي.[1]

ويضاف إلى كل هاته العوامل تعزيز الصين لنظامها التعليمي الخاص، واعتمادها على تدفق الطلاب الصينيين العائدين من الخارج، وهم اكبر فريق من الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية، وبحسب إحصاءات "مؤسسة التعليم الدولية"، فقد تلقى ما يزيد عن 64 ألف طالب وافد من الصين التعليم في الولايات المتحدة، وذلك في الفترة الممتدة بين 2002 و 2004، ويدرس الطلاب الصينيون أيضا في أوروبا واستراليا واليابان من بين دول أخرى تستضيفهم، كما أن الحكومة الصينية أقدمت على تسريع جهودها من اجل إغراء أفضل الطلاب للعمل في البلاد، مقدمة لهم شروط عمل كما في الخارج، ومن الملاحظ بان

[1]- محمود خليفة جودة محمد، "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991م – 2010م"، مرجع سابق.

طلابا وعلماء متمرنون عدة قد انجذبوا للعودة، وذلك بفعل الفرص الاقتصادية الغنية التي يقدمها اقتصاد ينمو بسرعة.[1]

[1] - اوديد شينكار، "العصر الصيني"، ترجمة سعيد الحسنيه، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2005، ص27.

المبحث الثاني : قراءة في أهم المؤشرات الاقتصادية الصينية خلال فترة الدراسة.

من خلال هذا المبحث سوف أقوم بعرض مختلف الإحصائيات المتعلقة بأهم المؤشرات الاقتصادية للصين خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول : الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في تقييم وضعية الأداء الاقتصادي للبلاد، وذلك من خلال تقييم القيمة الإجمالية للناتج المحلي و معدل الزيادة التي تحققها هذه القيمة سنويا، كما يعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشر يعكس مدى رخاء الحياة و مستوى المعيشة للمواطنين، ويمكن عرض الإحصائيات الخاصة بهذه المؤشرات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (05) : تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو للصين خلال فترة الدراسة

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار يوان)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (يوان)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار يوان)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (يوان)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)
1978	365.0	382	11.7	**1996**	7,157.2	5,878	9.9
1979	406.8	420	7.6	**1997**	7,943.0	6,457	9.2
1980	455.2	464	7.9	**1998**	8,488.4	6,835	7.8
1981	489.8	493	5.1	**1999**	9,018.8	7,199	7.6
1982	533.3	529	9.2	**2000**	9,977.6	7,902	8.4
1983	597.6	584	10.8	**2001**	11,027.0	8,670	8.3
1984	722.6	697	15.2	**2002**	12,100.2	9,450	9.1
1985	904.0	860	13.5	**2003**	13,656.5	10,600	10.0
1986	1,030.9	966	8.9	**2004**	16,071.4	12,400	10.1
1987	1,210.2	1,116	11.6	**2005**	18,493.7	14,259	11.3
1988	1,510.1	1,371	11.3	**2006**	21,765.7	16,602	12.7
1989	1,709.0	1,528	4.2	**2007**	26,801.9	20,337	14.2
1990	1,877.4	1,654	3.9	**2008**	31,675.2	23,912	9.6
1991	2,189.6	1,903	9.3	**2009**	34,562.9	25,963	9.2
1992	2,706.8	2,324	14.3	**2010**	40,890.3	30,567	10.6
1993	3,552.4	3,015	13.9	**2011**	48,412.4	36,018	9.5
1994	4,846.0	4,066	13.1	**2012**	53.412.3	39,544	7.7
1995	6,113.0	5,074	11.0				

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

http://www.chinability.com/GDP.htm

1/ الناتج المحلي الإجمالي : شهد الناتج المحلي الإجمالي للصين تزايدا ملحوظا انطلاقا من سنة 1978، وهذا ما انعكس بدوره على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث عرف هذا الأخير تحسنا ملحوظا ومستمرا خلال فترة الدراسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (07) : تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

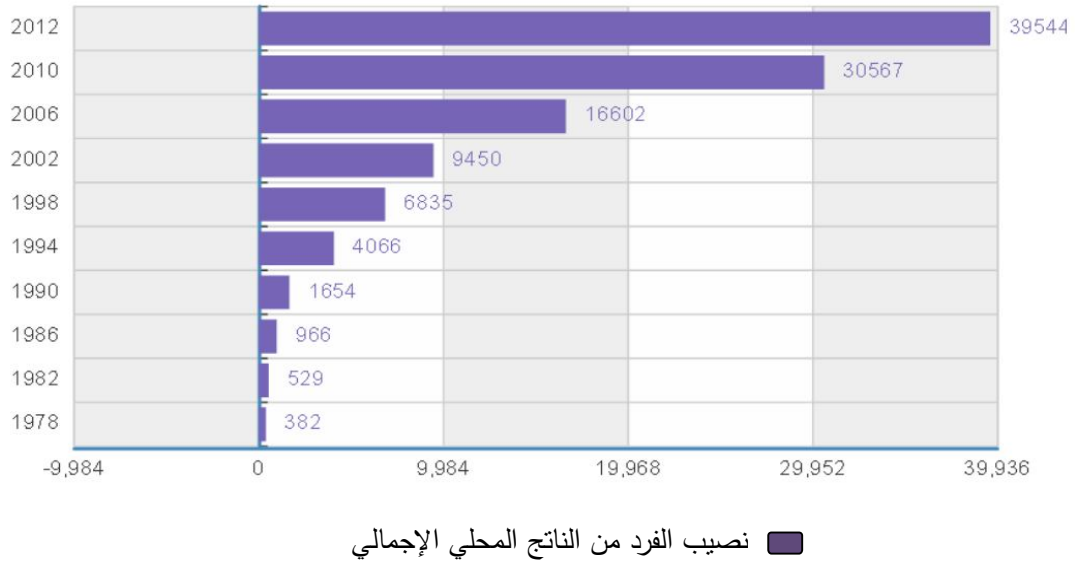

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China

(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

من خلال الشكل أعلاه، يتضح أن نصيب الفرد الصيني من الناتج المحلي الإجمالي شهد نموا تدريجيا، انطلاقا من سنة 1978 إلى غاية 2002، ليشهد بعدها هذا المؤشر قفزات متتالية في السنوات الموالية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصين وانطلاقا من شهر ديسمبر سنة 2001 انضمت رسميا إلى منظمة التجارة العالمية.

***2/* معدل النمو :** شهد معدل النمو للصين تذبذب ملحوظ في نسبه خلال فترة الدراسة، وقد استقر هذا المعدل في المتوسط على نسبة 9.5%، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (08) : تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

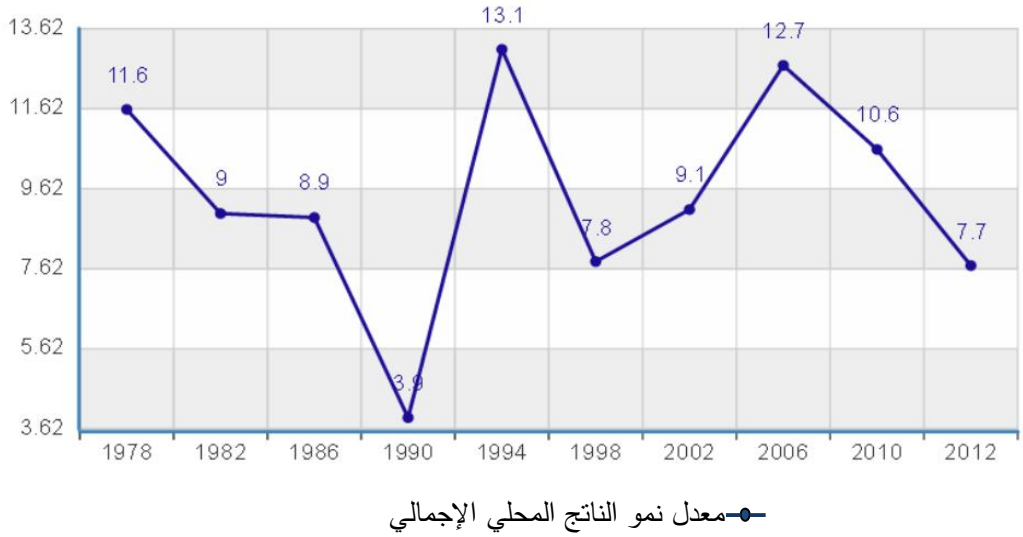

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China

(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

من خلال الشكل البياني يمكن أن نلاحظ أن معدل النمو شهد تراجع كبير سنة 1990 مقارنة بالسنوات التي سبقتها من فترة الدراسة، وقد قدرت نسبته حينها بـ 3.9%، ليشهد بعدها تحسنا ملحوظا، حيث بلغت نسبته سنة 1994 حوالي 13.1%، وتعد الإصلاحات التي رافقت وصول الرئيس الصيني "دنج" إلى الرئاسة في سنة 1978، بالإضافة إلى الامتيازات التي حصل عليها الفلاحين خلال تلك الفترة، سببا رئيسيا في زيادة معدل النمو الصيني خلال المراحل الأولى لفترة الدراسة.

ليشهد بعدها معدل النمو انخفاضا ملحوظا سنة 1990، ويعود ذلك إلى المجزرة البشرية التي شهدتها بكين سنة 1989، والتي راح ضحيتها عدد هائل من الطلاب والمفكرين الذين طالبوا بالإصلاحات السياسية موازاة مع الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال تلك الفترة هذه الإحداث والاضطرابات السياسية أثرت بشكل كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية للصين وحدت من حجمها، وهو ما ساهم في انخفاض معدل النمو الصيني خلال تلك الفترة.

بعد ذلك شهد معدل النمو قفزة نوعية، حيث بلغ سنة 1994 تحديدا 13.1%، وكان ذلك نتيجة للجولة التي قادها "دينج" إلى جنوب الصين سنة 1992 وقيامه بالعديد من الخطابات القومية الوطنية الموجهة للفلاحين والفقراء، والتي ساهمت في امتصاص التشنج السياسي الذي تكون عند البعض منهم. ليعود بعدها الاستقرار والنشاط إلى مختلف المجالات الحيوية في الصين.

ليتميز بعدها معدل النمو بالتذبذب البسيط خلال السنوات المتبقية من مرحلة الدراسة.

و يرى خبراء الاقتصاد إن التحدي الذي يواجه الصين من الآن فصاعدا هو الانتقال من النمو الفائق السرعة الذي عرفته خلال السنوات الأخيرة إلى تنمية متوازنة. ومن أجل ذلك عليها تقليص خطوط الانكسار التي تجتاز الاقتصاد والمجتمع (بين فلاحين وأبناء مدن، وأثرياء وفقراء، بين الواجهة البحرية وما تبقى من مدن الصين)،وا ٍعادة مركزة النمو على الاستهلاك المحلي وجعله أقل تبعية للأسواق العالميةوا ٍبطاء استهلاك الطاقة، وصيانة بيئة متدهورة. وتشير السيناريوهات طويلة الأجل إلى انه قد يتوجب على الصين مواصلة النمو بأسرع من نمو الاقتصاد العالمي، وان تصبح محرك تطور الاقتصاد العالمي الذي سيتسم باطراد باتساع مكانة الاقتصاديات الكبرى الصاعدة، والتراجع النسبي لمكانة البلدان الغنية التي ستحافظ رغم ذلك على مستواها في سلم الدخول.[1]

المطلب الثاني : الادخار والاستثمار

نظرا للأرضية الخصبة التي توفرها الصين للاستثمار، وقياسا بشخصية الفرد الصيني التي تميل إلى الادخار على حساب الاستهلاك، سجلت قيم كلا من هذين المؤشرين أرقاما كبيرة خلال فترة الدراسة.

[1]- فرانسواز لوموان، "الاقتصاد الصيني"، تعريب صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص7.

1/ الادخار : شهدت مدخرات الأفراد في الصين تزايدا ملحوظا ومستمرا خلال فترة الدراسة، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (06) : إيداع المدخرات المنزلية في المناطق الحضرية والريفية

السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
إيداع المدخرات (100 مليون يوان)	210.60	281.00	395.80	523.40	675.40	892.90	1,214.70	1,622.60
السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
إيداع المدخرات المنزلية	2,237.80	3,083.40	3,819.10	5,184.50	7,119.60	9,244.90	11,757.30	15,203.50
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
إيداع المدخرات المنزلية	21,518.80	29,662.30	38,520.80	46,279.80	53,407.47	59,621.83	64,332.38	73,762.43
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إيداع المدخرات المنزلية	86,910.65	103,617.65	119,555.39	141,050.99	161,587.30	172,534.19	217,885.35	260,771.66
السنوات	2010	2011	2012					
إيداع المدخرات المنزلية	303,302.49	343,635.89	399,551.00					

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China

(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

ويمكن توضيح بيانات الجدول أعلاه من خلال الشكل البياني التالي :

شكل رقم (09) : تطور المدخرات المنزلية في المناطق الحضرية والريفية (100 مليون

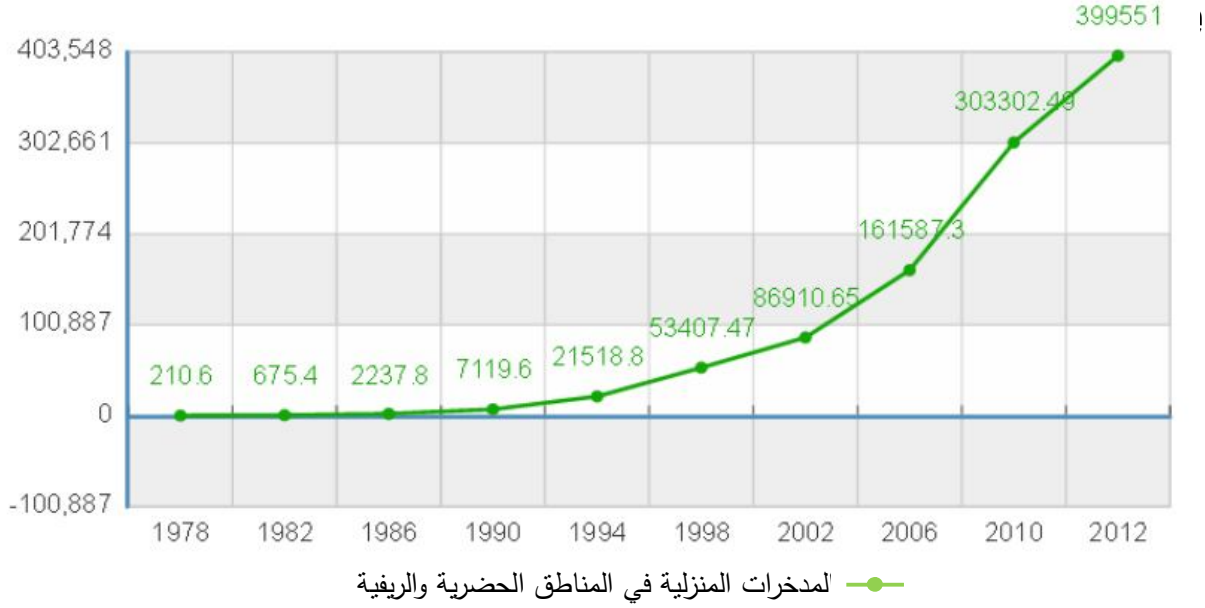

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China

(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

من خلال الشكل البياني، يتضح أن إيداع المدخرات شهد نموا كبيرا ومستمرا خلال فترة الدراسة، ويرجع خبراء الاقتصاد ذلك إلى أن انخفاض نسبة الأفراد في سن العمل الذين لا يعملون مقارنة بالذين يعملون داخل الآسرة الصينية، بالإضافة إلى قلة أفراد هذه الأسر أصلا، مما يساهم في قلة الإنفاق.

بالإضافة إلى ذلك فان ضعف شبكة الضمان الاجتماعي في الصين، تدفع بالأفراد نحو تراكم مستويات مستهدفة من المدخرات التي قد تعين الأفراد على مواجهة المخاطر المالية المصاحبة لضعف شبكة الضمان الاجتماعي التي تتبناها الحكومة الصينية، وذلك عندما يحالون إلى التقاعد، أي أنه في ظل ضعف نظم الضمان الاجتماعي الحالية، يقوم الأفراد بخلق النظم الخاصة بهم التي تقدم لهم التأمين المناسب عند التقاعد من خلال الادخار المرتفع.

كما انه من بين الأسباب المؤدية إلى ارتفاع معدلات الادخار في الصين نجد أن معدل التحضر في الصين منخفض، بمعنى أن نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية (التي ترتفع بها تكاليف المعيشة) إلى إجمالي السكان تعد نسبة منخفضة، وقد يكون ذلك سياسة متعمدة من قبل السلطات الصينية للحفاظ على السكان في المناطق الريفية، باعتبار هذه المناطق فاعل أساسي ومحرك رئيسي للاقتصاد الصيني، سواءا من خلال المزارع الفلاحية أو المناطق الصناعية التي أقيمت في تلك المناطق.

2/ الاستثمار : تعتبر تجربة الصين في جذب الاستثمارات الأجنبية من أنجح التجارب التي شهدها هذا المجال، إذ حققت الصين في ظلها إنجازات باهرة لم تقتصر أثارها على الانفتاح الصيني الكبير على الخارج بل أسفرت عن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير على الصين، حتى أصبحت حسب المصادر الرسمية الصينية ثاني دولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

والجدول الموالي يبين قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين خلال المدة المحددة.

جدول رقم (07) : قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (10000 دولار)	4,525,704	4,546,275	4,031,871	4,071,481	4,687,759	5,274,286	5,350,467	6,062,998
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (10000 دولار)	6,032,459	6,302,053	7,476,789	9,239,544	9,003,300	10,573,524	11,601,100	11,171,614

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China

(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

و يمكن تمثيل إحصائيات الاستثمارات الأجنبية في الصين من خلال الشكل التالي :

[1] -http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=178(05-11-2015)

شكل رقم (10) : تطور الاستثمارات الأجنبية في الصين

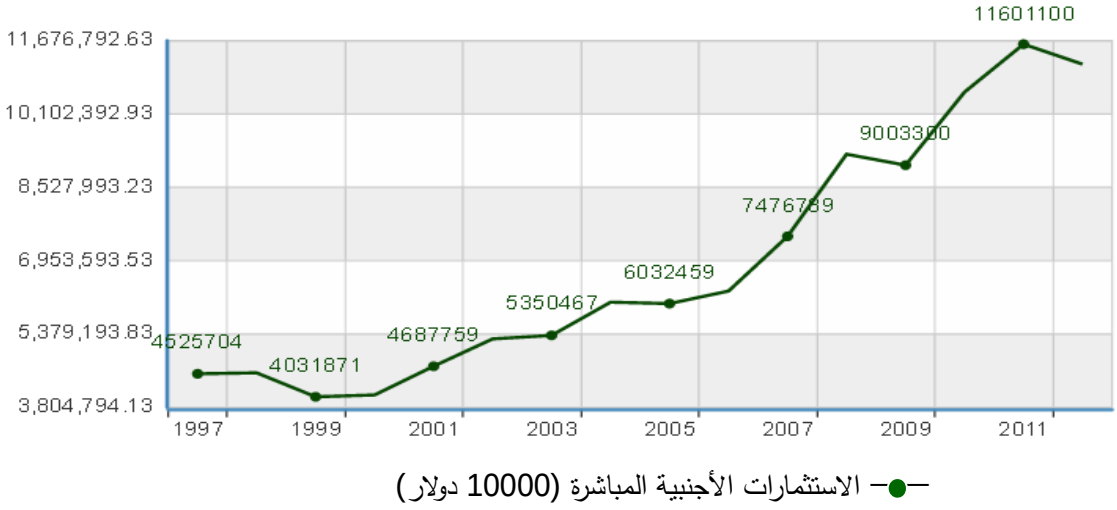

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China

(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

من خلال الشكل البياني يتضح أن قيمة الاستثمارات الأجنبية في الصين في تزايد مستمر، رغم أنها شهدت تراجعا طفيفا بين سنتي 2008 و 2009، ويرجع ذلك إلى الأزمة المالية التي ضربت العالم وحدت من تدفق استثمارات مختلف الشركاء الاقتصاديين للصين خلال تلك الفترة، ولكنها انتعشت بعد ذلك وعادة إلى الارتفاع، و تجدر الإشارة أن الحكومة الصينية في سبيل ذلك أتاحت للمستثمرين الأجانب التسهيلات والمزايا اللازمة لممارسة النشاط الاستثماري، والتي من بينها على سبيل المثال لا الحصر تخفيضات على الضرائب بشكل دائم للشركات التي تزيد قيمة صادراتها عن 70% من قيمة المبيعات.

المطلب الثالث : الاحتياطي الأجنبي

يعتبر الاحتياطي الأجنبي سواءا من العملة الأجنبية أو الذهب، إحدى الوسائل المتاحة للبنك المركزي من اجل التحكم في سعر صرف العملة المحلية، ومن ثم توفير المناخ الملائم

للوضعية الاقتصادية للبلاد، ويمكن عرض الإحصائيات الخاصة بالصين لهذين المؤشرين من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (08) : تطور احتياطي الذهب والعملة الأجنبية للصين خلال فترة الدراسة

السنوات	احتياطي العملة الأجنبية (100 مليون دولار)	احتياطي الذهب (10.000 أوقية)	السنوات	احتياطي العملة الأجنبية (100 مليون دولار)	احتياطي الذهب (10.000 أوقية)	السنوات	احتياطي العملة الأجنبية (100 مليون دولار)	احتياطي الذهب (10.000 أوقية)
1978	1.67	1,280	1990	110.93	1,267	2002	2,864.07	1,929
1979	8.40	1,280	1991	217.12	1,267	2003	4,032.51	1,929
1980	-12.96	1,280	1992	194.43	1,267	2004	6,099.32	1,929
1981	27.08	1,267	1993	211.99	1,267	2005	8,188.72	1,929
1982	69.86	1,267	1994	516.20	1,267	2006	10,663.40	1,929
1983	89.01	1,267	1995	735.97	1,267	2007	15,282.49	1,929
1984	82.20	1,267	1996	1,050.29	1,267	2008	19,460.30	1,929
1985	26.44	1,267	1997	1,398.90	1,267	2009	23,991.52	3,389
1986	20.72	1,267	1998	1,449.59	1,267	2010	28,473.38	3,389
1987	29.23	1,267	1999	1,546.75	1,267	2011	31,811.48	3,389
1988	33.72	1,267	2000	1,655.74	1,267	2012	33,115.89	3,389
1989	33.72	1,267	2001	2,121.65	1,608			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China
(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

ويمكن تمثيل إحصائيات احتياطي الذهب والعملة الأجنبية للصين من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (11) : احتياطى الذهب والعملة الأجنبية للصين

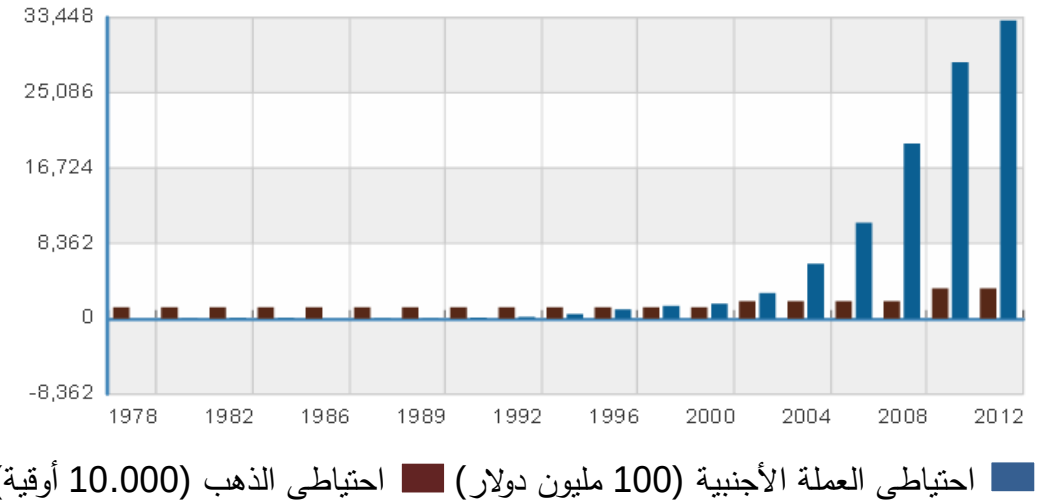

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China
(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

من خلال الشكل البياني يتضح أن الصين حافظت على احتياطي الذهب لديها خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة والى غاية سنة 2001، بعدها شهد احتاطي الذهب الصيني ارتفاعا طفيفا في السنوات اللاحقة، في المقابل نلاحظ أن احتياطي العملة الأجنبية كان ضئيلا جدا خلال السنوات الأولى لفترة الدراسة، بينما شهد انتعاشة قوية انطلاقا من سنة 1996.

المبحث الثالث : تطور سعر صرف اليوان والتجارة الخارجية للصين

من خلال هذا المبحث سوف أقوم بتقديم الإحصائيات الخاصة بكلا من سعر صرف اليوان والتجارة الخارجية للصين خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول : تطور سعر صرف اليوان

رغم الانتعاش الكبير الذي عرفته الصين في مختلف المؤشرات الاقتصادية، إلا أن قيمة سعر صرف اليوان لم تكن بنفس المستوى مقارنة بقيمة عملات الدول الصناعية الكبرى في العالم، مع أن الأمر قد يكون مقصود من طرف السلطات المالية في البلاد، ويمكن عرض تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (09) : تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار خلال فترة الدراسة

السنوات	قيمة اليوان مقابل الدولار	السنوات	قيمة اليوان مقابل الدولار	السنوات	قيمة اليوان مقابل الدولار
1978	2.4600	1990	5.2300	2002	8.2770
1979	2.3000	1991	5.7400	2003	8.2770
1980	2.4000	1992	6.3700	2004	8.2768
1981	2.5200	1993	8.0213	2005	8.1943
1982	2.6200	1994	8.6187	2006	7.9734
1983	2.6100	1995	8.3507	2007	7.6075
1984	2.8000	1996	8.3142	2008	6.9451
1985	2.9400	1997	8.2898	2009	6.8300
1986	3.4500	1998	8.2791	2010	6.7703
1987	4.4600	1999	8.2783	2011	6.4615
1988	4.8600	2000	8.2784	2012	6.3123
1989	4.9400	2001	8.2771		

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China
(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

ويمكن توضيح هذه البيانات من خلال الشكل البياني التالي :

شكل رقم (12) : تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار

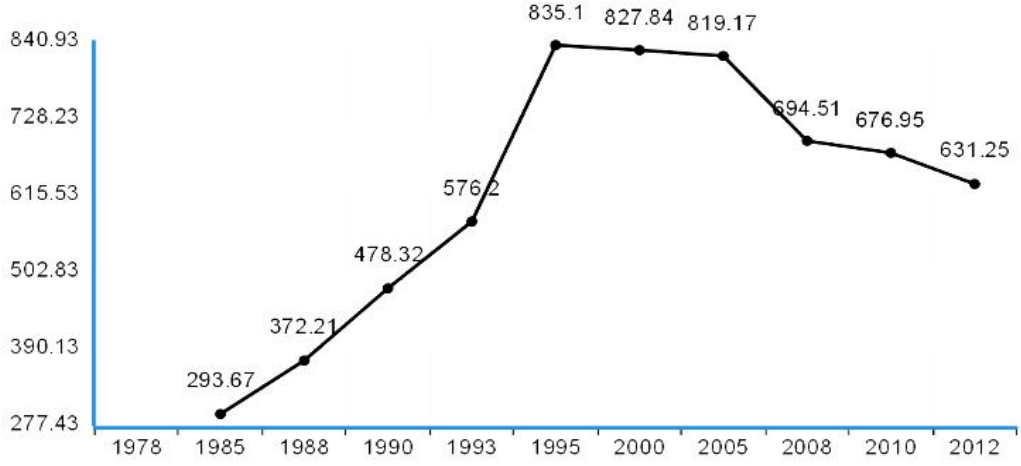

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China

(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

وقد شهدت قيمة صرف اليوان مقابل الدولار انتعاشة في السنوات الأولى لفترة الدراسة، لتشهد بعدها قفزة نوعية، حيث انتقل من 5.76 إلى 8.35 سنة 1995، بعدها استقر سعر صرف اليوان نسبيا في حدود 8.20 إلى 8.30 إلى غاية سنة 2005، حين أعلنت الحكومة الصينية إصلاح السياسات النقدية، وذكرت أن العملة الصينية (اليوان) لن تكون مرتبطة بالدولار، بل سوف تتبنى نظام التعويم الموجه مع الإشارة إلى سلة من العملات بما فيها الدولار.[1]

بعد ذلك تراجعت قيمة اليوان في المر احل المتبقية من الدراسة، لتصل إلى 6.31 سنة 2012.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الصين تتحكم في سعر صرف اليوان من خلال متوسط السعر الرسمي الذي يمكن أن يتحرك بنسبة اثنين في المئة يوميا[2]. ومع ذلك، تواجه الصين

[1]- Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, Congressional Research Service, The Library of Congress, 2006, p4.

[2] - http://www.bbc.com/arabic/business/2015/08/150811_china_devalues_yuan_currency_to_three_year_low(02.12.2015)

ضغوطا لإصلاح سياسة العملة في ظل سعيها لإدراج اليوان ضمن سلة "حقوق السحب الخاصة" لصندوق النقد الدولي، وهي العملات التي تستخدمها الدول الأعضاء في الصندوق في المدفوعات فيما بينها، أو في التعامل بينها وبين الصندوق.

وقد قام صندوق النقد الدولي، باستحداث حقوق السحب الخاصة في سنة 1969 كمكمل للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء في الصندوق. ويتم تحديد قيمة حقوق السحب الخاصة بناءا على سلة عملات تشمل الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني، في حين تم الإعلان عن إضافة اليوان الصيني بداية من أكتوبر 2016.[1]

كما أن هناك عدة دوافع وتحديات تدفع باليوان الصيني إلى التحول إلى عملة دولية، و تتمثل في :[2]

أ/ الدوافع : يمكن عرض أهم الدوافع لتحول اليوان الصيني إلى عملة دولية كما يلي :

– تصاعد وزن الاقتصاد الصيني : بالرغم من حالة الركود التي يعانيها الاقتصاد العالمي، شهد الاقتصاد الصيني نمو اكبير ا، جعله يحتل المرتبة الثانية عالميا متغلبا على الاقتصاد الياباني، بحيث يمثل حو الي 11% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويتوقع أن تتزايد معدلات نمو الاقتصاد الصيني مع نهاية العقد المقبل، بما يؤهله لأن يصبح أكبر اقتصاد عالمي، كما تعتبر الصين صاحبة أكبر فائض في العالم، والذي يبلغ حوالي 250 مليار دولار، أي ما يشكل نسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2006، كل هذه العوامل توجد طلبا عالميا متزايدا على اليوان الصيني.

– تراكم احتياطات النقد الأجنبي : استطاعت الحكومة الصينية مراكمة احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي وصلت قيمتها إلى ما يعادل 3.2 تريليونات دولار من العملة الصعبة، منها 70% من الدولار الأمريكي، هذا إلى جانب النمو المتواصل في رفع معدل هذا الاحتياطي

[1]-http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=11122015&id=a2f756bd-3135-4e0d-8d8d f1ea9def9afb (05.12.2015)

[2] - http://www.rcssmideast.org/Article/1668/هل-يهدد-اليوان-عرش-الدولار(05.12.2015)

بالتوازي مع السعي نحو تنويعه، وهي السياسة نفسها التي اتبعها عدد من الدول منذ بداية الأزمة المالية العالمية، كمؤشر على تراجع الثقة بالدولار الأمريكي، وبما يساعد على التخفيف من وطأة الأزمات حال انهيار قيمة الدولار، وعلى هذا النحو، سعت الحكومات الصينية المتعاقبة إلى توسيع المخزون من الذهب، والتخلي التدريجي عن الدولار كمكون رئيسي للاحتياطي من النقد الأجنبي، بحيث بلغت الزيادة في كميات الذهب التي اشتراها البنك المركزي الصيني بين سنتي 2008 و 2009 ما نسبته حوالي 176%.

– التحرير التدريجي لقيمة اليوان : أعلنت الحكومة الصينية خلال عام 2005 عن تطبيقها لنظام تحرير سعر الصرف بشكل تدريجي، والتخلي عن سياسة الربط الكامل لسعر صرف اليوان بالدولار الأمريكي، والاعتماد بدلا من ذلك على ربط اليوان بسلة من العملات المتغيرة، على أن يكون الذهب المكون الرئيسي لها، ويقضي هذا النظام الجديد بالإبقاء على سعر صرف اليوان عند مستويات معقولة، وذلك عند سعر 6.789 يوان لكل دولار، على أن يتراوح هامش حركته حول هذا السعر بنحو 0.5% صعودا وهبوطا، وقد نتج عن هذا القرار تحسن في القو ة الشرائية للعملة الصينية، ومن المتوقع أن يؤدي تحرير قيمة اليوان إلى زيادة إقبال الاستثمار الأجنبي، سواء المباشر أو غير المباشر، وذلك للاستفادة من ارتفاع قيمة اليوان، ويزداد مع اتساع قبوله واستخدامه على المستوى العالمي.

– زيادة المعروض النقدي من اليوان : صاحب التحرير الجزئي لسعر صرف اليوان زيادة كبيرة في الطلب على العملة لأغراض التجارة، والاستثمار، والمعاملات المالية، كون الصين أكبر دولة تجارية في العالم، الأمر الذي قابله توسع في الائتمان المصرفي، وهو ما كان مطلوبا أيضا لتمويل التوسع في الاستثمارات الحكومية، حيث تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث إجمالي المعروض النقدي الذي يبلغ حوالي 97.4 تريليون يوان، أي ما نسبته 188%من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك اعتبار ا من نهاية عام 2012، وعليه يرى

البعض أن زيادة استثمارات الصين المباشرة وقروضها في الخارج تساعد على استقرار مكانة الصين في التجارة العالمية، كما توسع نطاق استخدام اليوان الصيني في العالم.

ب/ التحديات : هناك عدة تحديات تعيق تحول اليوان الصيني إلى عملة دولية، ومن بينها :

– عدم تطور أسواق المال الصينية : رغم كبر حجم الاقتصاد الصيني، إلا أن أسواق المال في هذا الاقتصاد لم تصل إلى درجة نضج مثيلاتها في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث تعاني الأسواق المالية في الصين من ضعف أعداد المتعاملين من المشترين والبائعين، خاصة ما يتعلق بالسندات الحكومية، وبالتالي محدودية معدل التداول في هذه الأسواق، بالإضافة إلى تقلب أسعار الأسهم في هذه الأسواق الصاعدة، بما يقلل من جاذبية هذه الأسواق للاستثمار، ومن ثم يقلل من حجم الطلب الكامن على اليوان الصيني لأغراض الاستثمار، وبما يعرقل حركة رؤس الأموال من وا إلى الاقتصاد الصيني.

– تمركز الاقتصاد حول التصدير : رغم أن ازدهار التبادل التجاري في الصين كان السبب الرئيسي في زيادة مستويات الطلب على اليوان الصيني من مختلف مناطق العالم، كون الصين أكبر دولة تجارية؛ إلا أن تركز الاقتصاد على جانب التصدير يعتبر أحد العوائق الأساسية أمام قدرة الحكومة على تحرير سعر صرف عملتها المحلية، والذي قد يؤدي إلى رفع قيمة اليوان المقوم حاليا بأقل من قيمته الفعلية، ومن ثم رفع أسعار الصادرات الصينية، بما يفقدها أحد أهم مميزاتها التنافسية في مواجهة صادرات الدول الأخرى، مع انخفاض القوة الشرائية للعملات الأخرى في مقابل اليوان.

– كما أن اعتماد الصين على هذا القطاع جعلها أكثر عرضة للتأثر بالأزمات الدولية، فمع حالة الركود التي تعرض لها الاقتصاد العالمي إثر الأزمة المالية، شهد قطاع التصدير الصيني تراجعا في معدلات الطلب، بما أثر على وضع الاقتصاد الكلي، وهو ما دفع الحكومة إلى استبدال هذا النموذج بالتوجه نحو تشجيع الاستهلاك المحلي، بإقرار حزمة من

الإجراءات التنشيطية ركزت على دعم البنية التحتية، وتحفيز الاستهلاك الخاص، بالإضافة إلى تخفيض سعر الفائدة لزيادة معدلات الاستثمار المحلية.

– تشوهات نمو الاقتصاد الصيني : أدت الانكماشات السابقة في معدلات الصادرات الصينية إلى التأثير السلبي على الاقتصاد، بحيث شهد تراجعا في معدلات النمو الحقيقي، فقد بلغ أقصى معدل له خلال عام 2013 ليصل إلى معدل نمو 8%، في مقابل معدل نسبته 14.2% خلال عام 2007 وا ٍضافة إلى هذا التباطؤ في معدلات النمو، يعاني الاقتصاد الصيني من تشوهات واضحة في هيكل توليد ذلك النمو، بالتركيز على المناطق الاقتصادية الحرة، التي يوجد أغلبها على الساحل الشرقي للصين، دون محاولة تنمية باقي المناطق الداخلية المعتمدة بشكل رئيسي على الزراعة، الأمر الذي ستتبعه بالضرورة تشوهات في هيكل توزيع الثروة في الصين، فبحسب دراسة عالمية لتوزيع الثروة أجرتها مجموعة بوسطن الاستشارية عام 2008 فإن أقل من 0.5% فقط من سكان الصين آنذاك كانوا يسيطرون على نحو 70% من ثروة الصين.

المطلب الثاني : التجارة الخارجية للصين

تعتبر التجارة الخارجية للصين من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعتمد عليها في تحقيق النمو، وذلك من خلال الدور الكبير الذي تلعبه الصادرات الصينية في تمويل الميزان التجاري وخلق مناصب العمل، بالإضافة إلى قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية للصين.

1/ إحصائيات التجارة الخارجية للصين خلال فترة الدراسة : يمكن عرض الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية الصينية خلال الفترة الدر اسة في الجدول التالي :

جدول رقم (10) : تطور قيمة الصادرات والواردات الصينية خلال فترة الدراسة

السنوات	الصادرات	الواردات	السنوات	الصادرات	الواردات	السنوات	الصادرات	الواردات
1978	167.6	187.4	1990	2985.8	2574.3	2002	26947.9	24430.3
1979	211.7	242.9	1991	3827.1	3398.7	2003	36287.9	34195.6
1980	271.2	298.8	1992	4676.3	4443.3	2004	49103.3	46435.8
1981	367.6	367.7	1993	5284.8	5986.2	2005	62648.1	54273.7
1982	413.8	357.5	1994	10421.8	9960.1	2006	77597.2	63376.9
1983	438.3	421.8	1995	12451.8	11048.1	2007	93563.6	73300.1
1984	580.5	620.5	1996	12576.4	11557.4	2008	100394.9	79526.5
1985	808.9	1257.8	1997	15160.7	11806.5	2009	82029.7	68618.4
1986	1082.1	1498.3	1998	15223.6	11626.1	2010	107022.8	94699.3
1987	1470.0	1614.2	1999	16159.8	13736.4	2011	123240.6	113161.4
1988	1766.7	2055.1	2000	20634.4	18638.8	2012	129359.3	114801.0
1989	1956.0	2199.9	2001	22024.4	20159.2			

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China

(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

ويمكن توضيح هذه الإحصائيات من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (13) : تطور قيمة الصادرات والواردات الصينية خلال فترة الدراسة

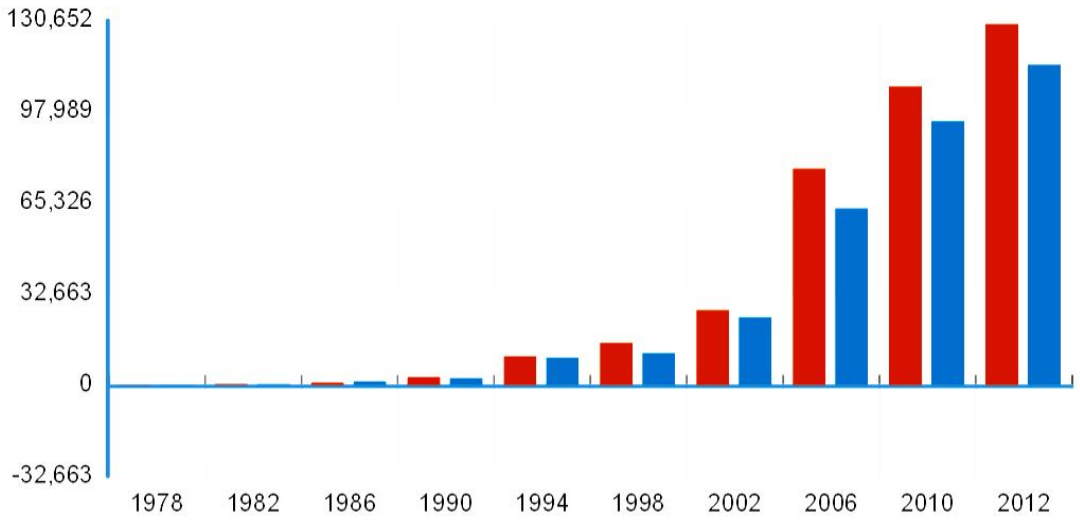

القيمة الإجمالية للصادرات (100 مليون يوان) القيمة الإجمالية للواردات (100 مليون يوان)

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China

(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

من خلال التمثيل البياني لإحصائيات الصادرات والواردات الصينية خلال فترة الدراسة، يمكن التمييز بين ثلاث مراحل رافقت تطور هذين المؤشرين خلال فترة الدراسة، المرحلة الأولى كانت من سنة 1978 إلى غاية سنة 1990، حيث تميزت هذه المرحلة بارتفاع قيمة الواردات مقارنة بقيمة الصادرات رغم انخفاض قيمة كلا منهما نسبيا، وقد اعتبرت هذه المرحلة مرحلة التأسيس للعصر الصيني الحديث، أما المرحلة الثانية فكانت من سنة 1990 إلى غاية سنة 2002، حيث تميزت هذه المرحلة بانتعاش قيمة كلا من الصادرات والواردات الصينية رغم الأفضلية المسجلة لصالح الصادرات، وقد اعتبرت هذه المرحلة مرحلة تجسيد الإصلاحات خاصة السياسية بعد أحداث 1989، والتي أثرت بشكل ملحوظ على الحركة التجارية للصين، أما المرحلة الأخيرة فكانت من سنة 2002 إلى سنة 2012، وهي المرحلة التي تميزت بالنمو الكبير في قيمة كلا من الصادرات والواردات مع اتساع الفارق بينهما لصالح الصادرات، وهو الأمر الذي تحقق بعد انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية سنة 2001.

2/ مكونات التجارة الخارجية الصينية : لقد تبنت الصين أثناء وضعها لسياستها التجارية الخارجية إستراتيجية مفادها إعطاء الأولوية للصناعات القائمة على التصدير، مع وضعها لقيود على الواردات الصناعية من الخارج، مما مكنها من تحقيق الإغراق التجاري في مختلف المنتجات سواءا الفلاحية أو الصناعية، ويمكن عرض أهم مكونات التجارة الخارجية الصينية لسنة 2012 كما يلي :

أ/ الصادرات : تنوعت الصادرات الصينية لسنة 2012 وتفاوتت قيمها بين مختلف السلع، ويمكن عرضها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (11) : الصادرات الصينية لسنة 2012

السلعة	القيمة (مليون دولار)
قيمة الصادرات من السلع الأولية	100,558.21
قيمة الصادرات الغذائية والحيوانات الحية التي تستخدم أساسا لأغراض الأغذية	52,074.91
قيمة الصادرات من المشروبات والتبغ	2,590.41
قيمة الصادرات من المواد الخام	14,341.47
قيمة صادرات المواد الوقودية المعدنية, والشحومات والمواد ذات الصلة	31,006.96
قيمة الصادرات من الزيوت الحيوانية والنباتية	544.47
قيمة الصادرات من السلع المصنعة	1,948,156.13
قيمة الصادرات من الكيماويات والمنتجات ذات الصلة	113,565.36
قيمة الصادرات من المنتجات الصناعية الخفيفة والمنسوجات ومنتجات المطاط والمعادن والمنتجات المعدنية	333,140.81
قيمة الصادرات من الآلات ومعدات النقل	964,361.30
قيمة الصادرات من المنتجات المتنوعة	535,671.87
قيمة الصادرات من المنتجات غير مصنفة	1,416.79

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China

(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

ويمكن توضيح هذه البيانات من خلال الشكل البياني التالي :

شكل رقم (14) : الهيكل السلعي للصادرات الصينية

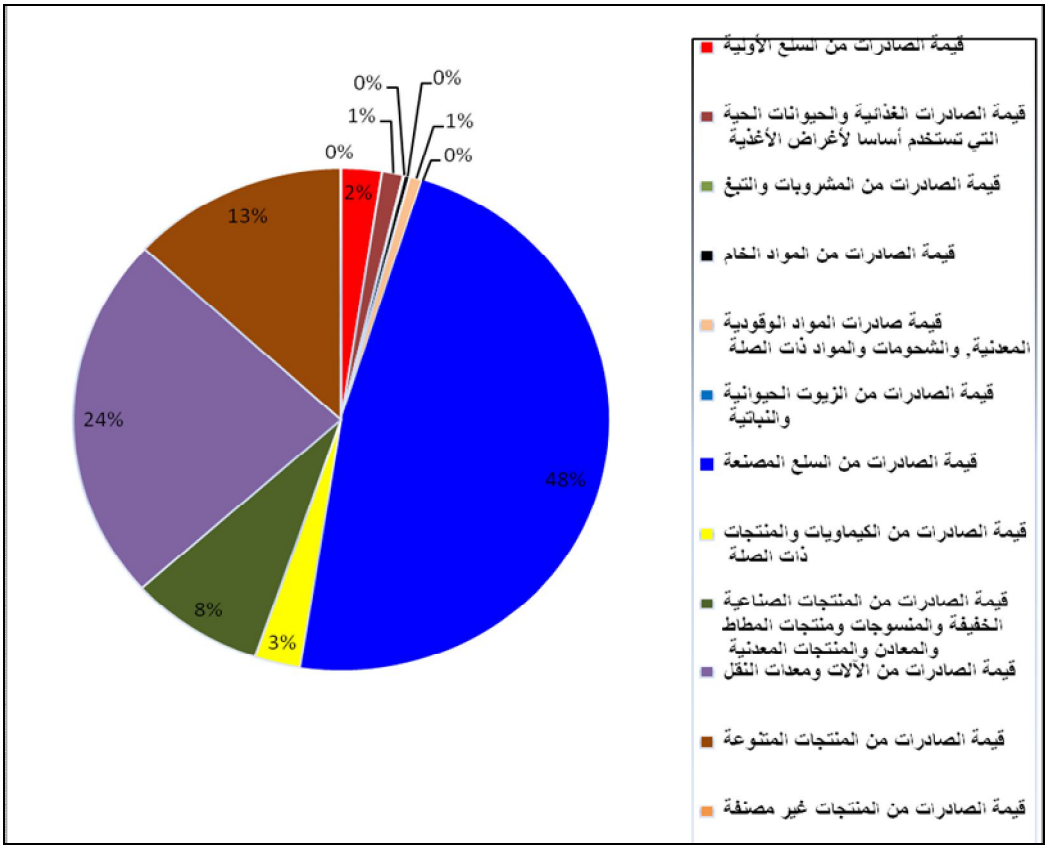

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (11)

من خلال الشكل البياني يتضح جليا سيطرة السلع المصنعة على باقي الصادرات الصينية لسنة 2012، حيث بلغت نسبتها حوالي 48% من إجمالي قيمة الصادرات الصينية لنفس السنة، مما يؤكد الإستراتيجية التي تبنتها الصين في دعم المنتجات الصناعية بمختلف أشكالها، وتأتي في المركز الثاني الصادرات من الآلات ومعدات النقل، حيث بلغت نسبتها حوالي 24% من إجمالي الصادرات، كما احتلت الصادرات من المنتجات المتنوعة المركز الثالث بنسبة 13% من إجمالي قيمة الصادرات، وبعدها سجلت المنتجات الصناعية الخفيفة والمنسوجات نسبة 8%، وجاءت باقي السلع بنسب ضئيلة انحصر بين 0 و 3% من إجمالي الصادرات.

ب/ الواردات : بدورها عرفت الواردات الصينية خلال سنة 2012 تنوعا وتفاوت بين مختلف السلع، ويمكن عرضها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (12) : الواردات الصينية لسنة 2012

السلعة	القيمة (مليون دولار)
قيمة الواردات من السلع الأولية	634,934.18
قيمة الواردات الغذائية والحيوانات الحية التي تستخدم أساسا لأغراض الأغذية	35,259.84
قيمة الواردات من المشروبات والتبغ	4,402.87
قيمة الواردات من المواد الخام	269,659.52
قيمة واردات المواد الوقودية المعدنية, والشحومات والمواد ذات الصلة	313,084.91
قيمة الواردات من الزيوت الحيوانية والنباتية	12,527.04
قيمة الواردات من السلع المصنعة	1,183,470.82
قيمة الواردات من الكيماويات والمنتجات ذات الصلة	179,286.81
قيمة الواردات من المنتجات الصناعية الخفيفة والمنسوجات ومنتجات المطاط والمعادن والمنتجات المعدنية	145,952.55
قيمة الواردات من الآلات ومعدات النقل	652,940.68
قيمة الواردات من المنتجات المتنوعة	136,518.76
قيمة الواردات من المنتجات غير مصنفة	68,772.02

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China

(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

ويمكن توضيح هذه البيانات من خلال الشكل البياني التالي :

شكل رقم (15) : الهيكل السلعي للواردات الصينية 2012

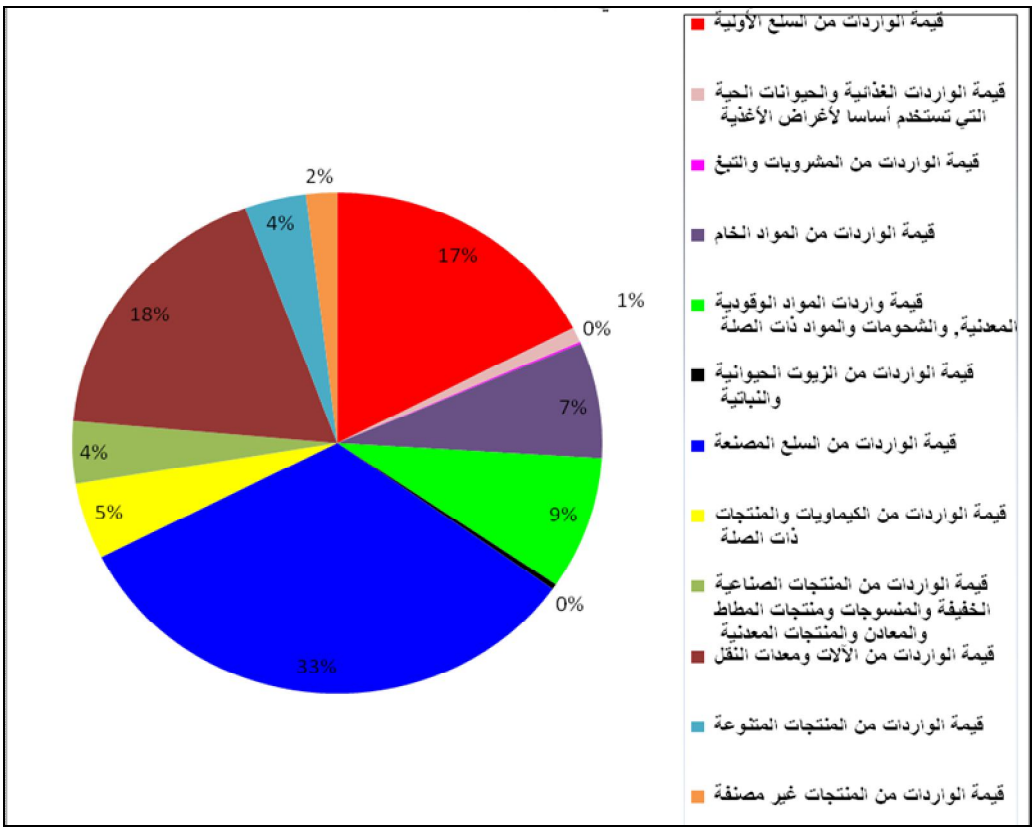

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (12)

من خلال الشكل البياني يتضح أيضا أن السلع المصنعة تسيطر على هيكل الواردات الصينية مقارنة بباقي الواردات الصينية لسنة 2012 وان كانت بنسبة اقل مما مثلته نسبة هذه السلع من هيكل الصادرات لنفس الفترة، حيث بلغت نسبتها حوالي 33% من إجمالي قيمة الواردات الصينية لنفس السنة، كما يلاحظ أيضا انخفاض نسبة كلا من آلات ومعدات النقل، المنتجات المتنوعة، المنتجات الصناعية الخفيفة والمنسوجات، مقارنة بنسبة كلا منهم في هيكل الصادرات، وبلغت نسبة كلا منهم 18%، 4%، و 4% على التوالي، في حين يلاحظ ارتفاع نسبة كلا من السلع الأولية، المواد الخام والمواد الوقودية المعدنية مقارنة بنسبة كلا منهم في هيكل الصادرات، وبلغت نسبة كلا منهم 17%، 7%، 9% على التوالي، مما يؤكد اعتماد الصين على استيراد المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة،

وذلك لاستغلالها في عملية التصنيع، ثم إعادة تصديرها في شكل منتجات تامة، فيما توزعت باقي النسب بقيم ضئيلة انحصرت بين 0 و 5%على باقي السلع المكونة لهيكل الو اردات.

3/ أهم الشركاء التجاريين للصين : يمتد النشاط التجاري الصيني عبر مختلف قارات العالم، مما مكنها من اجتياح مختلف الأسواق الإقليمية والقارية ويمكن توضيح إجمالي قيمة الصادرات والواردات الصينية للعالم من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (16) : إجمالي قيمة الصادرات والواردات الصينية للعالم

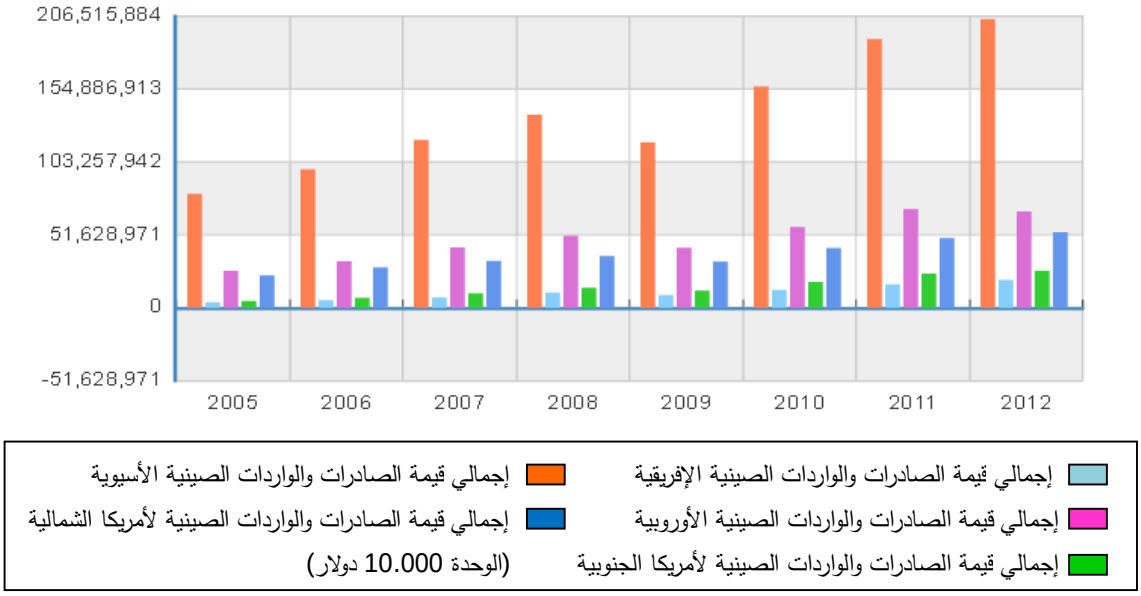

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China
(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

من خلال الشكل البياني يتضح إن المبادلات التجارية الصينية شهدت نموا مستمرا في مختلف القارات والبلدان، رغم أن هذا النمو شهد تراجعا ملحوظا سنة 2009، ويرجع ذلك بالأساس إلى الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم سنة 2008، ليستمر بعدها نمو هذه المبادلات، كما يوضح الشكل البياني أن صادرات وواردات الصين من والى قارة أسيا فاقت

بكثير صادرات وواردات الصين من والى باقي المناطق الأخرى، ويمكن توضيح أهم الشركاء التجاريين للصين في مختلف هذه المناطق على النحو التالي :[1]

1/3/ العلاقات التجارية الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية : شهدت العلاقات التجارية والاقتصادية بين الصين والولايات المتحدةنمو ا مطردا بشكل سريع، حيث ارتفعت تجارة الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية من 2 مليار دولار تقريباً في 1979 سنة إلى 53 مليار دولار في سنة 2011.

وتعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية (بعد كندا)، وثالث أكبر سوق للصادرات الأمريكية بعد كندا والمكسيك، حيث قامت الصين بتوسيع علاقاتها الاقتصادية بشكل كبير مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الثلاثة الماضية، وتعزز الاستثمار والتجارة بين البلدين كشريكين تجاريين مهمين بشكل ملحوظ في عام2011.

وقد حافظت الصين على مكانتها كقوة جاذبة للشركات الأمريكية، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة في الصين 60.5 مليار دولار في سنة 2010 ، أي بزيادة قدرها 21.4 % مقارنة بسنة 2009، وتقود الولايات المتحدة الاستثمار المباشر في الصين من قبل قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات المصرفية، بينما الاستثمارات الصينية كانت الأسرع في الزيادة من بين كافةالاستثمار ات الخارجية في الولايات المتحدة، بمعدل نمو سنوي قدره 53% في الفترة من 2005 إلى 2008، والشكل الموالي يبين تطور المبادلات التجارية بين الطرفين من سنة 2005 إلى غاية سنة 2012.

[1]- محمد عطية محمد ريحان، "التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص92.

شكل رقم (17) : المبادلات التجارية الصينية الأمريكية

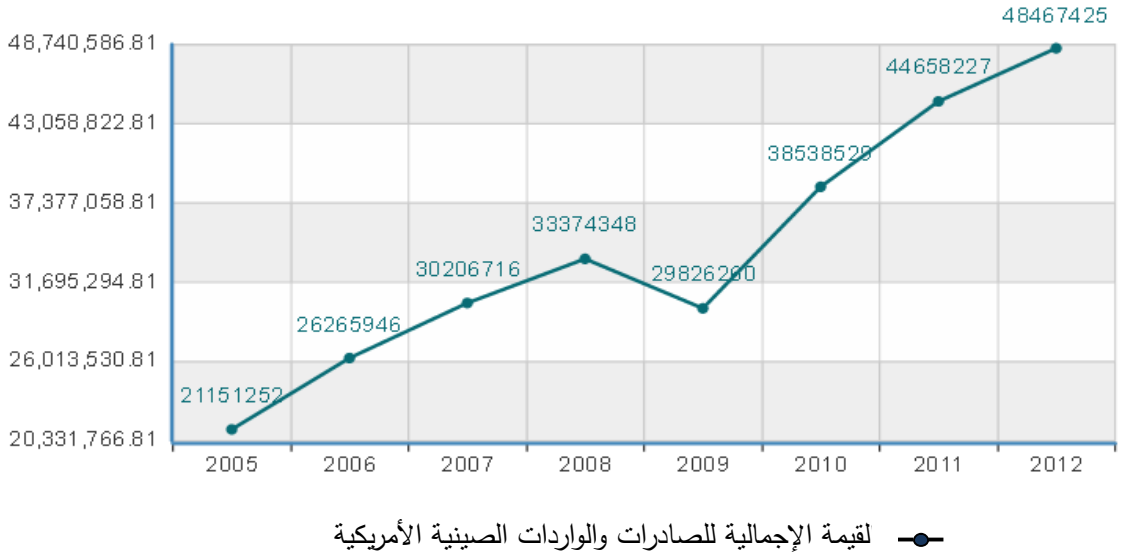

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China
(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

2/3/ العلاقات التجارية الصينية مع الاتحاد الأوروبي : لقد شكلت تجارة المنسوجات والملابس سنة 2005 بالإضافة إلى الإجراءات الوقائية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي ضد إغراق السوق الأوروبية بصادرات الأحذية من الصين في عام 2006 أبرز القضايا الشائكة في العلاقات التجارية بين الصين والاتحاد الأوروبي، رغم ذلك أصبح اقتصاد الصين المتنامي يجذب اهتمام الأوروبيين من زوايا عديدة من بينها أهمية السوق الصينية التي أصبحت وجهة مفضلة للأجانب من أجل الاستثمار المباشر، وكذلك كان هناك اهتمام كبير للعديد من رجال الأعمال الصينيين بالدول الأوروبية لما تمثله من أسواق كبيرة تتناسب مع مستوى الإنتاج الصيني الكبير، ومصدر مهم للعديد من التقنيات الداخلة في الإنتاج الصيني.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر للصين، كما تعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، وحسب بيانات المفوضية الأوروبية للتجارة لعام 2011 شكلت الصادر ات الصينية إلى الاتحاد الأوروبي ما نسبته 17.3% من إجمالي الواردات الأوروبية،

بينما شكلت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الصين ما نسبته 8.9% من حجم الصادرات الأوروبية إلى العالم، كما تتركز معظم التجارة بين الجانبين على السلع الصناعية، والشكل الموالي يبين تطور المبادلات التجارية للصين مع أهم الشركاء التجاريين من الاتحاد الأوروبي من سنة 2005 إلى غاية سنة 2012.

شكل رقم (18) : المبادلات التجارية الصينية مع الاتحاد الأوروبي

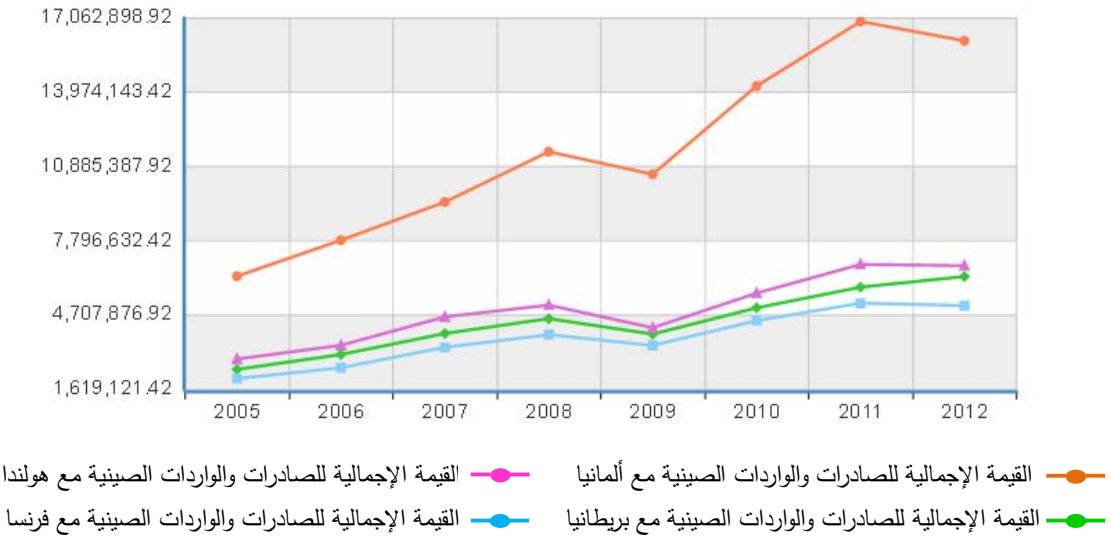

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China
(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

3/3/ العلاقات التجارية الصينية مع اليابان : بالرغم من التوترات التي عرفتها العلاقات السياسية بين البلدين، انطلاقا من القضايا التاريخية لهما، إلا أن العلاقات الاقتصادية بينهما عرفت تطورا كبيرا، حيت تعتبر اليابان ثالث أكبر شريك تجاري للصين بعد الولايات المتحدة الأمر يكية والدول الأوروبية، بينما تعتبر الصين الشريك التجاري الأكبر لليابان.[1]

وبفضل الجهود المشتركة من كلتا الدولتين سجلت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين واليابان نموا سريعا منذ تبنت الصين سياسة الإصلاحو الانفتاح في سنة 1978.

[1] - Shiro Armstrong, Interaction between trade, conflict and cooperation, the case of Japan and China, Crawford School of Economics and Government, Australian National University, September 2007, p 1.

كما أدى نمو حجم التجارة الثنائية إلى تغيير نمط التجارة بين الصين واليابان، وأخذت المنتجات الميكانيكية والكهربائية ذات القدرات التكنولوجية الفائقة تحل تدريجيا مكان المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة، مثل المواد الخام والمنسوجات، وذكرت إحصاءات الدولتين أن المنتجات الميكانيكيةوالكهر بائية بلغت أكثر من نصف حجم تجارتهما في عام2009، مما يدل على أن الدولتين قد أصبحتا أكثر اعتمادا كل منهما على الأخرى في نموهما الاقتصادي، والشكل الموالي يبين تطور المبادلات التجارية بين الطرفين من سنة 2005 إلى غاية سنة 2012.

شكل رقم (19) : المبادلات التجارية الصينية مع اليابان

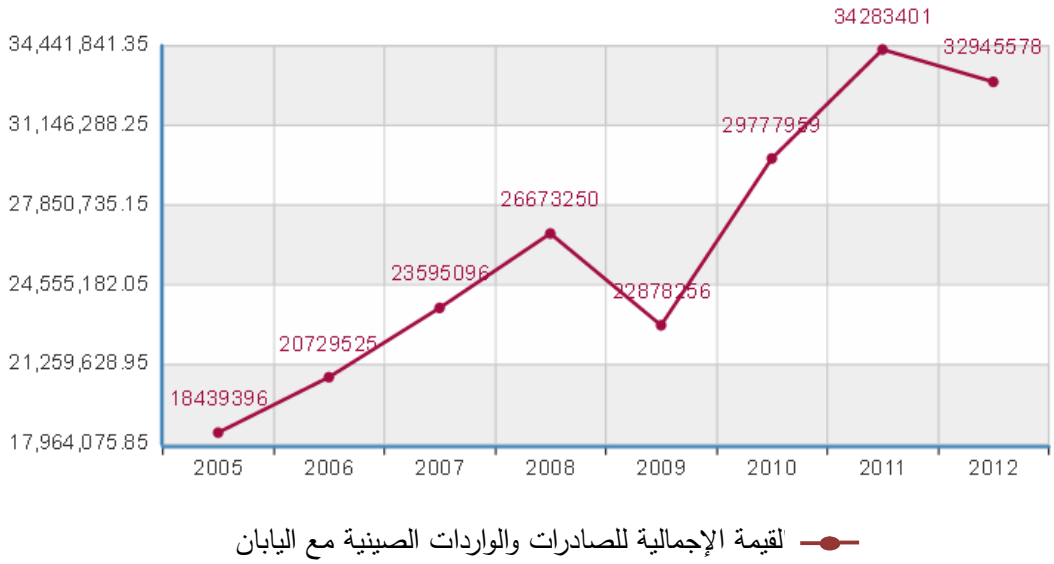

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China

(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

4/3/ العلاقات التجارية الصينية مع روسيا : تطور التعاون في مجال التجارة والاستثمارات بين الصين وروسيا، وأصبحت روسيا شريكا تجاريا قويا للصين، وتحتل موقعا دائما بين الشركاء الأوائل، حيث تم تحسين هيكل التجارة الثنائية بين البلدين، وزاد حجم التبادل التجاري بينهما.

وفي سنة 2010 بلغ حجم التجارة الصينية – الروسية 55.4 مليار دولار، بزيادة مقدارها 43.1% مقارنة بسنة 2009، وذلك حسب بيانات هيئة الجمارك الصينية، والتي أظهرت أيضا أن حجم الاستيراد الصيني من روسيا قد زاد بنسبة 69% مقارنة مع سنة 2009، حيث بلغت 29.61 مليار دولار، أما حجم الصادرات الروسية إلى الصين فقد زاد بنسبة 21.7% ليصل إلى 25.84 مليار دولار.

وتعتبر روسيا أكبر مصدر للأخشاب إلى الصين سنة 2010 (64.7% من جميع واردات الصين من الخشب)، في حين بلغت نسبة المخصبات 47.5 %، المأكولات البحرية 44.5%، النفط 8.75%، والمعادن الحديدية 13.9%، أما بالنسبة للصين فتكاد تنحصر صادراتها إلى روسيا في المواد والسلع الاستهلاكية، والشكل الموالي يبين تطور المبادلات التجارية بين الطرفين من سنة 2005 إلى غاية سنة 2012.

شكل رقم (20) : المبادلات التجارية الصينية مع روسيا

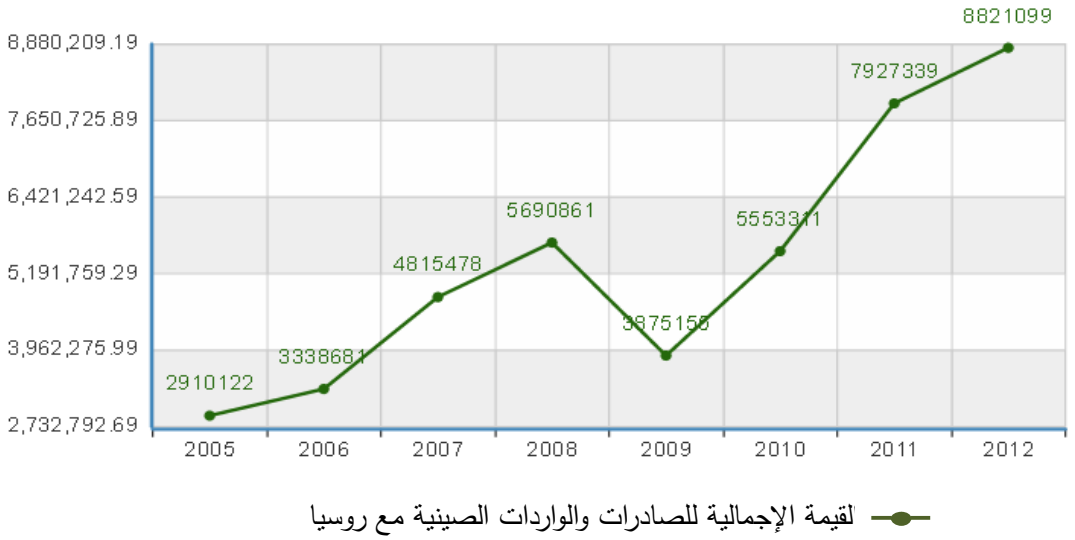

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات :

National Bureau of Statistics of China
(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

المطلب الثالث : الصين ومنظمة التجارة العالمية

إن المفاوضات التي خاضتها الصينحول استعادة مكانتها في الاتفاقية العامة للتعر يفة الجمركية والتجارة (الجات) باعتبارها من الدول الموقعة عليها سنة 1948، لم تتم قبل تأسيس منظمة التجارة العالمية رسميا سنة 1995، وخلال المفاوضات التي استغرقت 8 سنوات، بذلت الصين جهودا كثيفة، مثل التوقيع على الوثائق الأخيرة لمفاوضات جولة أوروغواي التجارية واتفاقية منظمة التجارة العالمية، وكل ذلك برهن أن الصين قدمت تنازلات كثيرة، باعتبارها دولة نامية، ولم تتوصل المفاوضات إلى رأي موحد، لأن الدول الأعضاء في المنظمة طالبت بشروط تعتبرها الصين مفرطة وفوق طاقة الصين في مرحلة تطورها الحالية.

وخلال السنوات الأخيرة، عمقت الصين إصلاح النظام التجاري والاقتصادي، وجعلت نظام تجارتها يطابق نظام الجات، وهيأت الظروف الأساسية لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية على نحو تام، ومنذ سنة 1992خفضت الصين معدل الرسوم الجمر كية على نطاق واسع أربع مرات على 2898 سلعة، وفي سنة 1993 خفضت نفس المعدل على 3317 سلعة، وفي سنة 1996 خفضته على 4900 سلعة، وفي سنة 1997 خفضته على 4874 سلعة، فبلغت نسبة التخفيض 26% وانخفض معدل مستوى الرسوم الجمركية من 23% إلى 17%، وقد أكد هذا التخفيض المستمر والكبير لمعدل الرسوم الجمركية عزيمة الصين على توسيع الانفتاح وتعميق الإصلاح.[1]

وبعد جهود شاقة دامت 15 سنة، صادق وأجاز ممثلو 142 دولة عضوا بمنظمة التجارة العالمية بروتوكول انضمام جمهورية الصين الشعبية إلى منظمة التجارة العالمية في المؤتمر

[1] - http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=46690(05-12-2015)

الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة عاصمة قطر في 10 نوفمبر 2001. وفي يوم 11 ديسمبر صارت الصين العضو رقم 143 لمنظمة التجارة العالمية رسميا.[1]

وبعد تحقيق الصين لانضمامها لمنظمة التجارة العالمية، يمكن القول أنها ستستفيد من عدة ايجابيات أهمها :

1/ استقرار العلاقات الاقتصادية الخارجية : تمنح عضوية الصين بمنظمة التجارة فرصة أفضل لدخول الأسواق الأجنبية بشكل مقنن ومستقر، فآليات التعامل التجاري قد تم بالفعل مناقشتها باستفاضة من خلال المنظمة وتم التوصل إلي حل أمثل من وجهة نظر الصين وللدول الأخر ى، وعليه فإن الصين ستتمكن أكثر من جذب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى بدورها إلى الأسواق الأكثر استقرارا ونموا.

2/ تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بشكل أفضل : شكلت اتفاقية الصين مع منظمة التجارة العالمية أساسا لبرنامج إصلاح اقتصادي ضمني ينفذ تحت إشراف منظمة دولية متعارف على مصداقيتها، ومن خلال عضوية المنظمة سيكون هناك تنافس بين الشركات الصينية ونظيراتها الأجنبية سواءا داخل الصين أو في الأسواق الأجنبية الخارجية، ومن ثم سيحدث إعادة هيكلة للشركات الصينية حتى تتمكن من المنافسة وسيتم التركيز على المزايا التنافسية التي يمكن للصين أن تتفوق على منافسيها فيها وفرض قدر من الحماية على القطاعات الأخر ى التي تعتبر في طور النمو في الوقت الراهن.

3/ رفع معدلات النمو : يمكن على المدى الطويل وكنتيجة للمنافسة البناءة من تحقيق الصين لمعدلات نمو أكثر ارتفاعا واستقرارا عما سبق. فحماية حقوق الملكية الفكرية وتعزيز القطاعات ذات المزايا التنافسية واقتحام أسواق جديدة من خلال منظمة التجارة الدولية كلها عوامل تمكن الاقتصاد الصيني من أن يحصد نتاج سنوات من النقاش والتفاوض ويعكس جدية الاتفاق الذي تم التوصل إليه.

[1] - http://arabic.china.org.cn/archive2006/txt/2002-12/26/content_2054672.htm(05-12-2015)

خلاصة :

تعد تجربة الإصلاح الاقتصادي في الصين انطلاقا من سنة 1978 نموذج مثالي للنجاح، ومن خلال هذه الإصلاحات استطاعت الصين أن تحقق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة خلال السنوات اللاحقة.

وقد لعبت التجارة الخارجية الصينية ممثلة في الصادرات والواردات الدور الرئيسي في هذه الإصلاحات، وذلك من خلال استيراد المواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة واستغلالها في عملية التصنيع، ثم إعادة تصديرها في شكل منتجات تامة تمتاز بتنافسية عالية، مردها إلى اليد العاملة الرخيصة التي قامت بإنتاجها، وهو مكنها من غزو مختلف الأسواق العالمية.

وقد انعكس هذا الإصلاح على مختلف المؤشرات الاقتصادية للصين، فشهدت نموا ملحوظا ومستمرا خلال السنوات الأخيرة، رغم تراجع البعض منها جراء الأزمة المالية لسنة 2008.

ومع انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية زاد عدد شركائها التجاريين، ومن ثم زادت قيمت مبادلاتها التجارية الخارجية من خلال اقتحامها لأسواق جديدة.

الفصل الرابع

الدراسة القياسية لتأثير سعر صرف اليوان

على التجارة الخارجية للصين (1978-2012)

تمهيد :

بتزايد العلاقات الاقتصادية الدولية، تزداد حساسية بعض المؤشرات الاقتصادية للتفاعلات القائمة في المحيط الاقتصادي، والتي سرعان ما تنعكس على مختلف الاقتصادات المحلية للدول، وعليه أضحت الدراسات الكمية للعلاقات القائمة بين مختلف المؤشرات الاقتصادية، إحدى الأساليب التي تلقى أهمية بالغة من الباحثين والمختصين في هذا المجال، وهي تعتمد على القياس الميداني للظواهر الاقتصادية، وصياغتها في شكل نماذج رياضية تسهل من عملية فهم تلك الظواهر وتفسيرها بطريقة دقيقة، تجعل من النتائج المتحصل عليها أرضية لاتخاذ القرار الملائم، و يعتبر الاقتصاد القياسي من ابرز هذه الأساليب، وهو يعتمد على التصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقة العامة لمتغيرات النماذج، متخذين في ذلك اللغة الرياضية لصياغة موضوع النموذج على شكل معادلات تبسط العلاقة بين المتغيرات، و بهذا يعتبر الاقتصاد القياسي وسيلة تحليلية لدراسة الأوضاع الاقتصادية للدول، و يكون محلا لدراسة مستقلة ينفرد بها علماء الاقتصاد. لذلك سنعتمد في هذا الفصل على هذا النموذج العلمي الاقتصادي انطلاقا من فرضيات الدراسة وهذا لمعرفة مدى تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة (1978-2012)، وذلك وفق المباحث التالية :

المبحث الأول : الإطار النظري للاقتصاد القياسي

المبحث الثاني : تقديم المنهج القياسي المستعمل في الدراسة

المبحث الثالث : الدراسة القياسية

المبحث الأول : الإطار النظري للاقتصاد القياسي :

يعدّ علم لاقتصاد القياسي علماً حديثاً نسبياً إذا ما قورن بالعلوم الاقتصادية الأخرى، فعلى الرغم من المحاولات التي ظهرت في القرن التاسع عشر والتي كانت ذات طابع اقتصادي قياسي، كعمل الإحصائي الألماني "أرنست إنجل" (1821-1896) الذي وضع قوانينه الخاصة بالدخل و الاستهلاك في ضوء بيانات ميزانية الأسرة، إلا إن مصطلح الاقتصاد القياسي استعمل أول مرة عام 1926 من قبل الاقتصادي النروجي "فريش".

المطلب الأول : تعريف الاقتصاد القياسي

يتكون مصطلح "الاقتصاد القياسي" من كلمتين، أولاهما "اقتصاد" باعتباره يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية. وثانيهما "القياس" وتعني الحساب، أو القياس، أي التقدير الكمي للأشياء.

ويعرف الاقتصاد القياسي بأنه تطبيق الطرق الرياضية و الإحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية بهدف إعطاء محتوى رقمي للنظريات الاقتصادية للتأكد من صحة تلك النظريات.[1]

وبصورة أكثر تفسيرا يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرف الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.[2]

إذن موضوع الاقتصاد القياسي هو التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تتحكم فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية (معادلات، دوال، ...الخ)، تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية. بمعنى أخر تحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري إلى شكل كمي تحكمه علاقات كمية رياضية يمكن أن تعالج باستعمال الطرق والتقنيات

[1] - نورة عبد الرحمن اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية، ص4.

[2] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2000، ص3.

الرياضية والإحصائية. فموضوع الاقتصاد القياسي إذن هو النمذجة الاقتصادية أي بناء النماذج الرياضية الاقتصادية.[1]

فالتحليل الكمي للظواهر الاقتصادية هو محاولة للتحقق من العلاقات الاقتصادية والتأكد من منطقيتها في تمثيل الواقع المعقد الذي تعبر عنه النظرية الاقتصادية في صيغة فروض. ويعتمد الاقتصاد القياسي في قياس العلاقات الاقتصادية وتحليلها على دمج النظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية في نموذج متكامل، وذلك بهدف تقويم معالم ذلك النموذج ثم اختبار الفروض حول ظاهرة اقتصادية معينة، وأخيراً التنبؤ بقيم تلك الظاهرة.

المطلب الثاني : أهداف الاقتصاد القياسي.

يمكن التعرف على ثلاث أهداف أساسية للاقتصاد القياسي هي:[2]

1/ تحليل واختبار النظريات الاقتصادية المختلفة : إن تحليل واختبار النظريات الاقتصادية يعد هدفا رئيسيا من أهداف الاقتصاد القياسي، ولا يمكن عد النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تجتاز اختبارا كميا عدديا يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

2/ رسم السياسات واتخاذ القرار : يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير المرونات والمعلمات الفنية والتكلفة الحدية والإيرادات الحدية، والميل الحدي للاستهلاك والادخار والاستثمار وغير ذلك. وتأسيسا على ذلك فان معرفة القيم العددية

[1] - مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2011، ص9.

[2] - حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص19.

لمعلمات النموذج المقدر تساعد على إجراء المقارنات واتخاذ القرار المناسب سواء علة مستوى المنشاة أو الدولة.

3/التنبؤ ات بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل : يساعد الاقتصاد القياسي المختصين في وضع السياسات من خلال توفير القيم العددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا. إن هذه التنبؤات تمكن واضعي السياسة ومتخذي القرار من تنظيم الحياة الاقتصادية واتخاذ إجراءات معينة للتأثير في متغيرات اقتصادية معينة، مثال ذلك، لو أرادت الحكومة معرفة الآثار المحتملة للسياسة النقدية على التضخم والبطالة، وما هو الأثر المتوقع لزيادة أسعار السلع البديلة أو المكملة على الكمية المطلوبة من السلعة الأصلية، حيث أن الاقتصاد القياسي سوف يحدد مستوى الكمية فيما إذا كان مرتفعا أو منخفضا وهكذا لبقية الظواهر الاقتصادية وما يتعلق بها مستقبلا.

المطلب الثالث : منهاج الاقتصاد القياسي:

يتحدد منهاج الاقتصاد القياسي وفق المراحل التالية:[1]

1/ تكوين النموذج القياسي : يقصد بتشكيل النموذج القياسي تكوين الصيغة الرياضية (الكمية) للمشكلة المدروسة التي تربط بين الظاهرة المدروسة والعناصر التي تتحكم فيها، وتحديد طبيعة هذه الصيغة. ينطلق تكوين النموذج من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها (المستقل والتابع). نعبر عن هذه العلاقات النظرية في شكل علاقة دالية عامة أو معادلة أو مجموعة معادلات: $y = f(x_1,x_2,....x_n)$. بحيث نرمز لكل عنصر أو عامل بمتغير.

2/ تقدير النموذج القياسي : إن تقدير النموذج القياسي، المشكل في المرحلة السابقة، يعني محاولة الوصول إلى تقديرات كمية لمعاملاته (أي معاملات المعادلة أو الدالة المقترحة). كما أن اختيار نوع المعادلة بدون تحديد الثوابت التي تتضمنها لا يفيدنا قطعا في دراسة هذه

[1]- مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، مرجع سابق، ص11.

العلاقة. لذلك كان لابد من القيام بإجراء حسابات لتحديد ثوابت المعادلة المختارة. إن أي ثابت في المعادلة (الدالة) المختارة يمكن أن يأخذ قيما متعددة وغير منتهية وبالتالي فإننا سنكون أمام لانهاية من المعادلات التي لها نفس النوع المختار سابقا. لذلك فمن الطبيعي جدا عند تحديد قيم تلك الثوابت أن نبحث عن قيمة لكل منها بحيث نحصل على معادلة معينة (ذات ثوابت محددة) وتمثل العلاقة المدروسة أفضل تمثيل. إن عملية التقدير هذه تعني البحث عن تلك القيم بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

3/ تقييم النموذج القياسي : قبل استخدام النموذج القياسي المقدر يجب التأكد من جودة تقدير هذا النموذج. يتم هذا التقييم من خلال بعض الاختبارات الرئيسية مثل اختبار المعنوية الاقتصادية، المعنوية الإحصائية، جودة الأداء العام وغيرها.

4/ استخدام النموذج القياسي : يعني هذا الجزء استعمال النماذج القياسية المحصل عليها في إجراء مختلف أنواع التقديرات والتوقعات لتطور الظواهر المدروسة في المستقبل. أي حساب قيم المتغير التابع في المستقبل بإعطاء قيم للمتغيرات المستقلة.

المطلب الرابع : معيار اختيار النموذج :

بناءا على دراسة Richared و Hendry فان المعايير التي يجب استيفاؤها لاختيار نموذج ما للتحليل التطبيقي هي كالتالي :[1]

1. أن يكون في إطار البيانات المتاحة : أي لابد أن تكون التنبؤات المتوقعة من النموذج يمكن فعليا ومنطقيا الحصول عليها.

2. المتغيرات المنحدرة تكون غير مترابطة : أي أن المتغيرات المفسرة أو المنحدرة يجب أن لا تكون مرتبطة مع حد الخطأ.

[1] - دامودار جيجاراتي، تعريب ومراجعة هند عبد الغفار جودة، عفاف علي حسن الدش، "الاقتصاد القياسي"، ج1، دار المريخ للنشر، الرياض، 2015، ص648.

3. اتساق المعالم : بمعنى أن قيمة المعالم يجب أن تكون مستقرة و إلا سيكون التنبؤ صعبا، فكما قال Friedman "اختبار صلاحية النموذج الافتراضي الأفضل هو مقارنة تنبؤات النموذج بالواقع".

4. ترابط البيانات :آي أن البواقي المقدرة من النموذج يحب أن تكون عشوائية تماما، وا ٍذا لم تكن كذلك فان هناك خطا توصيف في النموذج.

5. النموذج الشامل : يكون النموذج شاملا عندما تكون قادرا من خلاله على توضيح نتائج باقي النماذج المحتملة التي تعتمد على نفس المتغيرات.

المطلب الخامس : الاقتصاد القياسي والنماذج الرياضية

النموذج الاقتصادي هو تبسيط رياضي لحالة واقعية معقدة في المجتمع يفترض أن يعكس حقيقة العلاقات القائمة بين المتغيرات الاقتصادية الداخلة فيه. ويتوقف عدد هذه العلاقات على الأهداف المتوخاة من النموذج وعلى درجة التفصيل المرغوب في الحصول عليها. وتشترك النماذج الاقتصادية عامة بخصائص معينة منها:

أ . الافتراض أن سلوك المتغيرات الاقتصادية يتحدد بوساطة مجموعة معادلات تعرف بالمعادلات المتزامنة.

ب . الافتراض أن النموذج المقترح تطبيقه يؤلف أكثر من مجرد تبسيط رياضي لحالة معقدة في الواقع.

ج . افتراض أن يساعد فهم النموذج المطبق على فهم سلوك متغيرات النموذج في المستقبل. بمعنى أنه يساعد على إجراء التنبؤ ات المستقبلية حول مستويات تلك المتغيرات.

وتقسم النماذج الاقتصادية الرياضية إلى:

1. النموذج الخطي البسيط :

يعدّ النموذج الخطي البسيط أبسط أشكال النماذج الرياضية، فهو يتضمن متغيرين فقط أحدهما متغير تفسيري ويرمز له عادة بالرمز X والثاني متغير تابع ويرمز له بالرمز Y، ويعبر عن هذا التموذج بالعلاقة التالية : [1]

$$Y_i=A+BX_i+U_i$$

حيث (i) هي متغير يعبر عن رقم المشاهدة في المجتمع (i=1,2,3,…N) أو في العينة (i=1,2,3,…n) وإن N و n تمثلان عدد وحدات المجتمع أو العينة على التوالي في الظاهرة المدروسة.

في هذا النموذج الخطي البسيط يمكن الافتراض، مثلاً، أن X_i تمثل الدخل التصرفي للأسرة (i) في حين تمثل Yi الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي لهذه الأسرة. أما A و B فهما معلمان أو ثابتان يمثل الأول متوسط مستوى الإنفاق الاستهلاكي عندما يكون الدخل التصرفي صفراً، ويمثل الثاني متوسط مقدار التأثير في Y عندما تتغير X بمقدار وحدة واحدة.

وأخيراً يعرف Ui بحد الخطأ أو المتغير العشوائي الذي يأخذ قيمة موجبة لدى أسرة تنفق أكثر من متوسط إنفاق الأسر المماثلة لها في الدخل وقيمة سالبة عند إنفاقها أقل من ذلك المتوسط وقيمة الصفر إذا ساوى إنفاقها متوسط إنفاق الأسر المماثلة لها في مستوى الدخل. وتبقى القيمة المتوقعة لهذا المتغير العشوائي ويرمز لها بالرمز E(Ui)مساوية الصفر دائماً .

إن إدخال المتغير العشوائي Ui في النموذج الاقتصادي له عدة مسوغات أهمها:

أ . هناك الكثير من المتغيرات التي تؤثر في إنفاق الأسرة الاستهلاكي إلى جانب الدخل التصرفي في مثالنا هذا. وقد يتعذر قياس هذه المتغيرات أو ربما يحتاج ذلك إلى الكثير من الجهد والوقت والمال. فعلى سبيل المثال، إن حجم الأسرة ومكان إقامتها (مدينة أو قرية) وتركيبها النوعي وحساب أعمار أفرادها ومستواهم الثقافي، وغير ذلك كلها عوامل تؤثر في

[1] - http://www.arab-ency.com/_/details.php?full=1&nid=651/04/11/2015

مستوى إنفاقها الاستهلاكي إلى جانب الدخل التصرفي. وقد يكون تأثير هذه المتغيرات المحذوفة في المتغير التابع موجباً أو سالباً إلا أنها في المحصلة تأثيرات يفترض أنها ثانوية يعكسها حد الخطأ.

ب .من المتعذر التنبؤ بدقة باستجابة الأفراد للتغيرات التي تطرأ على دخولهم. فإذا تضاعف دخل الأسرة مثلاً فإن التنبؤ بتغير مستوى إنفاقها الاستهلاكي وتركيبه بدقة أمر في غاية الصعوبة. ثم إن حد الخطأ يفترض فيه أن يعكس أخطاء التنبؤ هذه.

ج . أخطاء قياس متغيرات العلاقة الحقيقية في المجتمع. إذ لابد من ارتكاب أخطاء معينة في قياس قيم المتغيرات الاقتصادية في المسوح الإحصائية الميدانية. وتظهر تأثيرات أخطاء القياس هذه في المتغير العشوائي أيضاً .

ومع ذلك فإن إدخال المتغير العشو ائي U_i في النموذج الاقتصادي يقتضي وضع بعض الافتراضات التي تتعلق بوسطه الحسابي (أو قيمته المتوقعة) وتباينه وتغاير قيمه المختلفة فيما بينها وتغاير قيمه المختلفة مع قيم المتغير (أو المتغيرات) التفسيري في النموذج.

2. النموذج الخطي المتعدد :

يستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع Y_i وعدد من المتغيرات المستقلة $X_1,X_2,...X_K$ وحد عشوائي Ui، ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ n من المشاهدات و k من المتغيرات المستقلة بالشكل التالي :[1]

$$Y_i = B_0 + B_1X_{i1} + B_2X_{i1} + \dots + B_KX_{ik} + U_i \quad \dots. (1)$$

وفي واقع الأمر فان هذه المعادلة هي واحدة من جملة معادلات يبلغ عددها (n) تكون نظام المعادلات الآتي :

$$Y_1 = B_0 + B_0X_{11} + B_2X_{12} + \dots + B_KX_{1K} + U_1$$

$$Y_2 = B_0 + B_1X_{21} + B_2X_{22} + \dots B_KX_{2K} + U_2$$

$$Y_n = B_0 + B_1X_{n1} + B_2X_{n2} + \dots + B_KX_{nK} + U_n$$

[1] - http://www.ssnpstudents.com/wp/wp-content/uploads/2015/02/AF.doc

هذه المعادلة تتضمن (k+1) من المعلومات المطلوب تقديرها، علما بان الحد الأول منها (B_0) يمثل الحد الثابت، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى المصفوفات والمتجهات لتقدير تلك المعلمات.و عليه يمكن صياغة هذه المعادلات في صورة مصفوفات وكما يلي :

$$\begin{bmatrix} Y_1 \\ Y_2 \\ . \\ Y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & X_{11} & X_{12} & ... & X_{1K} \\ 1 & X_{21} & X_{22} & ... & X_{2K} \\ . & . & . & ... & . \\ 1 & X_{n1} & X_{n2} & ... & X_{nk} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} B_0 \\ B_1 \\ . \\ B_K \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} U_0 \\ U_1 \\ . \\ U_n \end{bmatrix} \quad .... \quad (2)$$

وباختصار يمكن صياغتها في الشكل :

$Y = XB + U$

Y: متجه عمودي أبعاده (n+1) يحتوي مشاهدات المتغير التابع.

X : مصفوفة أبعادها (n × k+1) تحتوي مشاهدات المتغيرات المستقلة، ويحتوي عمودها الأول على قيم الواحد الصحيح ليمثل الحد الثابت.

B: متجه عمودي أبعاده (K + 1 ×1) يحتوي على المعالم المطلوب تقديرها.

U: متجه عمودي أبعاده (n ×1) يحتوي على الأخطاء العشوائية.

وبما أن المعادلة (1) هي العلاقة الحقيقية المجهولة والمراد تقديرها باستخدام الإحصاءات المتوفرة عن المتغير التابع Y، والمتغيرات المستقلة $X_1,X_2,..X_K$ ، فانه يستوجب تحقق الفروض الأساسية الخاصة بـ U_i التالية :

$U_i \sim N (0 , \sigma^2 I n)$

والذي يعني أن U_i يتوزع توزيعا طبيعيا (N) متعدد المتغيرات لمتجه وسطه صفري (0) ومصفوفة تباين وتباين مشترك عددية هي (σ^2 In).

3. النماذج الرياضية غير الخطية :

تتعدد الصيغ غير الخطية في الاقتصاد القياسي، ويمكن دوماً ابتداع صيغ جديدة. وفيما يلي أمثلة قليلة على بعض الصيغ غير الخطية.

$$Y_i = A + BX_i^2 + U_i$$

$$Y_i^2 = C + D\left(\frac{1}{X}\right) U_i$$

$$Y_i = FX_i^M U_i$$

حيث تعتبر: A، B، C، D، F ثوابت تقدر قيمتها في النموذج المعني. وتشير هذه الصيغ إلى وجود علاقة غير خطية بين Y والمتغير التفسيري X في الصيغ الثلاث. ومع ذلك يمكن إعادة صياغتها بالشكل الخطي، فبوضع المتغير $X^2=W$ في المعادلة الأولى مثلا، تصبح هذه الأخيرة بالشكل الخطي التالي :[1]

$$Y=A+BW_i+U_i$$

و باستعمال التحويلة الرياضية اللوغاريتمية نحول المعادلة الثانيةإلى علاقة خطية أيضاً :

$$\text{Log } Yi=\text{Log } F+m \text{ Log } X+ \text{ Log } Ui$$

أما الأسس التي يتم فيها اختيار صيغة غير خطية من دون أخرى فأهمها:

أ/ انسجام الصيغة الرياضية مع النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة. وغالباً ما تساعد هذه النظرية في اختيار المتغيرات التي تدخل في العلاقة، كما تساعد في تحديد تأثير كل متغير تفسيري في التابع على حدة.

ب/ مراعاة العلاقة التي تعكسها المشاهدات الإحصائية حول الظاهرة أو الظواهر المدروسة، إذ قد ترجح هذه العلاقة صيغة من دون غيرها بين الصيغ المقبولة نظرياً .

ج/ البساطة التي تتجلى في اختيار أبسط الصيغ الرياضية بين الصيغ المقبولة. لعدم اختيار معادلة من الدرجة الثانية إذا كانت معادلة من الدرجة الأولى تفي بالغرض، وعدم اختيار معادلة من الدرجة الثالثة إذا كانت المعادلة من الدرجة الثانية مناسبة.

4. طرق التقدير الإحصائية لمعلمات النموذج:

إن من أشهر الطرق المستخدمة في تقدير النماذج القياسية هي طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ، لما لها من خصائص تميزها عن غيرها من الطرق الأخرى، وترجع هذه

[1] - http://www.arab-ency.com/_/details.php?full=1&nid=651/04/11/2015

الطريقة إلى عالم الرياضيات Carl Friedrich Gauss، وتعتبر طريقة المربعات الصغرى أفضل طرق التقدير في تحليل الانحدار[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الطريقة التقديرية تستند إلى عدة فروض تجعلها أكثر نجاعة وفاعلية أهمها:

- البيانات المجمعة حول الظاهرة تظهر تأثيرها على المتغير التابع.
- أن تكون العلاقة بين X و Y مشخصة ومحددة
- أن تكون العلاقة صحيحة علميا وخالية من الأخطاء القياسية والاقتصادية

وأطلق عليها المربعات الصغرى لأنها تسعى إلى تصغير مربعات الأخطاء أو البواقي و تعتمد طريقة المربعات الصغرى العادية على إيجاد قيم المقدرات $(\hat{a},\hat{b})$ الخاصة بالمعدلة $(\hat{Y} = \hat{a}X_i + \hat{b})$، التي يكون فيها مجموع مربعات الأخطاء $\Sigma_{i=1}^{n}\hat{U}_i^2$ عند قيمته الدنيا :

$$\hat{U} = Y_i - \hat{Y}_i$$
$$\hat{U} = Y_i - \hat{a}X_i - \hat{b}$$

نقوم باستخدام مجموع مربعات الأخطاء عوض مجموع الأخطاء حتى لا تلغي القيم السالبة القيم الموجبة أو العكس، وتتم الخطوات الرياضية لإيجاد مربعات الأخطاء كالتالي :

$$Y_i = aX_i + b + U_i$$

$$U_i = Y_i - \hat{a}X_i - \hat{b}$$

$$s(\hat{a},\hat{b}) = \sum_{i=1}^{n}(Y_i - \hat{a}X_i - \hat{b})^2$$

ويمكن إيجاد المقدرات $(\hat{a},\hat{b})$ بتدنية المقدار $s(\hat{a},\hat{b})$ وذلك عبر الاشتقاق الجزئي ومعادلته بالصفر.

[1]-دامودار جيجاراتي، تعريب ومراجعة هند عبد الغفار جودة، عفاف علي حسن الدش، "الاقتصاد القياسي"، ج1، مرجع سابق، ص95.

أولا : نقوم بتبسيط المقدار $(Y_i - \hat{a}X_i - \hat{b})^2$ ليكون :

$$(Y_i - \hat{a}X_i - \hat{b})^2 = \{-\hat{b} + (y_i - \hat{a}x)\}^2$$

$$= (-\hat{b})^2 + 2(-\hat{b})(y_i - \hat{a}x_i) + (y - \hat{a}x_i)^2$$

$$= \hat{b}^2 - 2\hat{b}y_i + 2\,\hat{b}\hat{a}x_i + \{y_i^2 - 2\,y_i\hat{a}x_i + (\hat{a}x_i)^2\}$$

ثانيا : نبحث عن مشتقة $s(\hat{a},\hat{b})$ بالنسبة ل $\hat{b}$ أي المقدار $(\frac{\partial s(\hat{a},\hat{b})}{\partial \hat{b}})$:

$$(\frac{\partial s(\hat{a},\hat{b})}{\partial \hat{b}}) = \sum (\,2\hat{b} - 2y_i + 2\hat{a}x_i + 0)$$

$$= \sum 2(\hat{b} - y_i + \hat{a}x_i)$$

نضع هذا المقدار يساوي الصفر (0) ونضرب الطرفين في (-2/1) نجد أن :

$$\sum (y_i - \hat{b} - \hat{a}x_i) = 0$$

$$\sum y_i - n\hat{b} - \hat{a}\sum x_i = 0$$

$$\mathbf{\sum y_i = n\hat{b} - \hat{a}\sum x_i \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)}$$

ثالثا : نبحث عن مشتقة $s(\hat{a},\hat{b})$ بالنسبة ل $\hat{a}$ أي المقدار $\frac{\partial s(\hat{a},\hat{b})}{\partial \hat{a}}$ بنفس الطريقة السابقة فنحصل على :

$$\mathbf{\sum(y_i.x_i) = b\sum x_i + a\sum x_i^2 \ldots\ldots\ldots\ldots(2)}$$

تسمى المعادلتين (1) و (2) بالمعادلتين الطبيعيتين للمربعات الصغرى. بحل جملة هذين المعادلتين نجد قيمة كل من $\hat{a}$،$\hat{b}$ المطلوبتين لتحقيق شرط المربعات الصغرى على النحو التالي :

$$a = \frac{n\sum(y_i.x_i) - (\sum y_i).(\sum x_i)}{n\sum x_i^2 - (\sum x_i)^2}$$

$$b = \bar{y} - a\bar{x}$$

وبحساب قيم $\hat{a}$،$\hat{b}$ نستطيع صياغة المعادلة الخاصة بالحالة المدروسة.

المبحث الثاني : تقديم المنهج القياسي المستعمل في الدراسة

سأعتمد في دراسة العلاقة بين سعر صرف اليوان والتجارة الخارجية للصين على نموذج التكامل المشترك، باستعمال اختبار انجل-جرانجر واختبار جوهانسن، وذلك بعد فحص سلسلتي الدراسة والتأكد من عدم احتوائهما على مشاكل قياسية وفقا للمخطط الذي قدمه "Régis Bourbonnais" والموضح كما يلي :

المخطط رقم (01) : منهجية اختبار جذر الوحدة

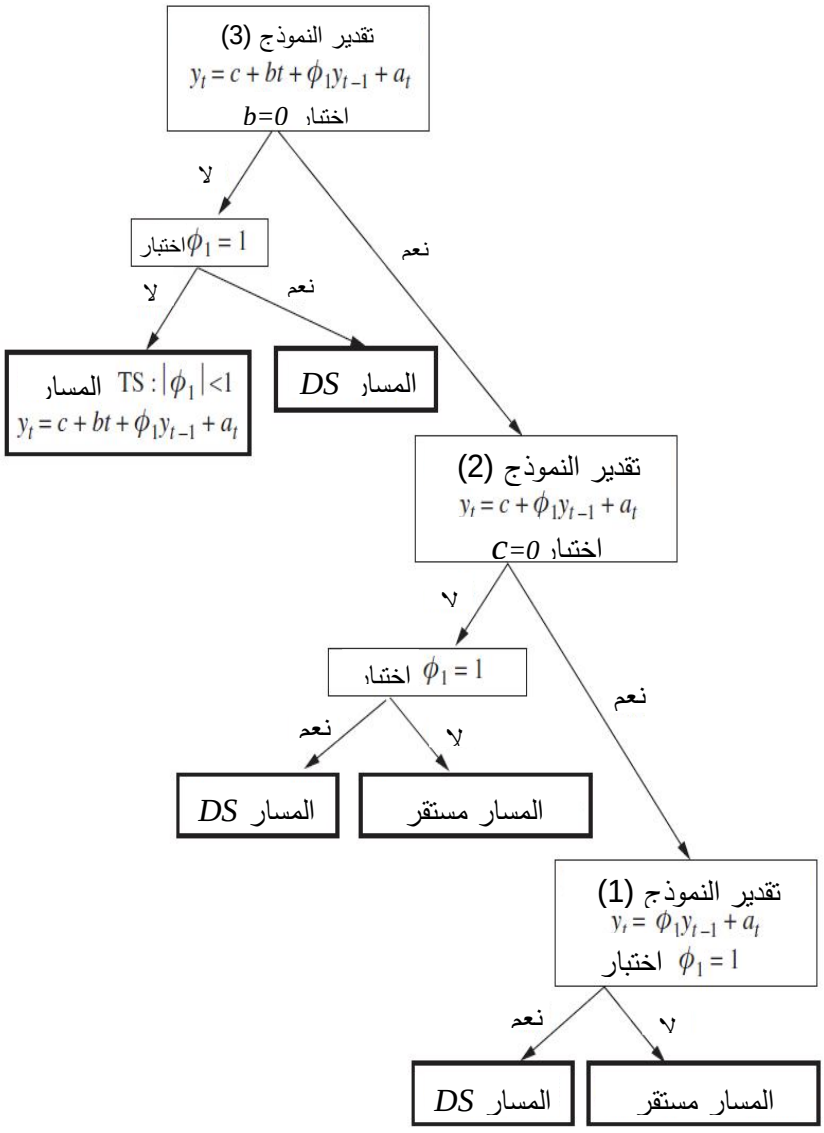

المصدر : Régis Bourbonnais, Économétrie, 9e édition, Dunod, Paris, 2015, p251.

المطلب الأول : اختبار الاستقرارية

لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة و تجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها نستعمل اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test)، والذي يمكن القيام به من خلال استعمال اختبار Augmented Dickey-Fulle (ADF) أو اختبار Phillips-Perron (PP)، أو اختبار Kwiatkowski, Phillips, Schmidt, Shin (KPSS).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root test**):** لتحديد الخصائص الغير ساكنة (non-stationary) لمتغيرات السلستين الزمنيتين على حد سواء في المستويات أو في الفرق الأول يستعمل اختبار ديكي فوللر(DF)، أو ديكي فوللر المطور (ADF)، حيث يستعمل هذا الاختبار باتجاه الزمن أو بدونه،و الصيغة الرياضية العامة لاختبار ديكي فوللر (DF) هي كالآتي :[1]

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + e_{1t}$$

أما اختبار (ADF) هو تطوير لاختبار (DF)، و بإضافة قيم التأخر للمتغيرات التابعة المضافة في تقدير الصيغة الرياضية لاختبار (DF)، و الصيغة الرياضية المطورة هي كالآتي:

$$\Delta Z_t = \chi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma T + \delta \Delta Z_{t-1} + e_{2t}$$

رغم الاستعمال الواسع لهذا الاختبار إلا أنه يعاني مشكلة عدم أخذه بعين الاعتبار عدم وجود مشكلة اختلاف التباين و اختبار توزيع الطبيعي الموجودة في سلسلة زمنية ما، و لذا يستعمل اختبار آخر إضافي لاختبار جذر الوحدة، و هو اختبار فيليبس و بيرسون (Phillip-Perron(PP))، لأن لديه قدرة اختبارية أفضل و أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، والصيغة الرياضية لاختبار (PP) كالآتي:

$$\Delta Z_t = \phi + (\rho - 1)Z_{t-1} + \gamma(t - \frac{T}{2}) + \psi \Delta Z_{t-i} + e_{3t}$$

[1]- يوسفات علي، " البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)"، مداخلة ضمن الملتقي الدولي " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15، 16، نوفمبر، 2011، ص8.

في اختبارات جذر الوحدة (عموماً) يستخدم الاختبارين (ADF) و(PP)، بجانب اختبار الاستقرار (KPSS) و هذا الاختبار يعالج بعض أوجه الضعف في فعالية الاختبارين (ADF) و(PP) في حال وجود ارتباط ذاتي للتباين، و الصيغة الرياضية لاختبار (KPSS) كالآتي:

$$KPSS = \sum_t (\sum_{r=1}^{t} \hat{u}_r)^2 / T^2 f_0$$

تعتمد القيم الحاسمة لهذا الاختبار على قيم LM statistic مقارنة مع قيم Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin

المطلب الثاني : اختبار التكامل المشترك (المتزامن) بطريقة انجل-جرانجر وطريقة جوهانسن

إن تحليل التكامل المتزامن يقوم بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس نماذج الإحصائية التقليدية، و مفهوم التكامل المتزامن يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلستين الزمنيتين X_t و Y_t غير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل، أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن.

1- اختبار انجل-جرانجر للتكامل المشترك :[1] تعد منهجية انجل-جرانجر من أهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل المشترك حيث اعتمد الباحثان على اختبار الفرض الصفري القائل "بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات "، وذلك بتقدير الانحدار لمتغير على الأخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي. فإذا كانت سلسلة البواقي بها جذر وحدة أي غير مستقرة فيمكن قبول الفرض الصفري بعدم وجود تكامل مشترك في المعادلة . أما إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ولا تشتمل على جذر

[1]-كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، "تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 10، العدد 32، جامعة الكوفة، 2015، ص224.

الوحدة فيتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

الخطوة الأولى : وتشتمل على تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين X_t و Y_t باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) :

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + e_t$$

شرط أن تكون المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة.

بعد ذلك يتم اختبار استقرار البواقي (e_t)، فإذا تم قبول فرضية العدم : $(H_0 : \beta = 0)$ نستنتج بان سلسلة البواقي المقدرة من النموذج السابق تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة ومنه نستنتج عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية في النموذج، والعكس في حالة التوصل من خلال هذا الاختبار إلى رفض فرضية العدم.

الخطوة الثانية : نموذج تصحيح الخطأ

يتم تقدير النموذج في حالة كون المتغيرين (X_t و Y_t) متكاملين تكاملاً مشتركاً لبيان العلاقة في الأجل القصير، وبعد ذلك نقوم بإدخال البواقي المقدرة في انحدار الأجل الطويل كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحدة في نموذج علاقة الأجل القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى كما في المعادلة التالية :

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_1 + \alpha_2 e_{t-1} + e_t$$

حيث أن :

Δ : الفرق الأول

e_t : حد الخطأ سالب الإشارة الجبرية ومعنوي إحصائيا.

e_{t-1} : حد تصحيح الخطأ في الفترة السابقة.

2- اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن-جسلس (cointegration test Johansen-Juselius) [1]

يتفوق هذا الاختبار على اختبار"انجل-جرانجر" للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فان العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل (S.G.Hall : 1986)ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، يقترح (Johansen and Juselius 1986 ; Johansen:1988,1991) اختبار إحصائيتين وهما، الأول : اختبار الأثر (λ_{trace} -Trace test) والذي يختبر فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل (q=r حيث r = 0، 1، 2)، ويحسب بالصيغة التالية :

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^{p} In(1-\hat{\lambda}_i)$$

أما الاختبار الثاني، فهو اختبار القيمة الكامنة العظمى، ويحسب بالصيغة التالية :

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -TIn(1-\hat{\lambda}_{r+1})$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بان هناك (r) متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود (r+1) متجه للتكامل المشترك.

المطلب الثالث : اختبار سببية جرانجر

أشار جرانجر **1988** إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل[1]، ويرى جرانجر انه إذا كان المتغير X يسبب المتغير

[1]- عابد العبدلي، " تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ "، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007، 24.

Y فان التغيرات في X لابد أن تسبق التغيرات في Y، وبعبارة أخرى إذا كان الانحدار الخاص بالمتغير Y يشتمل على قيم المتغير X السابقة أو في فترات زمنية متأخرة، وأثرت هذه القيم ايجابيا وبشكل إحصائي على التقدير أو التنبؤ بقيم Y، فانه يمكن القول بان المتغير X يسبب المتغير Y.[2]

[1]- http://www.qatarshares.com/vb/showthread.php?t=119317/03-12-2015

[2]-دامودار جيجاراتي، تعريب ومراجعة هند عبد الغفار جودة، "الاقتصاد القياسي"، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 2015، ص903.

المبحث الثالث : الدراسة القياسية.

في هذا المبحث سوف أقوم بالدراسة القياسية لتأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية، وذلك من خلال دراسة حالة الصين خلال الفترة 1978-2012.

المطلب الأول : تقديم معطيات الدراسة القياسية

إن دراسة تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية، و من خلال المعطيات الخاصة بنا في هذه الدراسة، يدخل في إطار ما يسمى بالسلاسل الزمنية، وانطلاقا من هذا فان المتغير المستقل (x) في هذه الحالة سيكون سعر الصرف، أما المتغير التابع (y) سيكون التجارة الخارجية.

كما أن دراسة علاقة التبعية (سبب، نتيجة) بين متغيرات معروضة في شكل سلاسل زمنية، هي واحدة من اعقد المسائل في النمذجة القياسية، وذلك باعتبار أن كل حد من حدود السلسلة الزمنية يحتوي على ثلاث مكونات : الاتجاه العام، التقلبات الدورية والموسمية، والمكون العشوائي، و لذلك سنعتمد على نموذج الانحدار الخطي في دراسة هذه العلاقة.[1]

معطيات الدراسة عبارة عن سلسلتين زمنيتين، إحداهما تمثل تطور قيم سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي، والأخرى تمثل تطور قيمة التجارة الخارجية للصين، وذلك خلال فترة الدراسة (1978-2012)، ويمكن عرض هذه المعطيات من خلال الجدول التالي:

[1]- مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، مرجع سابق، ص288.

جدول رقم (13) : تطور سعر صرف اليوان مقابل الدولار، وقيمة التجارة الخارجية للصين خلال الفترة (1978-2012).

السنوات	قيمة اليوان مقابل الدولار	التجارة الخارجية للصين	السنوات	قيمة اليوان مقابل الدولار	التجارة الخارجية للصين	السنوات	قيمة اليوان مقابل الدولار	التجارة الخارجية للصين
1978	2.4600	355	1990	5.2300	5560.1	2002	8.2770	51378.2
1979	2.3000	454.6	1991	5.7400	7225.8	2003	8.2770	70483.5
1980	2.4000	570	1992	6.3700	9119.6	2004	8.2768	95539.1
1981	2.5200	735.3	1993	8.0213	11271	2005	8.1943	116921.8
1982	2.6200	771.3	1994	8.6187	20381.9	2006	7.9734	140974.1
1983	2.6100	860.1	1995	8.3507	23499.9	2007	7.6075	166863.7
1984	2.8000	1201	1996	8.3142	24133.8	2008	6.9451	179921.4
1985	2.9400	2066.7	1997	8.2898	26967.2	2009	6.8300	150648.1
1986	3.4500	2580.4	1998	8.2791	26849.7	2010	6.7703	201722.1
1987	4.4600	3084.2	1999	8.2783	29896.2	2011	6.4615	236402
1988	4.8600	3821.8	2000	8.2784	39273.2	2012	6.3123	244160.3
1989	4.9400	4155.9	2001	8.2771	42183.6	التجارة الخارجية (100 مليون يوان)		

المصدر :

National Bureau of Statistics of China (http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

المطلب الثاني : عرض الدراسة القياسية لتأثير سعر اليوان على التجارة الخارجية للصين

معطيات الدراسة عبارة عن قيم سنوية لسعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي، وكذلك قيمة التجارة الخارجية الصينية مقيمة باليوان الصيني لفترة الدراسة، تجدر الإشارة هنا إلى انه وبناءا على الدراسة السابقة في الموضوع، ونظرا لان سعر صرف اليوان مقيم باليوان، وقيم التجارة الخارجية للصين مقيمة بـ 100 مليون يوان، فانه يتم تحويل قيم السلسلتين إلى اللوغاريتم، من اجل تحسين صورتيهما وتقريب قيمهما من بعض، وذلك وفق الجدول التالي :

جدول رقم (14) : لوغاريتم سعر صرف اليوان والتجارة الخارجية للصين (1978-2012)

السنوات	سعر صرف اليوان مقابل الدولار	التجارة الخارجية للصين (100 000 000 Yuan)	لوغاريتم سعر صرف اليوان	لوغاريتم التجارة الخارجية للصين
1978	2.4600	355	0.900161	5.872118
1979	2.3000	454,6	0.832909	6.119418
1980	2.4000	570	0.875469	6.345636
1981	2.5200	735,3	0.924259	6.600279
1982	2.6200	771,3	0.963174	6.648077
1983	2.6100	860,1	0.959350	6.757049
1984	2.8000	1201	1.029619	7.090910
1985	2.9400	2066,7	1.078410	7.633708
1986	3.4500	2580,4	1.238374	7.855700
1987	4.4600	3084,2	1.495149	8.034048
1988	4.8600	3821,8	1.581038	8.248477
1989	4.9400	4155,9	1.597365	8.332284
1990	5.2300	5560,1	1.654411	8.623371
1991	5.7400	7225,8	1.747459	8.885413
1992	6.3700	9119,6	1.851599	9.118181
1993	8.0213	11271	2.082101	9.329988
1994	8.6187	20381,9	2.153934	9.922403
1995	8.3507	23499,9	2.122345	10.06475
1996	8.3142	24133,8	2.117965	10.09137
1997	8.2898	26967,2	2.115026	10.20238
1998	8.2791	26849,7	2.113734	10.19801
1999	8.2783	29896,2	2.113638	10.30549
2000	8.2784	39273,2	2.113650	10.57830
2001	8.2771	42183,6	2.113493	10.64979
2002	8.2770	51378,2	2.113481	10.84697
2003	8.2770	70483,5	2.113481	11.16313
2004	8.2768	95539,1	2.113456	11.46729
2005	8.1943	116921,8	2.103439	11.66926
2006	7.9734	140974,1	2.076111	11.85633
2007	7.6075	166863,7	2.029135	12.02493
2008	6.9451	179921,4	1.938036	12.10028
2009	6.8300	150648,1	1.921325	11.92270
2010	6.7703	201722,1	1.912545	12.21465
2011	6.4615	236402	1.865861	12.37329
2012	6.3123	244160,3	1.842500	12.40558

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج eviews ومعطيات الجدول رقم (13)

لتقدير العلاقة بين سعر صرف اليوان والتجارة الخارجية للصين خلال فترة الدراسة سوف نقوم أولا بدراسة كلا من السلستين على حد، والتأكد من عدم احتوائهما على مشاكل قياسية.

أولا : اختبار استقرارية السلسلتين

بعد إدخال قيم السلسلتين إلى برنامج eviews، وحساب سلسلة اللوغاريتم لكل منهما، نختبر استقراريتهما، بالاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF) واختبار (PP)، بالإضافة إلى اختبار (KPSS).

1/ سلسلة سعر الصرف (tch) : من خلال برنامج eviews تحصلت على النتائج التالية:

جدول رقم (15) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة لوغاريتم سعر الصرف (tch) [1]

الاختبار	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	المعنوية 5%	الاحتمال	الملاحظة	النتيجة
ADF*	3	b	0.3029	0.05	-1.0501	$b=0$	السلسلة مستقرة
	2	c	0.0007	0.05	3.9993	C≠0	
		ϕ	0.0034	0.05	-4.1299	ϕ≠1	
PP**	3	b	0.0438	0.05	-2.1013	$b\neq0$	السلسلة من النوع DS
		ϕ	0.9968	0.05	0.1784	ϕ=1	
KPSS* **	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	الاحتمال عند 5%	الاحتمال	الملاحظة	السلسلة من النوع DS
	3	b	0.0000	-	7.9725	$b\neq0$	
		ϕ	-	0.1460	0.1772	ϕ=1	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews

[1]- تم إعداد الجدول بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01)

*- تم اختيار فترة الإبطاء أليا وفق معيار (Schwarz info criterion) وبحد أقصى 8 فترات، في كل حالات الاختبار الواردة في الدراسة.

**- تم اختيار فترة الإبطاء أليا وفق معيار (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel)، في كل حالات الاختبار الواردة في الدراسة.

***- تم اختيار فترة الإبطاء أليا وفق معيار (Newey-West) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel)، في كل حالات الاختبار الواردة في الدراسة.

من خلال نتائج اختبار ADF تبين أن سلسلة سعر الصرف هي سلسلة مستقرة عند المستوى، لكن من خلال نتائج اختباري PP و KPSS يظهر أن هذه السلسلة ليست مستقرة عند المستوى، وعليه نقوم باختبار استقرارية هذه السلسلة عند الفرق الأول.

بالرجوع إلى برنامج eviews تحصلت على النتائج التالية :

جدول رقم (16) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الأولى (dtch) [1]

الاختبار	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	المعنوية 5%	الاحتمال	الملاحظة	النتيجة
PP	3	b	0.0153	0.05	-2.5711	$b\neq0$	السلسلة من النوع TS
		ϕ	0.0199	0.05	-3.9694	$\phi\neq1$	
KPSS	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	الاحتمال عند 5%	الاحتمال	الملاحظة	السلسلة من النوع TS
	3	b	0.0043	-	-3.0713	$b\neq0$	
		ϕ	-	0.1460	0.1330	$\phi\neq1$	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews

من خلال هذه النتائج، ووفقا لاختباري PP و KPSS يتبين لنا أن سلسلة سعر الصرف ليس بها جذر الوحدة، ولكنها لا تزال تعاني من مشكل الاتجاه العام، ولهذا سوف نقوم بإزالة اثر الاتجاه العام بالاعتماد على برنامج eviews، والنتائج المحصل عليها موضحة في الجدول التالي :

[1]- تم إعداد الجدول بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02)

جدول رقم (17) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الأولى (dttch) بعد إزالة اثر الاتجاه العام [1]

الاختبار	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	المعنوية 5%	الاحتمال	الملاحظة	النتيجة
PP	3	b	0.4029	0.05	-0.8485	$b=0$	السلسلة مستقرة
	2	c	0.6205	0.05	0.5001	$C=0$	
	1	ϕ	0.0002	0.05	-3.9786	$\phi\neq1$	
KPSS	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	الاحتمال عند 5%	الاحتمال	الملاحظة	السلسلة مستقرة
	3	b	1.0000	-	1.14E-12	$b=0$	
	2	c	1.0000	-	1.94E-12	$C=0$	
		ϕ	-	0.4630	0.1330	$\phi\neq1$	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews

من خلال هذه النتائج، ووفقا لاختباري PP و KPSS يتبين لنا ان سلسلة سعر الصرف تستقر عند الفرق الأول بعد ازالة الاتجاه العام، وعليه يمكن القول انها سلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.

ويمكن توضيح التمثيل البياني لسلسلة الفروق الأولى لسعر الصرف بعد إزالة اثر الاتجاه العام في الشكل التالي :

شكل رقم (21) : التمثيل البياني لسلسلة الفروق الأولى بعد إزالة اثر الاتجاه العام (dttch)

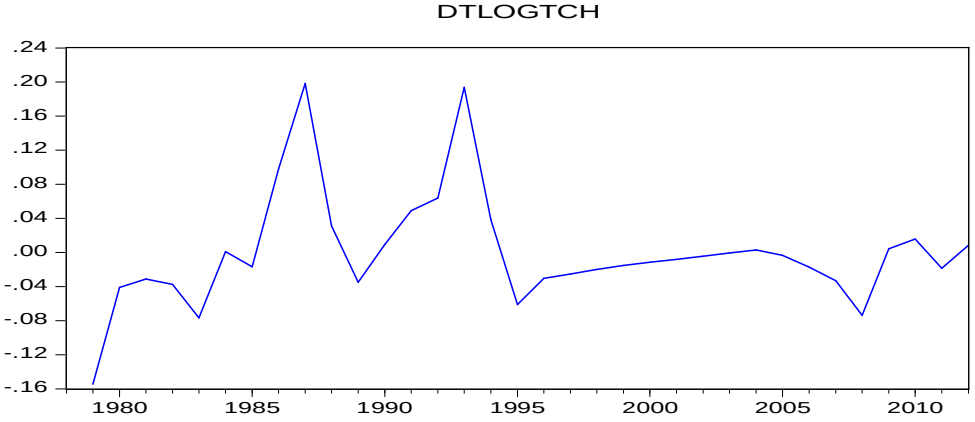

المصدر : من مخرجات برنامج eviews

[1]- تم إعداد الجدول بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (03)

التمثيل البياني لسلسلة الفروق الأولى بعد إزالة اثر الاتجاه العام (dttch)، يبين أن هذه السلسلة تخلصت من مشكل الاتجاه العام.

2/ سلسلة التجارة الخارجية (cex) : باعتماد نفس الخطوات المتبعة مع سلسلة سعر الصرف تحصلت على النتائج التالية :

جدول رقم (18) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة لوغاريتم التجارة الخارجية (cex) [1]

الاختبار	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	المعنوية 5%	الاحتمال	الملاحظة	النتيجة
ADF	3	b	0.3816	0.05	0.8876	$b=0$	السلسلة من النوع DS
	2	c	0.0016	0.05	3.4541	$C\neq0$	
		ϕ	0.3582	0.05	-1.8343	ϕ=1	
PP	3	b	0.3816	0.05	0.8876	$b=0$	السلسلة من النوع DS
	2	c	0.0016	0.05	3.4541	$C\neq0$	
		ϕ	0.3340	0.05	-1.8875	ϕ=1	
KPSS	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	الاحتمال عند 5%	الاحتمال	الملاحظة	السلسلة من النوع DS
	3	b	0.0000	-	46.1831	$b\neq0$	
		ϕ	-	0.1460	0.1820	ϕ=1	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews

من خلال النتائج التي تحصلت عليها، ووفقا لاختبار ADF و PP و KPSS، تبين أن سلسلة التجارة الخارجية هي سلسلة غير مستقرة عند المستوى، ولهذا أقوم باختبار استقرارية هذه السلسلة عند الفرق الأول، وبالرجوع إلى برنامج eviews تحصلت على النتائج التالية :

[1]- تم إعداد الجدول بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (04)

جدول رقم (19) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الأولى (dcex) [1]

الاختبار	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	المعنوية 5%	الاحتمال	الملاحظة	النتيجة
ADF	2	c	0.0010	0.05	3.6415	$C\neq0$	السلسلة مستقرة
		ϕ	0.0007	0.05	-4.6679	$\phi\neq1$	
PP	2	c	0.0010	0.05	3.6415	$C\neq0$	السلسلة مستقرة
		ϕ	0.0007	0.05	-4.6679	$\phi\neq1$	
	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	الاحتمال عند 5%	الاحتمال	الملاحظة	
KPSS	3	b	0.0979	-	-1.7047	$b=0$	السلسلة مستقرة
	2	c	0.0000	-	7.7597	$C\neq0$	
		ϕ	-	0.4630	0.3299	$\phi\neq1$	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews

من خلال هذه النتائج، يتبين لنا ان سلسلة التجارة الخارجية تستقر عند الفرق الأول، وعليه يمكن القول انها سلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.

ويمكن توضيح التمثيل البياني لسلسلة الفروق الأولى للتجارة الخارجية في الشكل التالي :

شكل رقم (22) : التمثيل البياني لسلسلة الفروق الأولى (dcex)

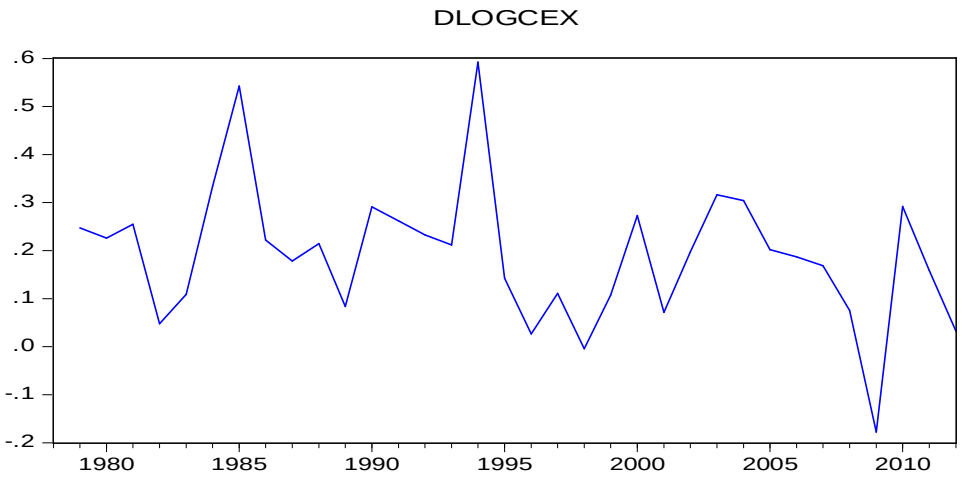

المصدر : من مخرجات برنامج eviews

[1]- تم إعداد الجدول بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (05)

التمثيل البياني لسلسلة الفروق الأولى (dcex)، يبين أن هذه السلسلة لا تعاني من مشكل الاتجاه العام.

ثانيا : اختبار التكامل المشترك

من خلال النتائج السابقة وجدنا أن كلا من السلسلتين (سعر صرف اليوان، التجارة الخارجية للصين) متكاملتين من الدرجة الأولى، وعليه يمكننا اختبار التكامل المشترك بينهما، بالاعتماد على طريقة انجل-جرانجر وطريقة جوهانسن.

الطريقة الأولى : طريقة انجل-جرانجر

لقد اعتمد كلا من انجل و جرانجر في اختبارهما للتكامل المشترك على مرحلتين، أولاهما تكون بتقدير نموذج العلاقة التوازنية في المدى الطويل، وثانيهما في المدى القصير(نموذج تصحيح الخطأ).

المرحلة الأولى : تقدير نموذج العلاقة التوازنية في المدى الطويل

1/ تقدير معادلة الانحدار الخطي : تم تقدير معادلة الانحدار الخطي بين السلسلتين باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية وبالاعتماد على برنامج eviews. والنتائج المحصل عليها موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (20) : نتائج تقدير معادلة الانحدار

Dependent Variable: CEX
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.095749	0.672055	4.606393	0.0001
LOGTCH	3.765640	0.379475	9.923288	0.0000

R-squared	0.748995	Mean dependent var	9.530044
Adjusted R-squared	0.741389	S.D. dependent var	2.055893
S.E. of regression	1.045500	Akaike info criterion	2.982312
Sum squared resid	36.07128	Schwarz criterion	3.071189
Log likelihood	-50.19046	Hannan-Quinn criter.	3.012992
F-statistic	98.47164	Durbin-Watson stat	0.079273
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : مخرجات برنامج eviews

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

LOGCEX = 3.09574901483 + 3.76563975466*LOGTCH
(4.60) (9.92)

2/ تفسير نتائج معادلة الانحدار : يمكن تفسير نتائج هذا التقدير على النحو التالي :

R^2=0.74 : وهذا يعني أن 74% من التغير الحاصل في قيمة التجارة الخارجية يرجع سببه إلى تغير سعر صرف اليوان.

Prob(F-statistic)=0 : وهي اقل من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن F المحسوبة (98.47) اكبر من F الجدولية، وعليه نقبل الفرض البديل الذي مفاده أن النموذج مناسب لتمثيل العلاقة الخطية بين سعر صرف اليوان وقيمة التجارة الخارجية.

كلا من القاطع والمتغير المستقل لهما معنوية إحصائية (الاحتمالان الحرجان لهما يساويان الصفر وهما اصغر من مستوى المعنوية 5%)، وهذا يعني أن سعر صرف اليوان له اثر معنوي على قيمة التجارة الخارجية.

a=3.76 : وهذا يعني انه إذا تغير سعر صرف اليوان بنسبة 1% تتغير قيمة التجارة الخارجية بنسبة 3.76% في نفس الاتجاه.

b=3.09 :و هذا يعني انه إذا كان سعر صرف اليوان معدوم تكون نسبة التجارة الخارجية .%3.09

بعد تقدير معادلة الانحدار الخطي، نقوم بتوليد مزيج خطي ساكن عن طريق فحص استقرار سلسلة البواقي لمعادلة تقدير هذا الانحدار، وبالرجوع إلى برنامج eviews و بالاعتماد على اختبار kpss تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (21) : نتائج فحص استقرار سلسلة البواقي

Null Hypothesis: ER is stationary

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.358096
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

المصدر : مخرجات برنامج eviews

نلاحظ من خلال هذه النتائج أن LM المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية عند 5%، وعليه نقبل فرضية العدم التي مفادها أن سلسلة البواقي مستقرة.

إذن يمكن القول أن سلسلة بواقي معادلة تقدير النموذج هي سلسلة مستقرة عند المستوى، مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرتي النموذج. وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين سعر صرف اليوان والتجارة الخارجية للصين.

المرحلة الثانية : تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) :

إن تقدير نموذج تصحيح الخطأ يعتمد على سلسلة البواقي لمعادلة الانحدار المقدرة في المدى الطويل مبطئة لفترة واحدة كمتغير مستقل ثاني، بالإضافة إلى سلسلة الفروق من الدرجة الأولى لسعر صرف اليوان بعد إزالة اثر الاتجاه العام كمتغير مستقل أول، وسلسلة الفروق من الدرجة الأولى للتجارة الخارجية كمتغير تابع، وذلك وفق المعادلة التالية :

$$dcex_t = \alpha_1\, dttch_t + \alpha_2\, er_{t-1} + \mu_t$$

نتائج التقدير موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (22) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DLOGCEX
Sample (adjusted): 1979 2012
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.189340	0.024355	7.774214	0.0000
DTLOGTCH	0.311973	0.373027	0.836328	0.4094
ER(-1)	-0.040442	0.025770	-1.569360	0.1267

R-squared	0.096323	Mean dependent var	0.192161
Adjusted R-squared	0.038021	S.D. dependent var	0.144396
S.E. of regression	0.141624	Akaike info criterion	-0.987178
Sum squared resid	0.621782	Schwarz criterion	-0.852499
Log likelihood	19.78203	Hannan-Quinn criter.	-0.941249
F-statistic	1.652137	Durbin-Watson stat	1.788809
Prob(F-statistic)	0.208070		

المصدر : مخرجات برنامج eviews

وعليه تكون معادلة الانحدار كالتالي :

DLOGCEX = 0.189339629233 + 0.311972699692*DTLOGTCH - 0.0404423192041*ER(-1)
(7.774) (0.836) (-1.569)

من خلال هذه النتائج نلاحظ أن القيم الاحتمالية لمعاملات النموذج المقدر (0.409، 0.126) اكبر من مستوى المعنوية عند 5%، مما يعني أن هذه المعاملات ليس لها معنوية إحصائية.

ويعتبر ظهور قيمة er عند الفترة t_{-1} في النموذج دليل على أن قيمة التجارة الخارجية في المدى القصير لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في المدى الطويل، ولذلك فانه يكون هناك تصحيح جزئي لهذا الاختلاف في المدى القصير.

ويعتبر معامل حد تصحيح الخطأ مؤثر في تحديد القيم الفعلية للتجارة الخارجية باتجاه قيمها التوازنية من فترة لأخرى، لان هذا المعامل يقيس نسبة اختلال التوازن للفترة t_{-1} التي يتم تصحيحها في الفترة t باتجاه قيمتها التوازنية.

كما أن الإشارة السالبة لمعامل حد تصحيح الخطأ، تؤكد على وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرتي النموذج، وتعكس هذه القيمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلال الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، و لأنها ليست معنوية في هذه الحالة لا يمكن اعتماد قيمتها في هذا التفسير.

إذن يمكن القول انه ومن خلال نموذج تصحيح الخطأ لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرة سعر صرف اليوان ومتغيرة التجارة الخارجية في المدى القصير.

الطريقة الثانية : طريقة جوهانسن

من اجل التأكد من النتائج المتوصل إليها بعد إجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل-جرانجر بين متغيرات الدراسة، نعيد نفس الاختبار بطريقة جوهانسن،و النتائج المحصل عليها موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (23) : نتائج اختبار جوهانسون*

Series: LOGCEX LOGTCH
Lags interval (in first differences): 1 to 2
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.385338	21.35835	20.26184	0.0352
At most 1	0.165369	5.784501	9.164546	0.2080

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : مخرجات برنامج eviews

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن قيم الأثر اكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي مفادها انه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف و التجارة الخارجية.

*- تم اختيار فترة الإبطاء لهذا الاختبار بـ (2) حسب ما يوضحه الملحق رقم (10)

كما تظهر هذه النتائج عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرتين من خلال مقارنة القيمتين الحرجتين بمستوى المعنوية 5%، فكون القيمة الأولى (0. 0.0352) اقل من 0.05 فهذا يعني أن هناك متجه واحد للتكامل المشترك، وكون القيمة الثانية (0.2080) اكبر من 0.05 فهذا يعني عدم وجود متجه ثاني للتكامل المشترك، وهذا ما تؤكد العبارة الظاهرة في مخرجات برنامج eviews (Trace test indicates 1 cointegrating)، والتي تعني وجود متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ثالثا : اختبار سببية جرانجر

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرتي الدراسة، بالاعتماد على اختبار انجل-جرانجر واختبار جوهانسن، وبعدما أثبتنا أن هناك متجه واحد لهذا التكامل عن طريق اختبار جوهانسون، أقوم الآن باختبار سببية جرانجر من اجل التعرف على مسار هذا المتجه بين متغيرتي الدراسة، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (24) : نتائج اختبار سببية جرانجر[**]

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/14/16 Time: 18:16
Sample: 1978 2012
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGTCH does not Granger Cause LOGCEX	32	3.66410	0.0257
LOGCEX does not Granger Cause LOGTCH		1.49737	0.2395

المصدر : مخرجات برنامج eviews

تشير هذه النتائج إلى عدم قبول فرضية العدم في الحالة الأولى، باعتبار أن القيمة الاحتمالية في هذه الحالة (0.0257) اقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي مفادها أن هناك علاقة سببية تتجه من متغيرة سعر الصرف نحو متغيرة التجارة الخارجية.

[**]- تم اختيار فترة الإبطاء لهذا الاختبار حسب اقل قيمة لمعيار Akaike information criterion

بينما في الحالة الثانية نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (0.2395) اكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه نقبل فرضية العدم التي مفادها انه لا توجد علاقة سببية تتجه من متغيرة التجارة الخارجية باتجاه سعر الصرف.

المطلب الثالث : الدراسة القياسية لتأثير سعر صرف اليوان على كلا من الصادرات والواردات.

بإتباع نفس الخطوات السابقة، سوف أقوم بدراسة تأثير سعر صرف اليوان على سلسلتي الصادرات والواردات.

أولا : اختبار الاستقرارية

بعدما توصلنا في المرحلة الأولى من هاته الدراسة إلى أن سلسلة لوغاريتم سعر الصرف هي سلسلة مستقرة من الدرجة الأولى، نقوم ألان باختبار استقرار سلسلتي لوغاريتم الصادرات ولوغاريتم الواردات، وذلك بإتباع نفس الخطوات السابقة.

1/ سلسلة الصادرات (ex) : من خلال برنامج eviews تحصلت على النتائج التالية :

جدول رقم (25) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة لوغاريتم الصادرات (ex) [1]

الاختبار	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	المعنوية 5%	الاحتمال	الملاحظة	النتيجة
ADF	3	b	0.4470	0.05	0.7701	$b=0$	السلسلة من النوع DS
	2	c	0.0010	0.05	3.6089	$C\neq0$	
		ϕ	0.3505	0.05	-1.8510	$\phi=1$	
PP	3	b	0.4470	0.05	0.7701	$b=0$	السلسلة من النوع DS
	2	c	0.0010	0.05	3.6089	$C\neq0$	
		ϕ	0.3479	0.05	-1.8567	$\phi=1$	
KPSS	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	الاحتمال 5%	الاحتمال	الملاحظة	السلسلة من النوع DS
	3	b	0.0000	-	9.6225	$b\neq0$	
		ϕ	-	0.1460	0.2026	$\phi=1$	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews

[1]- تم إعداد الجدول بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (06)

من خلال نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة الصادرات، تبين أن هذه السلسلة ليست مستقرة عند المستوى، وعليه نقوم باختبار استقرارية هذه السلسلة عند الفرق الأول.

وبالعودة إلى برنامج eviews تحصلت على النتائج التالية :

جدول رقم (26) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الأولى (dex) [1]

الاختبار	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	المعنوية 5%	الاحتمال	الملاحظة	النتيجة
ADF	3	b	0.1100	0.05	-1.6467	$b=0$	السلسلة مستقرة
	2	c	0.0003	0.05	4.0425	$C\neq0$	
		ϕ	0.0002	0.05	-5.1620	$\phi\neq1$	
PP	3	b	0.1100	0.05	-1.6467	$b=0$	السلسلة مستقرة
	2	c	0.0003	0.05	4.0425	$C\neq0$	
		ϕ	0.0002	0.05	-5.1386	$\phi\neq1$	
KPSS	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	الاحتمال 5%	الاحتمال	الملاحظة	
	3	b	0.0923	-	-1.7355	$b=0$	السلسلة مستقرة
	2	c	0.0000	-	7.6771	$C\neq0$	
		ϕ	-	0.4630	0.3406	$\phi\neq1$	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews

من خلال النتائج المتحصل عليها يتبين أن سلسلة الصادرات تستقر عند الفرق الأول، إذن يمكن القول أنها سلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.

2/ سلسلة الواردات (im) : من خلال برنامج eviews تحصلت على النتائج التالية :

[1]- تم إعداد الجدول بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (07)

جدول رقم (27) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة لوغاريتم الواردات (im) [1]

الاختبار	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	المعنوية 5%	الاحتمال	الملاحظة	النتيجة
ADF	3	b	0.2140	0.05	1.2685	$b=0$	السلسلة من النوع DS
	2	c	0.0041	0.05	3.0916	$C\neq0$	
		ϕ	0.4672	0.05	-1.6090	$\phi=1$	
PP	3	b	0.2140	0.05	1.2685	$b=0$	السلسلة من النوع DS
	2	c	0.0041	0.05	3.0916	$C\neq0$	
		ϕ	0.1063	0.05	-2.5829	$\phi=1$	
KPSS	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	الاحتمال 5%	الاحتمال	الملاحظة	
	3	b	0.0000	-	44.2212	$b\neq0$	السلسلة من النوع DS
		ϕ	-	0.1460	0.1744	$\phi=1$	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews

من خلال نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة الواردات، تبين أن هذه السلسلة ليست مستقرة عند المستوى، وعليه نقوم باختبار استقرارية هذه السلسلة عند الفرق الأول.

وبالعودة إلى برنامج eviews تحصلت على النتائج التالية :

[1]- تم إعداد الجدول بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (08)

جدول رقم (28) : نتائج اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الأولى (dim) [1]

الاختبار	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	المعنوية 5%	الاحتمال	الملاحظة	النتيجة
ADF	3	b	0.2764	0.05	-1.1086	$b=0$	السلسلة مستقرة
	2	c	0.0029	0.05	3.2395	$C\neq0$	
		ϕ	0.0014	0.05	-4.3942	$\phi\neq1$	
PP	3	b	0.2764	0.05	-1.1086	$b=0$	السلسلة مستقرة
	2	c	0.0029	0.05	3.2395	$C\neq0$	
		ϕ	0.0021	0.05	-4.2545	$\phi\neq1$	
	النموذج	المعامل	احتمال الحرج	الاحتمال 5%	الاحتمال	الملاحظة	
KPSS	3	b	0.1633	-	-1.4268	$b=0$	السلسلة مستقرة
	2	c	0.0000	-	6.8297	$C\neq0$	
		ϕ	-	0.4630	0.2272	$\phi\neq1$	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات eviews

من خلال النتائج المتحصل عليها يتبين أن سلسلة الواردات كذلك تستقر عند الفرق الأول، إذن يمكن القول أنها سلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.

ثانيا : اختبار التكامل المشترك

من خلال النتائج السابقة وجدنا أن كلا من سلسلتي الصادرات والواردات تستقران عند الفرق الأول، كما وجدنا من قبل أن سلسلة سعر صرف اليوان تستقر عند الفرق الأول كذلك، إذن يمكننا اختبار التكامل المشترك بين كلا من سلسلتي الصادرات والواردات مع سلسلة سعر صرف اليوان.

1/ اختبار التكامل المشترك بين سلسلتي الصادرات وسعر صرف اليوان : سوف استخدم هنا طريقة جوهانسون للتكامل المشترك.

[1]- تم إعداد الجدول بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (09)

1/1/ تقدير معادلة الانحدار الخطي : تم تقدير معادلة الانحدار الخطي بين السلسلتين باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية وبالاعتماد على برنامج eviews. والنتائج المحصل عليها موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (29) : نتائج تقدير معادلة الانحدار بين سلسلتي سعر صرف اليوان والصادرات

Dependent Variable: LOGEX
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.245488	0.683561	3.284983	0.0024
LOGTCH	3.868187	0.385972	10.02193	0.0000

R-squared	0.752696	Mean dependent var	8.855003
Adjusted R-squared	0.745202	S.D. dependent var	2.106681
S.E. of regression	1.063400	Akaike info criterion	3.016265
Sum squared resid	37.31704	Schwarz criterion	3.105142
Log likelihood	-50.78464	Hannan-Quinn criter.	3.046945
F-statistic	100.4391	Durbin-Watson stat	0.077384
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : مخرجات برنامج eviews

ويمكن كتابة معادلة الانحدار كالتالي :

$$LOGEX = 2.24548769217 + 3.86818655098*LOGTCH$$
$$(3.28) \qquad (10.02)$$

2/1/ تفسير نتائج معادلة الانحدار : يمكن تفسير نتائج هذا التقدير على النحو التالي :

$R^2=0.75$: وهذا يعني أن 75% من التغير الحاصل في قيمة الصادرات يرجع سببه إلى تغير سعر صرف اليوان.

$Prob(F-statistic)=0$: وهي اقل من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن F المحسوبة (100.43) اكبر من F الجدولية، وعليه نقبل الفرض البديل الذي مفاده أن النموذج مناسب لتمثيل العلاقة الخطية بين سعر صرف اليوان وقيمة الصادرات.

كلا من القاطع والمتغير المستقل لهما معنوية إحصائية (الاحتمالان الحرجان لهما يساويان الصفر تقريبا وهما اصغر من مستوى المعنوية 5%)، وهذا يعني أن سعر صرف اليوان له اثر معنوي على قيمة الصادرات.

a=3.86 : وهذا يعني انه إذا تغير سعر صرف اليوان بنسبة 1% تتغير قيمة الصادرات بـ 3.86% في نفس الاتجاه.

b=2.24 : وهذا يعني انه إذا كان سعر صرف اليوان معدوم تكون بسبة الصادرات 2.24%.

3/1/ اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

بالاعتماد على برنامج eviews تحصلت على النتائج التالية :

جدول رقم (30) : نتائج اختبار جوهانسون لسلسلتي سعر صرف اليوان والصادرات

Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)
Series: LOGEX LOGTCH

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.383642	20.91024	20.26184	0.0407
At most 1	0.155928	5.424557	9.164546	0.2401

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : مخرجات برنامج eviews

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن قيم الأثر اكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي مفادها انه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف و التجارة الخارجية.

كما تظهر هذه النتائج عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرتين من خلال مقارنة القيمتين الحرجتين بمستوى المعنوية 5%، فكون القيمة الأولى (0.0407) اقل من 0.05 فهذا يعني أن هناك متجه واحد للتكامل المشترك، وكون القيمة الثانية (0.2401) اكبر من 0.05 فهذا يعني عدم وجود متجه ثاني للتكامل المشترك، وهذا ما تؤكد العبارة الظاهرة في مخرجات برنامج eviews (Trace test indicates 1 cointegrating)، والتي تعني وجود متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

2/ اختبار التكامل المشترك بين سلسلتي الواردات وسعر صرف اليوان : سوف استخدم هنا ايضا طريقة جوهانسون للتكامل المشترك.

1/2/ تقدير معادلة الانحدار الخطي : بإتباع نفس الخطوات السابقة تحصلت على النتائج التالية :

جدول رقم (31) : نتائج تقدير معادلة الانحدار بين سلسلتي سعر صرف اليوان والواردات

Dependent Variable: LOGTCH
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.081019	0.187090	-0.433048	0.6678
LOGIM	0.203095	0.020715	9.804117	0.0000

R-squared	0.744425	Mean dependent var	1.708686
Adjusted R-squared	0.736680	S.D. dependent var	0.472499
S.E. of regression	0.242461	Akaike info criterion	0.059497
Sum squared resid	1.939989	Schwarz criterion	0.148374
Log likelihood	0.958798	Hannan-Quinn criter.	0.090178
F-statistic	96.12070	Durbin-Watson stat	0.098260
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر : مخرجات برنامج eviews

ويمكن كتابة معادلة الانحدار كالتالي :

$$LOGTCH = -0.0810190102395 + 0.203094994195*LOGIM$$
$$(-0.43) \qquad (9.80)$$

2/2/ تفسير نتائج معادلة الانحدار : يمكن تفسير نتائج هذا التقدير على النحو التالي :

$R^2=0.74$: وهذا يعني أن 75% من التغير الحاصل في قيمة الصادرات يرجع سببه إلى تغير سعر صرف اليوان.

$Prob(F-statistic)=0$: وهي اقل من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن F المحسوبة (96.12) اكبر من F الجدولية، وعليه نقبل الفرض البديل الذي مفاده أن النموذج مناسب لتمثيل العلاقة الخطية بين سعر صرف اليوان وقيمة الصادرات.

كما نلاحظ أن المتغير المستقل فقط له معنوية إحصائية (الاحتمال الحرج له يساوي الصفر وهو اصغر من مستوى المعنوية 5%)، في حين ان الحد الثابت ليست معنوية إحصائية، على اعتبار ان الاحتمال الحرج له اكبر من مستوى المعنوية 5%.

a=0.203 : وهذا يعني انه إذا تغير سعر صرف اليوان بنسبة 1% تتغير قيمة الواردات بنسبة 0.203% في نفس الاتجاه.

3/2/ اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

بالاعتماد على برنامج eviews تحصلت على النتائج التالية :

جدول رقم (32) : نتائج اختبار جوهانسون لسلسلتي سعر صرف اليوان والواردات

Series: LOGIM LOGTCH
Lags interval (in first differences): 1 to 2
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.396208	22.71484	20.26184	0.0225
At most 1	0.185608	6.570038	9.164546	0.1511

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : مخرجات برنامج eviews

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن قيم الأثر اكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وعليه نرفض H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي مفادها انه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف و التجارة الخارجية.

كما تظهر هذه النتائج عدد متجهات التكامل المشترك بين المتغيرتين من خلال مقارنة القيمتين الحرجتين بمستوى المعنوية 5%، فكون القيمة الأولى (0.0225) اقل من 0.05 فهذا يعني أن هناك متجه واحد للتكامل المشترك، وكون القيمة الثانية (0.1511) اكبر من 0.05 فهذا يعني عدم وجود متجه ثاني للتكامل المشترك، وهذا ما تؤكد العبارة الظاهرة في مخرجات برنامج eviews (Trace test indicates 1 cointegrating)، والتي تعني وجود متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

المطلب الرابع : نتائج الدراسة القياسية

من خلال الدراسة القياسية لتأثير سعر صرف اليوان على التجارة الخارجية للصين خلال الفترة المحددة للدراسة، وباستعمال نموذج التكامل المشترك، تبين انه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر صرف اليوان وقيم التجارة الخارجية للصين، وقد تم إثبات ذلك من خلال نتائج اختباري "انجل-جرانجر" و "جوهانسن".

كما تبين من خلال معادلة الانحدار الخطي الذي تم تقديرها في المرحلة الأولى لاختبار "انجل-جرانجر" انه إذا تغير سعر صرف اليوان بنسبة 1% تتغير قيمة التجارة الخارجية بنسبة 3.76% في نفس الاتجاه، مما يعني أن 74% من التغير الحاصل في قيمة التجارة الخارجية يرجع سببه إلى تغير سعر صرف اليوان، وتم من خلال نفس الاختبار إثبات معنوية كلا من النموذج ومعاملاته.

ومن خلال دراسة استقرارية بواقي معادلة التقدير، تبين أن هذه الأخيرة مستقرة من الدرجة (0)، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين سعر صرف اليوان والتجارة الخارجية للصين.

وهذا ما أكدته نتائج اختبار "جوهانسن"، والتي أظهرت كذلك أن هناك متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرتي الدراسة. هذا الأخير تم التوصل إليه من خلال اختبار السببية لـ "جرانجر" الذي اثبت أن هناك علاقة سببية تتجه من متغيرة سعر الصرف نحو متغيرة التجارة الخارجية.

وبالعودة إلى نموذج تصحيح الخطأ الذي تم تقديره خلال المرحلة الثانية من اختبار "انجل-جرانجر"، فقد بينت نتائج هذا الاختبار عدم معنوية معلمات النموذج، مما قد يفسر بان سعر صرف اليوان قد لا يكون له اثر مباشر على قيم التجارة الخارجية للصين في الأجل القصير.

كما بينت الدراسة القياسية لتأثير سعر صرف اليوان على كلا من الصادرات والواردات، أن سعر صرف اليوان يؤثر على قيمة الصادرات أكثر مما يؤثر على قيمة الواردات.

خلاصة :

من خلال هذه الفصل تم عرض أسلوب الاقتصاد القياسي الذي أصبح يميز مختلف الأبحاث العلمية في المجال الاقتصادي، وقد يختلف هذا الأسلوب وتعدد طرقه من بحث لأخر، انطلاقا من طبيعة الظاهرة المدروسة والمعطيات التي يتم توظيفها في كل بحث.

و قد سعينا في هذه الدراسة القياسية، واعتمادا على نموذج التكامل المشترك، إلى تحديد مدى تأثير سعر صرف اليوان على قيمة التجارة الخارجية للصين، وانطلاقا من معطيات الدراسة وباستعمال اختباري "انجل-جرانجر" و "جوهانسن" فقد تم التوصل إلى صياغة نموذج للتكامل المشترك يعبر عن العلاقة بين متغيرتي الدراسة، هذه العلاقة قد لا يكون لها اثر معنوي في الأجل القصير بين المتغيرتين، لكنها سرعان ما تصبح معنوية في الأجل الطويل.

ومن خلال اختبار السببية لـ "جرانجر" تبين أن هذه العلاقة تتجه من متغيرة سعر الصرف باتجاه متغيرة قيمة التجارة الخارجية، مما يعني أن التغير في سعر صرف اليوان يسبب التغير في قيمة التجارة الخارجية للصين في الأجل الطويل.

خاتمة عامة

خاتمة عامة :

يعتبر سعر الصرف من أهم المؤشرات في الحياة الاقتصادية الحديثة، وهو عرضة للعديد من التغيرات اليومية تقريبا، إن لم نقل الظرفية، وقد تختلف هذه التغيرات من حيث طبيعة مصدرها، فهناك تغيرات يفرضها سوق الصرف، وهناك تغيرات تقوم بها السلطة النقدية في إطار ما يسمى بالرقابة على الصرف. لكن هذا الاختلاف في مصدر التغير في سعر الصرف لم يمنع من تأثر قيمة التجارة الخارجية في كلا الحالتين.

فبالنسبة للحالة الأولى، حيث كان التغير مقصودا، أي عن طريق سياسات تقوم بها السلطات النقدية، يسيطر عليها سياسة التخفيض، و تستخدم هذه السياسة على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، بالإضافة إلى سياسة الرقابة على الصرف، التي بمقتضاها تقوم السلطات النقدية بالتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف، أي ظروف الطلب و العرض.

أما بالنسبة للحالة الثانية، فالتغيرات ناجمة عن تغير أسعار الصرف بصورة تلقائية، نتيجة لظروف أسواق الصرف، من خلال التقلبات العالمية في أسعار الصرف، خاصة تقلبات صرف اليورو مقابل الدولار، و تأثيرها على التوازن الخارجي للبلدان التي عملتها على صلة مباشرة آو غير مباشرة بهذه الأسواق.

وتعد التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات والواردات إحدى أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الوقت الراهن، والتي تلعب دور أساسي في تحقيق التوازن الخارجي للدول، وذلك من خلال خضوعها لسعر الصرف الذي يحدد قيمة كلا منها، وقدتطورت مظاهر ها بين الدول، وانتقلت من كونها عملية تبادل للمنافع بين دولتين، إلى كونها مصدر لتشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية أو منظمات عالمية، في صورة منظمة التجارة الخارجية، التي منحت امتياز ات عدة للدول الأعضاء، مما دفع الدول التي لم تكتسب صفة العضوية بعد للتكثيف من جهودها والإلحاح في طلباتها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وقد قدمت الصين انطلاقا من سنة 1978 نموذجا انصهرت من خلاله هذه العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، من خلال جملة من الإصلاحات والقرارات السياسية التي استطاعت من خلالها الصين تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والتي يرجع الفضل فيها بالدرجة الأولى إلى الفائض في الميزان التجاري الصيني، من خلال تحقيق الصادرات الصينية لميزة تنافسية عالية، بالنظر إلى قيمة اليوان المنخفضة مقارنة بعملات مختلف الشركاء التجاريين للصين، هذه الميزة مكنت الصين من غزو مختلف أسواق العالم، والتي اتسعت رقعتها من خلال انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية بداية من سنة 2001.

وقد واجهت الصين ضغوطا شديدة من مختلف شركائها التجاريين من اجل رفع قيمة اليوان، باعتباره مقوم بأقل من قيمته الحقيقية من وجهة نظرهم، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن التخفيض المتعمد لقيمة العملة الصينية "اليوان" من طرف السلطات الصينية يعطي الصادرات الصينية ميزة تنافسية قوية في الأسواق الخارجية ويهدد الاقتصاد العالمي.

من اجل ذلك قامت عديد الدول الصناعية الكبرى بالضغط على الصين بشكل كبير لتقوم برفع عملتها، وهو ما قامت به فعليا ليصل الارتفاع إلى 20%، وذلك ما بين سنة 2005 حتى بدأت تداعيات الأزمة المالية في سنة 2008، لتتراجع الصين عن خطوتها هذه، وتحاول إنقاذ نفسها من هذه الأزمة المالية قبل أن تغرق بها وهو ما جعلها تنجح في ذلك و حققت نموا سنويا قدره 10%.

وفي سنة 2010 قامت الصين بزيادة قيمة عملتها بنسبة2.1%، وبدلا من ربطها فقط بالدولار، تم ربط العملة الصينية بسلة من العملات الدولية.

و من خلال الدراسة القياسية، واعتمادا على نموذج التكامل المشترك، تبين لنا أن سعر صرف اليوان له تأثير على قيمة التجارة الخارجية للصين، رغم أن هذا التأثير قد لا يكون له اثر معنوي في الأجل القصير، لكنه سرعان ما يصبح كذلك في الأجل الطويل.

نتائج الدراسة :

إن أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع تتمثل فيما يلي:

– تكمن أهمية سعر الصرف، في كونه أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الإقتصادات.

– يعبر سعر الصرف إحدى الأدوات المتاحة للسلطات النقدية من اجل التحكم في قيمة المبادلات من والى العالم الخارجي.

– يكمن تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية، في اعتباره محدد رئيسي لقيمة كلا من الصادرات والواردات.

– لقد نجحت الصين من خلال سياسة تخفيض العملة من إعطاء صادرتها ميزة تنافسية مكنتها من اختراق مختلق الأسواق في العالم.

– بالإضافة إلى سعر صرف اليوان، يعتبر التنوع في هيكل الصادرات الصينية احد الأسباب وراء النجاح الاقتصادي التي تشهده الصين.

– تعتبر طبيعة الإنسان الصيني التي تميل إلى الادخار على حساب الاستهلاك، احد العوامل التي ساعدت في تحقيق الميزان التجاري الصيني لفائض كبير لصالح الصادرات.

– من خلال الدراسة القياسية تبين أن سعر صرف اليوان له تأثير ملحوظ على قيمة التجارة الخارجية للصين، لكن هذا التأثير كان عكسي فكلما زاد سعر صرف اليوان مقابل الدولار، انخفضت قيمة التجارة الخارجية والعكس.

– كما بينت الدراسة القياسية أن سعر يصرف صرف اليوان يؤثر في قيمة الصادرات الصينية أكثر مما يؤثر في قيمة وارداتها.

اختبار الفرضيات : بناءا على النتائج السابقة يمكننا اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي :

أ/ بالنسبة للفرضية الأولى والتي مفادها أن "نموذج التكامل المتزامن من ابرز النماذج المعبرة عن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في المدى الطويل"، فقد تم قبول هذه الفرضية وا ٍثباتها من خلال الدراسة القياسية،فبعد دراسة استقرارية متغير تي الدراسة تبين أنهما متكاملتين من نفس الدرجة، وهذا شرط أساسي لاختبار التكامل المتزامن بينهما، وبعد إجراء الاختبار تأكد بالفعل أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين سعر صرف اليوان والتجارة الخارجية للصين.

ب/ بالنسبة للفرضية الثانية والتي مفادها أن "سعر صرف اليوان يسعى إلى دعم التجارة الخارجية للصين من خلال تحسين القدرة التنافسية للصادرات"، فقد تم إثباتها أيضا، وذلك من خلال المنافسة الحادة التي تمارسها الصادرات الصينية في الأسواق المحلية لشركائها التجاريين، والتي اكتسبتها من قيمة اليد العاملة الرخصية المنجزة لهاته الصادرات، وهذا ما أكدته الدراسة القياسية لتأثير سعر صرف اليوان على كلا من الصادرات والواردات، حيث تبين أن سعر صرف اليوان يؤثر في قيمة الصادرات أكثر بكثير مما يؤثر في قيمة الواردات الصينية، ففي الوقت الذي يتغير سعر صرف اليوان بنسبة 1%، تتغير قيمة الصادرات بنسبة 3.86%، في حين تتغير قيمة الواردات بنسبة 0.203% فقط.

مقترحات الدراسة :

– يمارس سعر الصرف تأثيرا متفاوت على مختلف المؤشرات الاقتصادية للدولة، ولهذا فان تحديد قيمته يجب أن تخضع لقواعد وضوابط علمية وعملية دقيقة جدا.

– تعتبر التجارة الخارجية ممثلة في الصادرات شريان للنمو وعصب للحياة الاقتصادية، ولهذا فان التنويع من هيكل الصادرات يحمي الاقتصاد، ويجنبه أثار الأزمات والانهيارات التي قد تصيب احد أطراف التجارة الخارجية للدولة.

– على الصين أن تحرص على قيمة الدولار بقدر حرصها على بقاء قيمة عملتها منخفضة، وهذا نظرا إلى امتلاكها لاحتياطي ضخم من الدولار، وأي انهيار يصيب الدولار قد يكبد الصين خسائر وخيمة.

– تعتبر التجربة الصينية من انجح التجارب الحديثة في التنمية الاقتصادية، فعلى الدول النامية الاقتداء بهذا النموذج، والعمل على تجسيده على أراضيها، دون أن ننسى أن الزعيم الصيني "دينج" بدأ هذه المغامرة بجولة في مختلف العواصم الصناعية بالعالم، مكنته من اخذ فكرة شاملة عن العوامل التي تقف وراء تقدم هذه الدول.

أفاق الدراسة :

المتتبع لخطوات هذه الدراسة، يلاحظ أن دراستنا لتأثير سعر صرف اليوان على التجارة الخارجية للصين هي دراسة على مستوى الاقتصاد الكلي، و يمكن لهذا الموضوع أن يمتد ليشمل المستوى الجزئي، أي معالجة موضوع تأثير سعر صرف اليوان على المؤسسة الاقتصادية في الصين سواءا كانت محلية آو أجنبية قائمة في إطار الاستثمار الأجنبي، باعتبارها عون اقتصادي يتأثر بالتغيرات التي تمس سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بفروقات الصرف بين مختلف العملات.

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية :

1/ الكتب :

1. أحمد عبد الرحمان أحمد،" مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية"، دار المريخ للنشر، الرياض،2001.

2. أمين رشيد كنونة، " الاقتصاد الدولي"، مطبعة الجامعة ببغداد، الطبعة الأولى ،العراق، 1980.

3. اوديد شينكار، "العصر الصيني"، ترجمة سعيد الحسنيه، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2005.

4. إيمان عطية ناصف ،هشام محمد عمارة، " الاقتصاد الدولي "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.

5. السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي-النظرية والسياسات"، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

6. السيد محمد احمد السريتي، "التجارة الخارجية، الدار الجامعية"، الإسكندرية، 2009.

7. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط1، 2003.

8. جمال جويدان الجمل، "التجارة الخارجية"، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

9. جمال جويدان الجمل، "التجارة الدولية"، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.

10. جويدان جمال، "الأسواق المالية والنقدية"، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن،2002.

11. جون هدسون، مارك هرندر، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.

12. حسام علي داود و آخرون، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2002.

13. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

14. خالد محمد السواعي، "التجارة الدولية-النظرية وتطبيقاتها"، علم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

15.دامودار جيجاراتي، تعريب ومراجعة هند عبد الغفار جودة، "الاقتصاد القياسي"، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 2015.

16.دامودار جيجاراتي، تعريب ومراجعة هند عبد الغفار جودة، عفاف علي حسن الدش، "الاقتصاد القياسي"، ج1، دار المريخ للنشر، الرياض، 2015.

17. دومينيك سالفاتور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، ترجمة الأستاذ الدكتور محمد رضا، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط4، 1998.

18. رشاد العصار وآخرون، "التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.

19. رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، جمهورية مصر العربية، 2010.

20. رضا عبد السلام، "العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظر ية والتطبيق"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، 2007.

21. روبين ميريديث، ترجمة شوقي جلال، "الفيل والتنين، صعود الهند والصين، ودلالة ذلك لنا جميعا"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 359، الكويت، جانفي 2009.

22. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

23. زينب حسين عوض الله، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، الازاريطة، 2004.

24. سامي عفيفي حاتم، دراسة في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.

25. سهيل حسين الفتلاوي، "منظمة التجارة العالمية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، عمان، 2009.

26. سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، ترجمة محمود حسن حسنى، " النقود والتمويل الدولي"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.

27.شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

28. شريف علي الصوص، "التجارة الدولية-الأسس والتطبيقات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

29. شمعون شمعون، "البورصة (بورصة الجزائر)"، دار الأطلس للنشر والتوزيع، 1994.

30. عادل احمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الازاريطة-الإسكندرية، 2000.

31. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، "سعر الصرف-وا إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

32. عبد الرحمن يسري وآخرون، "الاقتصاد الدولي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

33. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2000.

34. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006.

35. عثمان أبو حرب، "الاقتصاد الدولي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

36. عرفان تقي الحسني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 1999.

37. عفيفي حاتم سامي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، دار الحامد للنشر،1990.

38. علي توفيق الصادق، علي احمد البلبل، محمد مصطفى عمران، نظم وسياسات أسعار الصرف، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2003.

39. علي عبد الفتاح ابو شرار، "الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2007.

40. علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، 2010.

41. فرانسس جيرونيلام، الاقتصاد الدولي، ترجمة د.محمد عزيز و د.محمود سعيد الفاخري، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي،1991.

42. فرانسواز لوموان، "الاقتصاد الصيني"، تعريب صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

43. فليح حسن خلف، "التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004.

44. فولفجانج هيرن، ترجمة محمد رمضان حسين، "التحدي الصيني"، كتاب العربية 14، ط1، الرياض، 2011.

45. كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001.

46. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، "أسس العلاقات الاقتصادية الدولية"،منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2006.

47. محمد أحمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي فترة الانفتاح، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

48. محمد العربي ساكر، "محاضرات في الاقتصاد الكلي"، دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى،2006.

49. محمد دويدار، "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

50. محمد دياب، "التجارة الدولية في عصر العولمة"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، بيروت، 2010.

51. محمد زكي شافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بدون سنة نشر.

52. محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى،"الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

53. محمود حسن حسني، "النظرية النقدية"، مكتبة عين الشمس، مصر،1995.

54. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

55. محمود عبد الرزاق، "الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2010.

56. محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، "أساسيات علم الاقتصاد"، الدار الجامعية، بدون سنة نشر.

57. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

58. مدحت صادق، "النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي"، ط1، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،1997.

59. مدحت محمد العقاد، " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية "، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.

60. مروان عطوان، "الأسواق النقدية والمالية (البورصات ومشكلاتها في عالم القد والمال)"، ج: 1، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1993.

61. مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2011.

62. مورد خاي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، "الاقتصاد الدولي-مدخل السياسات"، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.

63. موسى سعيد مطر، شقيري نوري ، ياسر المومني، "التمويل الدولي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

64. موسى مطر وآخرون، "التجارة الخارجية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001.

65. نورة عبد الرحمن اليوسف، محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية.

66. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.

67. وو دي لي سوي فو مين تشنغ لي، "الاقتصاد الصيني"، الذاكرة للنشر والتوزيع بالاشتراك مع دار النشر الصينية عبر القارات، ط1، 2012.

68. وو شياو بوو، "الطفرة الصينية"، ترجمة رشا كمال، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 2016.

2/ الأطروحات :

69. بربري محمد أمين، "الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

70. بلحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014/2013.

71. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013/2012.

72. حشماوي محمد، "الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

73. زايد مراد، "دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2005.

3/ الرسائل :

74. بغداد زيان، تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2013/2012.

75. بن قدور علي، "دراسة اثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي"، مذكرة ماجتسير في العلوم الاقتصادية، جامعة سعيدة، 2005/2004.

76. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013/2012.

77. حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005/2004.

78. دلامي نجية، "دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسبية بن بوعلي-الشلف، 2012/2011.

79. سي محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي-فعالية سعر الصرف الموازي-دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015/2014.

80. عريبي مريم، "اثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2014/2013.

81. محمد عطية محمد ريحان، "التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة، 2012.

82. هشام بن عبد العزيز العمار، "مكانة الصين الدولية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008.

4/ المقالات والمداخلات :

83.الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة مستغانم، الجزائر.

84. عابد العبدلي، " تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ "، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، جامعة الأزهر، 2007.

85.كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، "تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 10، العدد 32، جامعة الكوفة، 2015.

86.محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وا عادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة الشلف.

87. محمد قويدري، "انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية"، مجلة الباحث، العدد 01، 2002.

88. يوسفات علي، " البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)"، مداخلة ضمن الملتقي الدولي " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15، 16، نوفمبر، 2011.

89. مقال الكتروني، "دراسة-في-التجربة-الاقتصادية-الصينية"، (09/02/2015) على الرابط :
http://ykuwait.dzbatna.com/دراسة-في-التجربة-الاقتصادية-الصينية-ل

90. مقال الكتروني، "التجربة الاقتصادية الصينية"، (09/02/2015) على الرابط :
http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=414

91. مقال الكتروني، "كيف تحولت الصين ؟"، مجلة الصين اليومية، (2015-04-06) على الرابط :
http://egyptianshark.blogspot.com/search/label/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

92. مقال الكتروني، محمود خليفة جودة محمد، "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991م – 2010م"، نشر على موقع المركز الديمقراطي العربي، (2015/03/09) على الرابط :
http://democraticac.de/?p=570

93. مقال الكتروني، هل-يهدد-اليوان-عرش-الدولار (05.12.2015) على الرابط :
http://www.rcssmideast.org/Article/1668/

ب. المراجع الأجنبية :

A. ouvrages:

94. Bernard. G, " Économie international ", 2eme édition, Dunod – Paris, 1981.

95. Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer, Economie Internationale, Dalloz, Paris, 2005.

96. Jean Marc Siroën, Finances internationales, édition Armand Colin, paris, 1993.

97. Jean- pierre ALLEGRET ? « économie monétaire international » 1er édition, Hachette carle, 1997.

98. Larbi Dohni, Canol Hainaut, « Les taux de change », édition De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2004.

99. Paul R. krugman et Maurice obstfeld, " économie internationale", 3° édition de boeck université Bruxelles, 2003.

100. Peyrard Josette, " risque de change ", librairie vuibert – paris - 1986.

101. Peijie Wang, "The Economics of Foreign Exchange and Global Finance", Springer Berlin, Germany, 2005.

102. Régis Bourbonnais, Économétrie, 9e édition, Dunod, Paris, 2015.

103. Robert Gilpin, " Global Political Economy", Princeton University Press, New Jersey, the United Kingdom, 2001.

104. Shiro Armstrong, Interaction between trade, conflict and cooperation, the case of Japan and China, Crawford School of Economics and Government, Australian National University, September 2007.

B. Périodique et revue et article instruction:

105. Adam Gonnelli, "THE BASICS OF FOREIGN TRADE AND EXCHANGE",Federal Reserve Bank of New York, USA, 1993.

106. Banque des règlements internationaux et FMI.

107. CEM KARACADAG, Rupaduhagupta, Gilda Fernandez et shogoishi, « Des taux fixes aux taux flottants une aventure a tenter ». Revue, finances et développement, publication trimestrielle, di fonds monétaire international, vol 41, N° 04, décembre 2004.

108. Wayne M. Morrison, China's Economic Conditions, Congressional Research Service, The Library of Congress, 2006.

ج. المواقع الالكترونية :

109. http://www.bbc.com/arabic/business/2015/08/150811_china_devalues_yuan_currency_to_three_year_low (02.12.2015)

110. http://www.chinability.com/GDP.htm

111. http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=11122015&id=a2f756bd-3135-4e0d-8d8df1ea9def9afb (05.12.2015)

112. National Bureau of Statistics of China :
(http://data.stats.gov.cn/english/easyquery.htm?cn=C01)

113. http://www.arab-ency.com/_/details.php?full=1&nid=651 (04/11/2015)

114. http://www.chinaasia-rc.org/index.php?p=32&id=178 (05-11-2015)

115. http://www.qatarshares.com/vb/showthread.php?t=119317 (03-12-2015)

116. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=46690 (05-12-2015)

117. http://arabic.china.org.cn/archive2006/txt/2002-12/26/content_2054672.htm(5-12-2015)

118. http://www.ssnpstudents.com/wp/wp-content/uploads/2015/02/AF.doc

الملاحق

الملحق رقم (01)

1/ اختبار الاستقرارية لسلسلة سعر الصرف نموذج (03) :

ADF

Null Hypothesis: LOGTCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.305195	0.9870
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGTCH(-1)	-0.013133	0.043030	-0.305195	0.7626
D(LOGTCH(-1))	0.544889	0.189309	2.878309	0.0077
D(LOGTCH(-2))	-0.180525	0.182139	-0.991138	0.3304
C	0.087500	0.047501	1.842058	0.0765
@TREND(1978)	-0.002491	0.002372	-1.050190	0.3029

PP

Null Hypothesis: LOGTCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.178471	0.9968
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004215
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.005941

Phillips-Perron Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGTCH(-1)	0.022772	0.044728	0.509128	0.6143
C	0.068015	0.050808	1.338674	0.1904
@TREND(1978)	-0.004521	0.002152	-2.101360	0.0438

KPSS

Null Hypothesis: LOGTCH is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.177234
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.074118
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.345309

KPSS Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.072696	0.092788	11.56067	0.0000
@TREND(1978)	0.037411	0.004693	7.972522	0.0000

2/ اختبار الاستقرارية لسلسلة سعر الصرف نموذج (02)

ADF

Null Hypothesis: LOGTCH has a unit root

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.129967	0.0034
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGTCH(-1)	-0.130416	0.031578	-4.129967	0.0005
D(LOGTCH(-1))	0.414934	0.170070	2.439782	0.0241
D(LOGTCH(-2))	-0.226314	0.186901	-1.210875	0.2401
D(LOGTCH(-3))	0.173018	0.191106	0.905353	0.3761
D(LOGTCH(-4))	-0.132954	0.193248	-0.688000	0.4994
D(LOGTCH(-5))	0.028057	0.193835	0.144749	0.8864
D(LOGTCH(-6))	0.468318	0.160126	2.924687	0.0084
C	0.245846	0.061472	3.999345	0.0007

الملحق رقم (02)

اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الأولى (سعر الصرف) نموذج (03)

pp

Null Hypothesis: DLOGTCH has a unit root

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.969477	0.0199
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002778
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001445

Phillips-Perron Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOGTCH(-1)	-0.576091	0.145444	-3.960906	0.0004
C	0.071038	0.024792	2.865288	0.0075
@TREND(1978)	-0.002936	0.001142	-2.571177	0.0153

KPSS

Null Hypothesis: DLOGTCH is stationary

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.133042
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.004251
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006735

KPSS Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.090857	0.023568	3.855059	0.0005
@TREND(1978)	-0.003608	0.001175	-3.071358	0.0043

الملحق رقم (03)

1/ اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الأولى بعد ازالة اثر الاتجاه العام (سعر الصرف) نموذج (03)

PP

Null Hypothesis: DTLOGTCH has a unit root

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.969477	0.0199
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002778
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001445

Phillips-Perron Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTLOGTCH(-1)	-0.576091	0.145444	-3.960906	0.0004
C	0.020225	0.020578	0.982842	0.3335
@TREND(1978)	-0.000857	0.001011	-0.848516	0.4029

kpss

Null Hypothesis: DTLOGTCH is stationary

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.133042
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.004251
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006735

KPSS Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.47E-15	0.023568	-6.24E-14	1.0000
@TREND(1978)	1.34E-15	0.001175	1.14E-12	1.0000

2/ اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الأولى بعد ازالة اثر الاتجاه العام (سعر الصرف) نموذج (02)

PP

Null Hypothesis: DTLOGTCH has a unit root

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.921149	0.0050
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002844
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001887

Phillips-Perron Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTLOGTCH(-1)	-0.575237	0.144782	-3.973119	0.0004
C	0.004791	0.009579	0.500135	0.6205

kpss

Null Hypothesis: DTLOGTCH is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.133042
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.004251
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006735

KPSS Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.21E-14	0.011349	1.94E-12	1.0000

3/ اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الأولى بعد ازالة اثر الاتجاه العام (سعر الصرف) نموذج (01)

pp

Null Hypothesis: DTLOGTCH has a unit root
Exogenous: None

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.978639	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.636901	
	5% level	-1.951332	
	10% level	-1.610747	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002867
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002322

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DTLOGTCH)
Sample (adjusted): 1980 2012
Included observations: 33 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTLOGTCH(-1)	-0.575518	0.143075	-4.022495	0.0003

الملحق رقم (04)

1/ اختبار الاستقرارية لسلسلة التجارة الخارجية نموذج (03)

ADF

Null Hypothesis: LOGCEX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.098045	0.9146
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCEX(-1)	-0.111530	0.101572	-1.098045	0.2806
C	0.924921	0.602652	1.534750	0.1350
@TREND(1978)	0.018325	0.020645	0.887649	0.3816

PP

Null Hypothesis: LOGCEX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.245943	0.8842
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.017858
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.020382

Phillips-Perron Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCEX(-1)	-0.111530	0.101572	-1.098045	0.2806
C	0.924921	0.602652	1.534750	0.1350
@TREND(1978)	0.018325	0.020645	0.887649	0.3816

KPSS

Null Hypothesis: LOGCEX is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.182093
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.062559
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.199559

KPSS Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.145340	0.085247	72.08900	0.0000
@TREND(1978)	0.199100	0.004311	46.18312	0.0000

2/ اختبار الاستقرارية لسلسلة التجارة الخارجية نموذج (02)

ADF

Null Hypothesis: LOGCEX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.834376	0.3582
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCEX(-1)	-0.022006	0.011996	-1.834376	0.0759
C	0.400014	0.115808	3.454125	0.0016

Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.887541	0.3340
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.018311
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.017035

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOGCEX)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGCEX(-1)	-0.022006	0.011996	-1.834376	0.0759
C	0.400014	0.115808	3.454125	0.0016

الملحق رقم (05)

1/ اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الاولى (التجارة الخارجية) نموذج (03)

KPSS

Null Hypothesis: DLOGCEX is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.058146
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.018552
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.014750

KPSS Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.265379	0.049238	5.389669	0.0000
@TREND(1978)	-0.004184	0.002454	-1.704749	0.0979

2/ اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الاولى (التجارة الخارجية) نموذج (02)

ADF

Null Hypothesis: DLOGCEX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.667928	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOGCEX(-1)	-0.842698	0.180529	-4.667928	0.0001
C	0.159500	0.043800	3.641596	0.0010

PP

Null Hypothesis: DLOGCEX has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.667928	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.020259
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.020259

Phillips-Perron Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOGCEX(-1)	-0.842698	0.180529	-4.667928	0.0001
C	0.159500	0.043800	3.641596	0.0010

KPSS

Null Hypothesis: DLOGCEX is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.329900
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	0.020237
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.020237

KPSS Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.192161	0.024764	7.759762	0.0000

الملحق رقم (06)

1/ اختبار استقرارية سلسلة الصادرات النموذج (03)

ADF

Null Hypothesis: LOGEX has a unit root

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.983292	0.9332
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEX(-1)	-0.100125	0.101826	-0.983292	0.3331
C	0.787537	0.526621	1.495453	0.1449
@TREND(1978)	0.016345	0.021222	0.770183	0.4470

PP

Null Hypothesis: LOGEX has a unit root

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.029266	0.9262
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEX(-1)	-0.100125	0.101826	-0.983292	0.3331
C	0.787537	0.526621	1.495453	0.1449
@TREND(1978)	0.016345	0.021222	0.770183	0.4470

KPSS

Null Hypothesis: LOGEX is stationary

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.182699
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

KPSS Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.387279	0.088315	61.00050	0.0000
@TREND(1978)	0.203984	0.004466	45.67178	0.0000

2/ اختبار استقرارية سلسلة الصادرات النموذج (02)

ADF

Null Hypothesis: LOGEX has a unit root

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.851031	0.3505
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEX(-1)	-0.022256	0.012023	-1.851031	0.0734
C	0.390719	0.108265	3.608910	0.0010

pp

Null Hypothesis: LOGEX has a unit root

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.856771	0.3479
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.019340
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.019189

Phillips-Perron Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGEX(-1)	-0.022256	0.012023	-1.851031	0.0734
C	0.390719	0.108265	3.608910	0.0010

الملحق رقم (07)

1/ اختبار استقرارية سلسلة الفروق الاولى (dex) النموذج (03)

ADF

Null Hypothesis: D(LOGEX) has a unit root

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.547794	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGEX(-1))	-1.016588	0.183242	-5.547794	0.0000
C	0.281134	0.074394	3.778970	0.0007
@TREND(1978)	-0.004634	0.002814	-1.646757	0.1100

PP

Null Hypothesis: D(LOGEX) has a unit root

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.546768	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.020117
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.017366

Phillips-Perron Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGEX(-1))	-1.016588	0.183242	-5.547794	0.0000
C	0.281134	0.074394	3.778970	0.0007
@TREND(1978)	-0.004634	0.002814	-1.646757	0.1100

KPSS

Null Hypothesis: D(LOGEX) is stationary

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.051059
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

KPSS Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.272110	0.050570	5.380845	0.0000
@TREND(1978)	-0.004375	0.002521	-1.735567	0.0923

2/ اختبار استقرارية سلسلة الفروق الاولى (dex) النموذج (02)

ADF

Null Hypothesis: D(LOGEX) has a unit root

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.162044	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGEX(-1))	-0.938994	0.181904	-5.162044	0.0000
C	0.182198	0.045070	4.042579	0.0003

pp

Null Hypothesis: D(LOGEX) has a unit root

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.138661	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.021935
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.020133

Phillips-Perron Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGEX(-1))	-0.938994	0.181904	-5.162044	0.0000
C	0.182198	0.045070	4.042579	0.0003

KPSS

Null Hypothesis: D(LOGEX) is stationary

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.340653
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

KPSS Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.195552	0.025472	7.677116	0.0000

الملحق رقم (08)

1/ اختبار استقرارية سلسلة الواردات (im) النموذج (03)

ADF

Null Hypothesis: LOGIM has a unit root

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.462602	0.8228
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGIM(-1)	-0.159988	0.109386	-1.462602	0.1536
C	1.103667	0.580762	1.900379	0.0667
@TREND(1978)	0.027518	0.021692	1.268557	0.2140

PP

Null Hypothesis: LOGIM has a unit root

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.591221	0.7755
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGIM(-1)	-0.159988	0.109386	-1.462602	0.1536
C	1.103667	0.580762	1.900379	0.0667
@TREND(1978)	0.027518	0.021692	1.268557	0.2140

KPSS

Null Hypothesis: LOGIM is stationary

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.174479
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

KPSS Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.509732	0.086864	63.42923	0.0000
@TREND(1978)	0.194260	0.004393	44.22129	0.0000

2/ اختبار استقرارية سلسلة الواردات (im) النموذج (02)

ADF

Null Hypothesis: LOGIM has a unit root

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.609028	0.4672
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGIM(-1)	-0.022325	0.013875	-1.609028	0.1174
C	0.383628	0.124084	3.091691	0.0041

pp

Null Hypothesis: LOGIM has a unit root

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.582921	0.1063
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGIM(-1)	-0.022325	0.013875	-1.609028	0.1174
C	0.383628	0.124084	3.091691	0.0041

الملحق رقم (09)

1/ اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الأولى (dim) النموذج (03)

ADF

Null Hypothesis: D(LOGIM) has a unit root

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.543269	0.0050
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGIM(-1))	-0.823549	0.181268	-4.543269	0.0001
C	0.212469	0.075698	2.806786	0.0087
@TREND(1978)	-0.003338	0.003011	-1.108652	0.2764

PP

Null Hypothesis: D(LOGIM) has a unit root

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.040495	0.0014
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGIM(-1))	-0.823549	0.181268	-4.543269	0.0001
C	0.212469	0.075698	2.806786	0.0087
@TREND(1978)	-0.003338	0.003011	-1.108652	0.2764

KPSS

Null Hypothesis: D(LOGIM) is stationary

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.136465
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

KPSS Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.258018	0.055650	4.636402	0.0001
@TREND(1978)	-0.003958	0.002774	-1.426822	0.1633

2/ اختبار الاستقرارية لسلسلة الفروق الأولى (dim) النموذج (02)

ADF

Null Hypothesis: D(LOGIM) has a unit root

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.394245	0.0014
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGIM(-1))	-0.783167	0.178226	-4.394245	0.0001
C	0.144541	0.044618	3.239536	0.0029

pp

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.254557	0.0021
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Phillips-Perron Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGIM(-1))	-0.783167	0.178226	-4.394245	0.0001
C	0.144541	0.044618	3.239536	0.0029

KPSS

Null Hypothesis: D(LOGIM) is stationary

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.227240
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

KPSS Test Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.188756	0.027637	6.829733	0.0000

الملحق رقم (10)

اختيار التأخر الزمني الأمثل لإجراء اختبار جوهانسن

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: TRLOGCEX TRLOGTCH
Exogenous variables: C
Sample: 1978 2012
Included observations: 32

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	13.28568	NA	0.001693	-0.705355	-0.613747	-0.674990
1	59.73994	84.19834	0.000119	-3.358746	-3.083921	-3.267649
2	73.64347	23.46221*	6.45e-05	-3.977717	-3.519675*	-3.825889*
3	78.39727	7.427798	6.21e-05*	-4.024829*	-3.383570	-3.812270

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملخص :

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط سعر الصرف بالتجارة الخارجية، من خلال تقديم أرضية نظرية للموضوع، ثم إسقاطها على حالة الصين خلال الفترة (1978-2012) وا ٍبراز دور سعر صرف اليوان في دعم التجارة الخارجية للصين، وتفسير ظاهرة غزو السلع الصينية لمختلف أسواق العالم.

و قد توصلت هذه الدراسة إلى أن سعر صرف اليوان له تأثير طردي على قيمة التجارة الخارجية للصين، أي كلما زاد سعر صرف اليوان مقابل الدولار، زادت قيمة التجارة الخارجية والعكس، رغم أن هذا التأثير قد لا يكون له اثر معنوي في الأجل القصير، لكنه سرعان ما يصبح كذلك في الأجل الطويل.

وقد نجحت الصين من خلال سياسة تخفيض العملة وتنويع هيكل صادراتها من إعطاء هذه الأخيرة ميزة تنافسية مكنتها من اختراق مختلق الأسواق في العالم.

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف، التجارة الخارجية، اليوان، تخفيض قيمة العملة، رفع قيمة العملة.

Abstract:

The study tries to identify the nature of the relationship between the exchange rate and foreign trade through a basic theoretical approach, and a analysis on the case of China during the period (1978-2012) is presented. This investigation aims at clarifying the role played by Yuan in sustaining the foreign trade as well as the invasion the Chinese commodities to the markets over the world.

This analysis concluded that The Yuan exchange rate has an expelled impact on the value of China's foreign trade as the increase of the parity Yuan/Dollar leads to the increase the foreign trade and vice versa even if this impact is much stronger in the long run than the short one.

China has succeeded through a policy of devaluation and diversification of its export structure to present a competitive advantage, the fact that enabled it to penetrate forcefully the markets in the world.

Key words: exchange rate, foreign trade, Yuan, Devaluation of the currency, Overvaluation of the currency

Résumé :

L'étude vise à identifier la nature de la relation du taux de change et le commerce extérieur à travers une présentation théorique de base et l'analyse du sujet sur le cas de la chine durant la période (1978-2012) afin de mettre en évidence le rôle du yuan à l'appui du commerce extérieur de la Chine et pour interpréter le phénomène de l'invasion des marchandises chinoises à divers marchés du monde.

L'étude a pour conséquence que le Yuan a un impact expulsé sur la valeur du commerce extérieur de la Chine, plus les taux de change du yuan par rapport au dollar augmente, plus il y a augmente de la valeur du commerce extérieur et vice versa, bien que cette influence pourrait ne pas avoir l'impact moral à court terme, mais elle est rapidement en train de devenir aussi à long terme.

La Chine a réussi grâce à une politique de dévaluation et de diversification de leurs exportations afin de donner à ce dernier un avantage concurrentiel qui lui permet de pénétrer les marchés dans le monde.

Mots clés : taux de change, le commerce extérieur, le yuan, le dévaluation du Yuan, l'accroissement de la valeur de la monnaie.